مجلة
الشؤون الاجتماعية

تصدرها شهريًا وزارة الشؤون الاجتماعية

(بالمجان)

مدير التحرير : حسن الشريف

إدارة المجلة : بديوان وزارة الشؤون الاجتماعية ، تليفون ٨٥٣١٢

فهرس مواد العدد

		صفحة
كنوزنا الطبيعية	عبد الجليل أبو سمرة باشا	٣
أرقام مهملة	توفيق درس باشا	٧
نهضة مصر الصناعية	الدكتور حافظ عفيفي باشا	١٢
في الواجبات الكبرى	الدكتور منصور فهمي بك	٢٥
في الآداب الدبلوماسية	علي اسماعيل بك	٢٩
نحن في حرب		٣٧
الوطنية عاطفة ومنفعة	الأستاذ سيد قطب	٤١
الطموح أساس النجاح		٤٧
مشروع مقاومة الحفاء والكرامة القومية	حسين رمزي بك	٤٩
نقابات العمال	راضي أبو سيف راضي بك	٥٢
ازوجة المثلى	الدكتور عبد المعطي خيال	٥٥
تجارب إصلاح القرية في مصر	الدكتور احمد حسين	٦١
العوامل الشخصية للنجاح	الأستاذ سلامه موسى	٦٨
الخطوط الرئيسية للاصلاح الاجتماعي	الأستاذ محمد زكي عبد القادر	٧٢
روح الكفاح والحشونة		٧٥
نجاح التعاون الزراعي		٧٩
توجيه العلم لخير البشر		٨٢
السرقة عند الأطفال	السيدة زاهية مرزوق	٨٥
الديمقراطية الصحيحة	الأستاذ س . ق	٩٠
حماية المكية الصغيرة	الأستاذ عماد الدين عبد الحميد	٩٤
الذكاء الاجتماعي	الأستاذ س . م	٩٨
نحن ندعو الى الزواج		١٠١
الحكومة المحلية		١٠٤
ضيوف الريف في المدينة		١٠٨
متفرقات اجتماعية		١١١
أسئلة وأجوبة		١١٧

كنوزنا الطبيعية

في حاجة الى الاستغلال المنظم

لحضرة صاحب المعالى عبد الجليل أبو سمره باشا
وزير الشؤون الاجتماعية

كما تحدثنا عن الفقر المدقع الذى تعانيه أمة وأفراد ، والذى هو علة العلل فى كل أمراضنا الاجتماعية ، اتجهت أنظارنا إلى الصناعة ، وصفنا الأمانى والآمال من خيوطها الذهبية .

ونحن محقون فى هذا إلى أمد بعيد ، فثروتنا الزراعية محدودة ، وما ينتظر استصلاحه من الأراضى محدود كذلك . وقد ورد فى تقرير لمسيو "مينوست" أن الثروة الزراعية الحالية لا تكفى إلا لإعالة اثنى عشر مليونا فقط من مجموع السكان البالغ عددهم نحو ستة عشر مليونا .

وعندئذ يتحتم منذ اليوم — بصرف النظر عن الزيادة العاجلة المتوقعة فى عدد السكان — أن نوجد موارد جديدة للحياة تكفل العيش لأربعة ملايين نسمة من غير طريق الزراعة . وهذا ما يجعل الاتجاه إلى الصناعة مسألة ضرورة لا مسألة اختيار .

على أن للصناعة مقومات لا بد منها ، وهى المواد الخامة والقوة المحركة ، وكلتاهما متوافرتان فى مصر . وطالما سمعنا أن مصر لا تستطيع أن تكون بلدا صناعيا لعدم توافر الفحم والحديد بها ، وكانت هذه خرافة أو حيلة لصرفنا عن الحياة الصناعية .

إن مصر فى الحقيقة غنية بالفحم ، أعنى الفحم الأبيض ، الذى تعتمد عليه معظم البلدان الصناعية الآن ، وهو القوة الكهربائية الناشئة من مساقط المياه ، وهى عندنا متوافرة فى كل مكان ، لا فى خزان أسوان وحده ، ولكن فى قناطر أسيوط ونجع حمادى وقناطر محمد على وكل مساقط المياه .

وقد شهدت فى فرنسا وسويسره مصانع لهذه القوة عند كل مسقط ماء مهما كان صغيرا تديرها بعض المصانع والآلات ، وتكون بمثابة الشريان الكبير أو الصغير يمد الشعب بالقوة المحركة الرخيصة ولا يصعب علينا فى مصر أن نستخدم هذه القوى الصانعة الرخيصة التكاليف فتنتشر المصانع الكبيرة والصغيرة فى أنحاء البلاد ، وتنتج كل جهة ما تتوافر فيها مواده الخامة من المصنوعات .

وأما الحديد فقد اتضح وجوده بكثرة فى مصر وعلى أعماق قريبة بل على سطح الأرض فى بعض الجهات ، وهو الشرط الثانى لقيام الصناعات .

وغير الحديد توجد الخامات الباتية والمعدنية الأخرى كمناجم القصدير المكشوفة حديثا مما يجعل قيام الصناعة متيسرا بعد وضع برنامج إنشائى يرتكز على النهضة الصناعية .

ويخيل إلى أن الطبيعة عاملت مصر بسخاء نادر فوهبتها موارد كثيرة متنوعة لا تزال حتى الان بكرا أو فى بداءة استغلالها ، فطبيعة مصر بشمسها ونيلها وتاريخها وآثارها منع من منابع ثروتها التى لم تحسن الانتفاع بها .

وإذا كان بلد صغير كسويسره يربح من السياحة نحو ٤٠ مليون فرنك سويسرى سنويا ، فمصر أولى لأن لها من آثارها الخالدة وتاريخها الحافل مزايا لا تتمتع بها سويسره . وإذا كانت الطبيعة هناك جميلة بما فيها من المناظر الخلابة فان لطبيعة مصر جمالها الذى قد لا نلتفت نحن إليه لطول الألفة ، بينما يفتتن به الأجانب كل الافتتان .

غير أن للسياحة تسهيلات جذابة أهملناها فخسرنا ملايين الجنيهات بسبب قلة السائحين نسبيا ، فمن الواجب أن تنتشر الفنادق المريحة المتوسطة التكاليف والفنادق الفخمة كذلك بجوار الآثار وأن يكثر عدد المتاحف وتوزع على المناطق الأثرية فلا تكون القاهرة والأقصر وحدهما محط السياح .

وكذلك ينبغى تمهيد الطرق الزراعية والنيلية للانتقالات المريحة بالسيارات والبواخر مما يمكن السائحين من رؤية المشاهد الجميلة فى البلاد المصرية على طول الطريق ، الأمر الذى لا يتوافر فى السفر بالقطار .

والنيل الجميل . . . لقد كان ينبغى من زمن بعيد أن يغدو شاطئاه "كورنيشا" بديعا تقام به "الكازينات" والفنادق والمبانى الجميلة ، ويصبح منظرا من المناظر التى تقصد لذاتها للنزهة والاستمتاع .

وحين يتم هذا المورد لمصر يصبح منبعا من منابع الثروة لعدد كبير من السكان كما هو الحال فى سويسره الآن وفى غيرها من بلاد الاصطياف والاستشفاء ، وفى هذ المجال نذكر مدينة حلوان ومياهها الكبريتية والمعدنية وجوها الذى لا نظير له ..

ونحن نستطيع بعد هذا أن نجعل الزراعة أساس اقتصادنا القومى ، ولكن على شرط أن نبتكر ونجدد فى انتاجنا الزراعى ، وأن ننتفع بالثقافات العصرية عن حالة الانتاج العالمى والاستهلاك فى شتى الفروع .

فنحن مهددون بكارثة قومية لا شك فيها إذا ظل القطن أساس زراعتنا ، لا لأن أمما أخرى كثيرة تنافسنا فى القطن فحسب ، بل لأن الكيمياء الحديثة تحارب الصنف كله بالمواد الصناعية التى تحل محل القطن وتمتاز عليه بالرخص الشديد وربما بالجودة فى صفاته الصناعية

والذى يتتبع تاريخ الصراع بين الخامات الطبيعية والخامات الصناعية ، يجد الثانية تسير فى طريق التفوق من الوجهة التجارية ، لأنها فى الغالب أرخص ويستطاع انتاجها بكميات وفيرة ، والتعديل فيها بحيث توافق المطالب الصناعية أسهل من التعديل فى المواد الطبيعية .

فلا شك فى أن القطن سيهزم فى المعركة أمام المواد الصناعية البديلة ، وقد لا يزيد مدى المعركة بينهما عن نصف قرن من الزمان .

وقد يخطر لنا أن نلتجئ إلى إنتاج القمح ، لأنه مادة غذائية أساسية فى العالم ، والمنافسة الصناعية له لم تصبح جدية حتى الآن ، ولكن ينبغى أن نلتفت إلى أن منافسة القمح الأسترالى لقمحنا ومنافسة القمح الروسى كذلك لا تجعل لنا أملا فى التغلب ، فالقمح الأسترالى بعد نفقات الشحن ورسوم التأمين والضريبة الجمركية يصل إلينا أرخص من قمحنا ، لأن نفقات إنتاجه هناك أقل بكثير منها عندنا ، وكذلك الحال فى حقول أوكرانيا الواسعة ، مما يجعل أملنا فى الحصول على النقد الأجنبى عن طريق تصدير القمح أملا ضعيفا لا يقوم عليه اقتصاد قومى أصيل ، وقصارى ما نطمح إليه من هذه الوجهة هو توفير الغذاء العام وعدم الاستيراد .

والنظر الصحيح خليق بأن يهدينا إلى حاصلات لا ينافسنا فيها منافس أو تقوم أمامها منافسة محدودة يمكن التغلب عليها . وتلك هى حاصلات الفواكه والخضراوات على اختلافها والمصنوعات الزراعية أو ما يتعلق بها كتربية الحيوان والحصول على المنتجات الحيوانية الكثيرة كالصوف والبيض واللحوم والألبان الطازجة والمجففة وما إليها كما صنعت بلاد كثيرة قربها الينا فلسطين فى انتج الفاكهة وفى مقدمتها هولندا والدانمرك فى إنتاج الحاصلات الزراعية والحيوانية .

فالتربة المصرية والمناخ المصرى يهيئان لنا فرصا لا تتاح لكثير من بلدان أوروبا ، إذ يمكننا زراعة الخضراوات على مدار السنة ، وزراعة الفواكه المختلفة فى مساحات واسعة فى الحالة الطبيعية بدون حاجة إلى وسائل صناعية كما تضطر بعض البلاد الباردة أن تحيط مزارعها بأسقف زجاجية أو تمد فيها أنابيب الماء الساخن أو تستعين بالكهرباء !

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تساعدنا التربة المصرية ومناخها المعتدل الحار على زراعة المراعى والغابات والنباتات الطبية المختلفة ، فتنشأ على أساسها صناعات كثيرة .

وكذلك تساعد الشواطئ الممتدة على جانبى المملكة فى إنشاء صناعات الأسماك وهى صناعات شتى ليس أهمها لحم السمك الطازج أو المحفوظ .

على أن هناك ناحية لا تقل عن الرخاء الاقتصادى المنتظر من وراء هذا الاتجاه . ذلك أن أشد ما نشكو منه فى مصر هو سوء التغذية العامة ، مما كان له أسوأ الأثر فى سوء الحالة الصحية وفى انتشار الأمراض وضعف المقاومة .

والاتجاه إلى زراعة الفواكه والخضراوات والصناعات الزراعية والحيوانية فى داخل البلاد سيحل هذه المشكلة أو ييسر حلها بما يوفره من المواد الغذائية المفيدة، و بالرخص الذى يتبع توافرها بحيث تصبح فى متناول كثير من الطبقات المحرومة منها الآن . والفاكهة على الخصوص غذاء غنى بالأملاح والفيتامينات اللتين تعنى بهما التغذية الصحية عناية خاصة فى الأيام الأخيرة .

و بهذه المناسبة يخطر على البال اقتراح أرجو أن يجده الاختصاصيون عمليا سهل التنفيذ : ذلك هو زرع جوانب الترع الممتدة فى البلاد وجوانب الشوارع والمتنزهات العامة بأشجار الفاكهة بدلا من أشجار الزينة وكذلك جلب سلالات جيدة من شجر النخيل .

هى اعتقادى أن هذا المشروع لو نفذ يوفر للبلاد ملايين من اشجار الفاكهة تباح بجمهور الفقير الذى لايستطيع الحصول على الفواكه الضرورية ، وتكون ذات أثر قوى فى تحسين الغذاء و بالتالى تحسين الصحة العامة من أهون سبيل .

وحين يكون نصيب كل عشرة من الفقراء فى البلاد شجرة فاكهة مجانية ، ينتفى ما يتوقعه البعض من التنازع بين الجمهور على ثمار هذه الأشجار وسرقتها قبل نضوجها، و بخاصة حين يعلم الجمهور أن ثمارها له حين تنضج .

وهو على كل حال اقتراح يمكن النظر فيه بما يستطاع .

وأعود إلى الموضوع الأصيل فأذكر أن أهم عقبة تعترض تنفيذه هى أن صغار الزراع لايستطيعون زراعة الفواكه لسببين :

(الأول) أن هذه الزراعة تحتاج إلى نفقات أكبر مما تحتاج اليه زراعة القطن أو الحبوب — و إن كانت تقل نحو ثلاثة أضعاف ما يغله القطن أو القمح مثلا — مما يجعل صغار الملاك عاجزين عن تدبير المال اللازم .

(والثانى) أن زراعة الفاكهة تقتضى تعطيل الأرض بضع سنوات حتى تثمر ، والفلاح الصغير فى حاجة إلى الإيراد السنوى لسداد لأموال الأميرية ولحياته الخاصة .

ولكن تذليلها سهل بعد انتشار جمعيات التعاون .

وفى اعتقادى أن العالم مقبل على استهلاك الفواكه والخضراوات بأكثر مما كان يستهلكهما حتى اليوم بسبب انتشار ثقافات الغذاء الصحية وكلها تحض على الإكثار منهما لما فيهما من الفيتامينات والأملاح. فنحن فى مأمن من ركود هذا المحصول إلى أجل طويل ما

عبد الجليل أبو سمره

أرقام مهملة

فى تقدير ثروتنا القومية

لحضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا

درجنا على أن نفهم لكلمة الثروة القومية مدلولا واحدا هو النقود، أو ما يقوم بالنقود من العقارات والمنقولات والأوراق المالية والسندات وسواها ؛ فى حين أن هذا لا يعنى إلا بابا واحدا من أبواب الثروة القومية، أما الأبواب التى اعتدنا إهمال أرقامها، فهى باب الثروة الصحية، وباب الثروة العقلية، وباب الثروة الخلقية ، وهى أبواب لا تقل أهميتها إن لم تزد ، على الباب الواحد الذى نصرف عنايتنا إليه وهو باب الثروة المالية .

لقد خلت ميزانيتنا أعواما طويلة من الإشارة إلى هذه الأبواب الهامة ، حتى جاءت لجنة المالية فى مجلس الشيوخ هذا العام فالتفتت إلى تقسيم جديد لأبواب الثروة، وتحدثت بلغة جديدة عن الاحتياطى العام وإن تكن أغفلت الثروة الخلقية لأنها باب غير محدود ولا يخضع للأرقام .

ففى موضع من تقريرها تحت عنوان "اعتمادات لإنماء الثروة العامة" تقسم هذه الثروة ثلاثة أقسام هكذا :

١ — الثروة الاقتصادية : الأشغال والمواصلات والمناجم والمعادن ووزارة التجارة ووزارة الزراعة ، ويخصها من الاعتمادات ١٣,٧٣٠,٨٠٠ جنيه .

٢ — الثروة الصحية : وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية ، ويخصها من الاعتمادات ٣,٢٣٨,٠٥٠ جنيها .

٣ — الثروة الثقافية : وزارة المعارف بما فيها الجامعة ودار الكتب والبعثات، ويخصها ٤,٦٥٠,٢٠٠ جنيه .

ولعلها أدمجت الثروة الخلقية والثروة العلمية مما فيما سمته الثروة الثقافية ، ورسمت بهذا التقسيم الجديد صورة جديدة للثروة العامة مبينة نصيب كل من أقسامها من الاعتمادات المالية ، أى مقدار عنايتنا بكل قسم من هذه الأقسام كما تشهد بذلك الأرقام ، بعيدة عن الدعاية والتمويه .

والنظر في هذه الأرقام الجامدة في الميزانية يعطينا صورة حية من تفكيرنا في مواردنا واتجاهنا العقلي في تقديرها ، فيبدو أننا نعطي أكبر عنايتنا للموارد الاقتصادية فنخصص لها نحو أربعة عشر مليونا من الجنيهات ، أما الموارد الثقافية فلا نخصص لها سوى أربعة ملايين ونصف المليون تقريبا ، حتى إذا وصلنا إلى الموارد الصحية والاجتماعية هبط الرقم إلى ثلاثة ملايين وربع المليون .

ولكن الثروة الصحية والاجتماعية التي تهبط اعتماداتها بهذا الهبوط هي شد أقسام الثروة العامة انحطاطا وتأثرا ، وهي أولى الأقسام بالرعاية ، لأنها أهملت أجيالا طويلة حتى صارت إلى كارثة مخيفة ، ولا نريد أن نسرد جملا إنشائية ، ولكنا نكتفي بما ذكرته لجنة الشيوخ تحت عنوان : " احتياطي المال واحتياطي الرجال " قلت :

" هذه حالة احتياطينا من المال ، وهي على كل حال أدعى إلى الارتياح والاغتباط من احتياطينا من الرجال .

" قلنا إن عدد سكان المملكة المصرية يبلغ نحو ستة عشر مليونا ، ولكن الاحتياطي الحر منه ، أي الصحيح السليم ، أصبح دون القليل ، أما الكثرة الساحقة من هذا العدد فقد أمست في حكم الاحتياطي المحبوس ، رهين الأسقام والأمراض والعاهات .

" راجعنا أرقام هذا الاحتياطي الإنساني كما راجعنا أرقام الاحتياطي المالي ، فروعتنا النتيجة كما تروع كل من راجع هذه الأرقام .

" رجعنا إلى الإحصاء في مورد السكان الأول ، أي في المواليد ، فوجدنا أن الوفيات في الأطفال لغاية السنة الأولى تبلغ ١٩٣ في الألف أي أن نحو خمس أطفالنا يموتون في السنة الأولى من عمرهم . وتدل الاحصاءات على أننا سائرون من سيئ الى أسوأ . ففي سنة ١٩٢١ أي منذ عشرين سنة كانت نسبة وفيات الرضع ١٣٣ في الألف ، ثم وصلنا الى ١٦٥ في الألف في سنة ١٩٣٧

" وتبلغ الآن وفيات الأطفال قبل بلوغ الخامسة من عمرهم نحو ربع مليون طفل . وليست الحال بعد هذه السن بأحسن مما تقدم ، فإن متوسط نسبة الوفيات الى مجموع عدد السكان كان في مطلع هذا القرن ٢٥,٣ في الألف . وقد وصل هذا المتوسط في سنة ١٩٣٧ الى ٢٧,٢ في الألف .

" وإذا عرفنا أن هذا المتوسط لا يتجاوز ٨,٨ في النرويج و ٩,٤ في أستراليا و ١٢,٦ في انجلترا و ١٨,٩ في فلسطين و ٢٢,٦ في الهند وجدنا أننا فائزون بالجائزة الأولى في السبق الى الفناء .

" ولو أن الذين ينجون من الموت كانوا سليمين أصحاء لهان الأمر ، ولكن إحصاء المرضى والمعلولين من الأحياء لا يقل هولا عما تقدم .

" يبلغ عدد موظفى الحكومة ومستخدميها وعمالها زهاء ربع مليون دل الإحصاء الطبى على أن ١٢,٦ فى المائة منهم يصابون كل سنة بالأمراض العادية ، فلو طبقنا هذه النسبة على مجموع السكان كان المصابون بالأمراض العادية سنويا يزيدون على المليونين .

"ولكن هناك ما هو أدهى ، فانه يؤخذ من الإحصاءات التى بناها أحد كبار أطبائنا على الاستقراء والمقارنة أن المصابين بالرمد الحبيبى نحو ٩٠ فى المائة ، والمصابين بالبلهارسيا نحو ٧٥ فى المائة ، وبالانكلستوما نحو ٥٠ فى المائة ، وبالديدان المعوية الأخرى حوالى ٥٠ فى المائة كذلك ، والمصابين بالملاريا نحو ١٥ فى المائة ، كما يبلغ المصابون بالدرن الرئوى نحو ثلثمائة ألف .

" وإذا أضفنا إلى هذه الأمراض الجذام والبلاجرا والأمراض العقلية والأمراض الوبائية كان لدينا مجموع مخيف لايقل عن خمسين مليونا من الاصابات . وإذا وزعنا هذه الأمراض والأسقام على مجموع السكان كان نصيب كل ساكن ثلاثة أمراض مما يجعل وادى النيل أشبه شىء بمستشفى جامع شامل .

" نعم إن سكان مصر فى ازدياد مستمر على الرغم من هذه الحالة ولكن يجب ألا تنسينا هذه الزيادة مصائب الأمراض المنتشرة ، إذ مهما تواضعنا فى تقدير عجز المجهود الإنتاجى بسبب الأمراض وقومناه بالنصف أو بالثلث أمكننا أن نتصور الخسائر الفادحة التى تصيب إنتاجنا القومى وتزيد فى فقر السكان .

" وهذه الحال المفزعة من الوجهة الاقتصادية تدعو الى التفكير الطويل حتى لو صرفنا النظر عن الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية .

" فهل نبقى مكتوفى الأيدى أمام هذه الحالة المروعة التى تهدد البلاد فى سكانها وثروتها ، أى فى صميم كيانها ؟ وهل نكتفى بصيحات يطلقها الخطباء من حين الى حين تحت قبة البرلمان ، أو بمقالات يذيعها الكتاب من آن إلى آن على صفحات الجرائد ؟

إن العلة أشد وأخطر من أن تعالج بالكلام ."

* * *

هذه صيحة لجنة المالية بمجلس الشيوخ ، وهى لجنة من الرجال الرسميين المسئولين ، ومن الشيوخ ، فلا يمكن أن تتهم بالمبالغة أو التهويل ، وتصويرها المختصر للحالة الصحية المزعجة فى مصر هو أبسط تصوير وأخصره ، وهو خليق أن يدعونا إلى التفكير الطويل فى المصير .

وليس فى هذه النسبة المرضية ما يدعو الى العجب — مع شدتها — فالبلد الذى يخطط متوسط الدخل الفردى فيه إلى عشرة جنيهات فى العام ، ولا يكاد يزيد عند عشرة ملايين على الأقل منه عن أربعة جنيهات سنويا ، والشعب الذى يعيش فلاحوه فى مثل هذه القرى ،

و يعيش عماله فى مثل هذه الأحياء ، والذى يتصاح عليه الإهمال عشرات القرون والأجيال ، ومع هذا كله لا يرتفع رقم الاعتمادات الصحية و لاجتماعية فى مز نيته إلى عشر هذه الميزانية — هذا البلد ليس غريبا أن تنتشر فيه الأمراض على النحو الذى فصلته لجنة الشيوخ فى تقريرها الخطير .

وقد أشارت اللجنة إشارة مجملة إلى الخسائر المالية الفادحة التى تخسرها الثروة القومية من جراء هذه الأمراض ، وأحب أن أفصلها بعض التفصيل :

بلغ عدد وفيات الأطفال الرضع فى إحصاء سنة ١٩٣٧ هذا الرقم الهائل ١١٤,٨٥٦ طفلا وعدد الوفيات فى الأطفال ما بين سن سنة وسن خمس سنوات ١٢٧,٨٩٢ طفلا والمجموع هو ٢٤٢,٧٤٨ طفلا ، فإذا قدرنا متوسط ما تنفقه الأمة على كل طفل من هؤلاء بجمسين جنيها فقط فى مدة حياته القصيرة كانت الخسارة هى ١٢,١٣٧,٤٠ من الجنيهات ، ومفهوم أن كل مبلغ تنفقه على طفل يموت قبل من الإنتاج وقبل أن يرد إليها شيئا مما أنفقناه عليه هو خسارة تنقص من الثروة العامة .

وإذا أضفنا إلى هذا أن انتاج الرجل المريض بثلاثة أمراض ينقص بمعدل النصف وأن الفرد الواحد ينتج بما معدله عشرة جنيهات فى العام ، كانت الخسارة العامة فى السنة — باعتبار أن خمسة ملايين فقط هم الذين يشتغلون — تعادل ثلاثين مليونا من الجنيهات .

وعلى هذا تبلغ خسارة المادية فى العام الواحد بسبب الحالة الصحية أكثر من أربعين مليونا من الجنيهات أى ما يعادل الميزانية المصرية جميعا

فأى إسراف توصف به هذه الأمة التى تخسر فى العام الواحد ما يوازى ميزانيتها العامة ، وهى تملك ، بزيادة بضعة ملايين قليلة فى الاعتمادات الصحية والاجتماعية ، أن تسترد هذه الخسارة بصرف النظر عن الاعتبارات الإنسانية والقومية ؟

إن زيادة ثلاثة ملايين أخرى إلى الاعتمادات لصحية والاجتماعية كل عام كفيلة بأن توفر المياه الصالحة للشرب وأن تنشئ المراكز الاجتماعية ، وأن تجدد بناء القرية المصرية ، بينما زيادة مليونين آخرين إلى الاعتمادات الثقافية جديرة بأن تزيل الأمية وتنشر الثقافة الشعبية فتلائم بذلك بين القرية الجديدة والعقول الجديدة فى الريف ، وذلك فى خلال عشرين أو خمسة وعشرين عاما على الأكثر .

فمن ذا الذى يستكثر زيادة خمسة ملايين من الجنيهات ليسترد ثلاثين مليونا على الأقل مما تخسره الأمة كل عام ؟

إنها عملية حسابية بسيطة كما هو واضح ، وليكننا فى حاجة إلى أن نقتنع بها ، فى حاجة إلى أن نقتنع بأن الرصيد الإنسانى أولى بالرعاية من الرصيد المالى ، وأن ما ينفق على مشروعات

الرى ليوفر الماء والخصب للارض جله ضائع إذا لم ينفق بجواره على اليد العاملة بعض النفقات !

ولا أريد بعد هذا أن أتحدث عن الثروة العقلية والثروة الخلقية ، وقيمتهما المادية ، فيكفى أن أقول : إن أحسن وسائل الاستغلال فى هذا العصر لا ترتكن إلى رأس المال وحده ، بل تستند إلى الفكر المثقف والخلق القويم .

فكل ما ينفق لإنماء هاتين الثروتين يعود بالنماء والزيادة على الثروة المادية ، وما كان الاستعمار الا استغلال الأقوى فى العلم والخلق للأضعف ، وفى أقطار كثيرة ظلت الثروات المادية مخبوءة عن أهلها الجهلاء المحلين حتى انتفع بها المستعمرون ، واستخرجوا منها الذهب على أهون سبيل .

فواجبنا أن نحاول وضع ميزانيتنا العامة على أسس جديدة تراعى فيها هذه الاعتبارات وأن نجعل مشكلة الغذاء الصحى والماء النقى والمسكن المناسب هى مشكلتنا القومية الأولى فى عهد الاستقلال .

ولعل التخفيف القليل عن كاهل الطبقات الفقيرة فى الضرائب المباشرة وغير المباشرة وإضافتها إلى الثروات المتوسطة والكبيرة ، يصل بنا إلى منتصف الطريق فى علاج الحالة الصحية المخيفة عند الملايين الكثيرة من المحرومين المثقلين بالأعباء ما

توفيق دوس

الإمام على كرم الله وجهه

إن الله فرض فى أموال الأغنياء أقوات الفقراء ، فما جاع فقير إلا بما متع به غنى .

نهضة مصر الصناعية

وأثرها فى الاقتصاد القومى

لحضرة صاحب السعادة الدكتور حافظ عفيفى باشا

اشتهرت مصر منذ القدم بأنها بلاد زراعية رزقها الله أرضا لا تدانيها فى خصبها أرض اخرى . ووهبها نهرا عظيما يجرى فيها بلا انقطاع ويحمل إلى أرضها الماء العذب المخصب وتبعث شمسها المشرقة الحياة والنمو فى كل ما يزرع فيها. فيؤتى أكله كل حين و بسرعة مدهشة.

ولكن مع هذا المركز الممتاز الذى تتمتع به أرض مصر، ومع المجهودات التى بذلها المصريون قديما وحديثا فى إصلاح أراضيهم واستثمارها، فإنه يجب أن يستقر فى أذهاننا أننا لن ننجح فى زيادة ثروتنا الأهلية أو فى رفع مستوى المعيشة لأهل بلادنا نجاحا كبيرا إذا نحن اكتفينا بالزراعة وحدها واغفلنا شؤون الصناعة.

كلنا نعلم أن عدد سكان بلادنا يزيد كل عام بما يقرب من ربع المليون، وأن مساحة أراضينا المستصلحة لا تزيد إلا بقدر ضئيل . وما نبذله من الجهود فى تحسين وسائل الإنتاج الزراعى لا يحل هذه المشكلة الاجتماعية الكبرى التى نواجهها والتى واجهتها قبلنا جميع البلاد الزراعية الاخرى بالعمل على ترقية صناعتها و باعتبار الصناعة موردا هاما للثروة الأهلية لا يقل شانا عن الزراعة بل قد يزيد.

ونظرة إلى العالم كله تثبت لنا أن البلاد التى تعيش من الزراعة وحدها مهما ارتقت وسائل الانتاج الزراعى فيها بلاد فقيرة ضعيفة . إذ كتب على أهلها أن يقنعوا بأقل نصيب فى الحياة سواء فى ما كلهم أو ملبسهم أو سائر شؤونهم الحيوية ، إذ كما كتب عليهم أيضا أن يكونوا لقمة سائغة لكل طامع . والسبب فى فقر البلاد التى تعيش من الزراعة وحدها ناشئ من كثرة ما ينتجه العالم من المحصولات الزراعية بالنسبة للاستهلاك العالمى ، وما يترتب على ذلك من انخفاض أثمان هذه المحصولات وعدم تكافؤ هذه الأثمان مع نفقات الانتاج مما تتبعه دائما قلة أجور عمال الزراعة فى مثل هذه البلاد .

لقد سمعنا منذ سنوات قليلة أن البرازيل وهى أكثر البلاد انتاجا للبن قد أغرقت من هذا الصنف كميات عظيمة عند ما رأت أثمانه قد انخفضت إلى حد كبير، رغبة فى تقليل

المخزون منه وانتظارا لإمكان بيع الباقي بثمن مربح . كما رأينا أمريكا تخزن ملايين القناطير من القطن لتقلل المعروض منه انتظارا لمثل هذه النتيجة . كذلك ينجأ كثير من البلاد الأخرى لمثل هذا العلاج غير الناجع لمعالجة انخفاض أثمان القمح والسكر وغير ذلك من المنتجات الزراعية . وكثيرا ما عقدت لمثل هذه الغاية المؤتمرات الدولية كمؤتمر السكر الذى عقد فى لندره سنة ١٩٢٨

وأما السبب فى ضعف البلاد الزراعية وتعرضها للغزو فهو أن الحرب قد تحولت من زمان بعيد إلى علم يرتكز فى أسسه على صناعة الآلات المدمرة المختلفة الأشكال والأنواع . ولم يبق لقوة الجندى أو لشجاعته ما كان لها من الشأن فى الحروب القديمة ، بل لقد تحولت جميع الصناعات بسبب الاكتشافات العلمية الحديثة إلى صناعات حربية ، فالصناعات الكيماوية وصناعات حفظ الأغذية ، وصناعات النسيج ، وصناعات أدوات البناء صارت كلها لازمة للحرب لزوم صناعات الحديد والفولاذ وما يصنع منهما من الدبابات والمدافع المختلفة والبنادق ودروع البوارج الحربية ومحركات الطائرات وغير ذلك من آلات الحرب الحديثة . فلم يبق مفر أمام البلاد التى تريد أن تدافع عن نفسها بنفسها من أن تتحول عاجلا أو آجلا إلى بلاد صناعية ، ولم يعد فى إمكان البلاد الزراعية أن تعتمد فى الدفاع عن نفسها على شراء ما يلزمها من الأدوات الحربية من البلاد الأخرى بعد أن زادت مطالب الحرب الحديثة من الذخائر والمعدات الحربية ، وصار الاكتفاء بتخزين أية كمية منها مهما كبرت أمرا قليل الجدوى ، بل لابد من زيادة انتاج هذه المعدات إبان الحرب نفسها .

لهذا كان تشجيع الصناعة فى مصر أمرا تحتمه ضرورات ثقافية واجتماعية واقتصادية وحربية ، وآمل أن يكون جميع أهل الرأى فى هذه البلاد على اتفاق تام فى هذه المسألة فلا نضيع الوقت فى مناقشات جدلية حول مسألة بديهية ، وأن نحصر قوانا لوضع برنامج عملى مستديم لا يتغير بتغير الحكومات لإنهاض الصناعة فى مصر .

ولقد كانت مصر مهدا لصناعات يدوية كثيرة ، واشتهر الصناع المصريون قديما بالمهارة ، والابتكار وحسن الذوق .

وإن نظرة سطحية الى متاحف الآثار الفرعونية أو الاسلامية فى جميع أنحاء العالم ، وما تحويه من بدائع الصناعات اليدوية الدقيقة التى صاغتها أيد مصرية وأخرجتها عقول مصرية لتكفى للدلالة على تقدم الصناعة المصرية فى عهدها القديم .

واعتقادى أن هذه الأجيال الطويلة التى ماتت فيها الصناعة أو كادت ، لم تضعف من مهارة الأيدى المصرية . فلا يزال العامل المصرى مستعدا لإتقان أية صناعة غريبة عنه اذا أحسن تعليمه وارشاده ، وجميع الذين يتولون الاشراف على المصانع المصرية الآن يعلمون هذه الحقيقة ويعجبون بمهارة المصريين وسهولة إدراكهم لأسرار أكثر الآلات الصناعية دقة وتعقيدا .

كذلك تنبت تربة مصر وتحوى أرضها الكثير من المواد الأولية التى تصلح لصناعات كثيرة . على أن سهولة المواصلات الدولية ورخص أجور النقل المصرى قللت كثيرا من أهمية ضرورة وجود المواد الأولية داخل البلاد الصناعية بعد أن أصبح من الممكن الحصول على هذه المواد من الخارج . ولذلك كثيرا ماترى الآن بلادا صناعية تعتمد فى الحصول على كثير من المواد الأولية اللازمة لصناعتها على الموارد الخارجية .

وأمامنا اليابان وايطاليا فقد بلغتا شأوا كبيرا من التقدم الصناعى فى ربع أو نصف القرن الأخير وكلاهما فقير فى اكثر المواد الأولية .

كذلك لا تنقص مصر رءوس الأموال اذا اتجه أصحاب الثروات فيها الى الأعمال الصناعية ، وفكروا فى استثمار جزء من أموالهم فى الصناعة بدل استثمارها كلها فى الزراعة . وفى شراء الأراضى بأثمان لا تتناسب مع غلتها . على أنه يجب علينا ألا نضع العراقيل أمام رءوس الأموال الأجنبية التى يريد أصحابها استغلالها فى الصناعة المصرية بل واجبنا أن نشجعهم على ذلك بكل الوسائل .

فإن الصناعة تحتاج إلى رءوس أموال ضخمة ، كما أن فى استخدام مثل هذه الأموال فى الصناعة مجازفة لا يقدم عليها المصرى بسهولة . فاذا ما حصرنا على قصر رءوس الأموال الصناعية على الأموال المصرية فقط فقد أخرنا التقدم الصناعى زمنا طويلا ، وليس هذا فى مصلحة أحد.

والواقع أن الصناعة فى كل مكان لا تعرف جنسية الأموال المستثمرة فيها ما دامت تخضع لقوانين البلاد .

فالأموال الأميركية تستعمل فى الصناعات الانجليزية ، والعكس بالعكس ، والأموال الانجليزية تستعمل فى الصناعة الايطالية والألمانية ، وقد احتاجت اليابان لإمكان ترقية صناعتها فى هذا الزمن الوجيز إلى رءوس أموال جاءتها من كثير من البلاد الأجنبية .

إن جميع أسباب نجاح الصناعة فى مصر متوافرة لو بدأنا حياتنا الصناعية بالحذر وبنينا أساسها على أحدث الأساليب العلمية والاقتصادية ولم نقصر فى البحث والاستقصاء — قبل لاقدام — على إنشاء صناعة من الصناعات حتى تكون مجهزين بكامل العدد والوسائل .

* * *

لقد قامت فى مصر منذ عهد بعيد عدة صناعات ، كصناعة السكر وصناعة حلج القطن وطحن الحبوب وتبييض الأرز والصناعات المسماة " بالصناعات ذات المنفعة العامة " ، كشركات الكهرباء والنور والماء ، وقد نجحت هذه الصناعات وأينعت بتقدم البلاد المستمر ، وبأنها تمتعت منذ زمان طويل بنوع من الاحتكار حماها مدة طويلة من خطر المنافسة كما ستطاعت أن تعيش بجانبها صناعات يدوية وميكانيكية صغيرة قليلة العدد ورأس مال محدود .

ولم تبدأ نهضتنا الصناعية فى الواقع إلا بعد سنة ١٩٣٠ أى بعد تقرير التعريفة الجمركية الجديدة التى لم تراع فى وضعها زيادة ايرادات الدولة من دخل الجمارك فحسب ، بل روعيت فيها أيضا ضرورة حماية بعض الصناعات المصرية التى يرجى لها النجاح من منافسة الصناعات الأجنبية لها .

وقد ترتب على تقرير هذه التعريفة أن أينعت صناعات جديدة كثيرة نذكر منها ما يأتى :

(١) صناعات الغزل والنسج المختلفة الخاصة بالقطن والتيل والحرير والصوف .

(٢) الصناعات الكيماوية ، كصناعة استخراج الزيوت والصابون والصودا وحامض النتريك والجلسرين ومصنوعات الكاوتشوك والمركبات الطبية والروائح العطرية وأدوات الزينة ودهان الأحذية وصناعة الحبر والكبريت والزجاج .

(٣) صناعة الأثاث

(٤) صناعة المعادن كالأثاثات المعدنية والأدوات الصحية والأسرة وأنابيب الرصاص والحديد والأقفال والمسامير وقطع الماكينات وأدوات الإنارة والتسخين ولمطابخ وأدوات المستشفيات كأجهزة التعقيم والأدوات الجراحية .

(٥) صناعة الأغذية كالمكرونة والخضراوات المحفوظة والفواكه المجففة والمربيات والبسكويت والشكولاته والحلويات والجبن والزبدة واللبن المعقم .

(٦) صناعة الطباعة وسبك الحروف .

(٧) الصناعات الميكانيكية والكهربائية المختلفة .

(٨) صناعة الجلود كعمل السيور وسرج الخيل والشنط والأحذية .

(٩) صناعة الفخار والقيشانى والسيراميك والبلاط .

(١٠) صناعة مواد البناء كالاسمنت والطوب والرخام .

(١١) صناعة المواصلات النهرية والبحرية والأرضية والهوائية .

وليست هذه القائمة كاملة إذا حصرنا جميع الصناعات المصرية التى أينعت منذ سنة ١٩٣٠ والتى يبشر نجاحها بعصر ذهبى للصناعة المصرية فى مستقبل قريب .

إننا إذا اتخذنا للنجاح أهبته واستمر تأييد الحكومة لأصحاب الصناعات الذين أخذوا فى صناعاتهم بالأساليب العملية الفنية وأقاموا بناءها على أساس اقتصادى متين ، أمكننا أن نصل بصناعتنا إلى أرقى الدرجات .

ويكفى لمعرفة قيمة الصناعة المصرية الآن كعامل فى الثروة الأهلية أن نذكر أن نصيب الصناعة المصرية فى هذه الثروة لا يقل عن نصيب الزراعة بل قد يزيد عنها ، وأن الصناعة المصرية تنتج الآن سنويا ما لا يقل ثمنه عن ثمن محصول القطن المصرى ، وأن ما تدفعه هذه

الصناعة سنويا مرتبات للموظفين وأجورا للعمال يزيد على ستة ملايين من الجنيهات . ولقد قام الاتحاد المصرى للصناعات ببحث فى سنة ١٩٤٠ تناول نصف عدد الشركات الكبرى المنضمة للاتحاد فكانت نتيجة هذا البحث ما يأتى :

أن جملة رءوس الأموال التى تستثمرها هذه الشركات بلغت ١٢٥,٨٢٠,٠٠٠ جنيه .

وبلغ عدد موظفيها وعمالها ١٢٩,٠٠٠ شخص .

وجملة مرتباتهم وأجورهم السنوية ٥,١٢٣,٠٠٠ جنيه .

وقيمة منتجات هذه الشركات أو الخدمات التى تؤديها ٣٩,١٩١,٠٠٠ جنيه .

أذكر على سبيل المثال أثر شركتين من الشركات الصناعية الكبرى فى الاقتصاد القومى إحداهما شركة قديمة، وهى شركة صناعة وتكرير السكر، والأخرى شركة حديثة وهى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى .

فأما عن الأولى فقد تبين من ميزانيتها فى سنة ١٩٣٩ أن الخزانة المصرية قد حصلت منها فى تلك السنة على مبلغ يزيد عن مليونين من الجنيهات ، وهو مجموع ما أصاب الخزانة من ضريبة الإنتاج ، وما حصلت الحكومة من أرباح الشركة بموجب الاتفاق المعقود بينهما ، والضرائب الجمركية وضريبة الأرباح وضريبة الدمغة .

كذلك وزعت الشركة مليونا و ١٩٠ ألف جنيه لزرع قصب السكر ثمنا لمحصولهم و ٤٦١ ألف جنيه مرتبات موظفين وأجور عمال و ٢٣٠ ألف جنيه مشتريات من السوق المصرية وأجورا للنقل بالسكك الحديدية المصرية ووسائل النقل الأخرى .

وقد ورد فى السنة المذكورة للمساهمين ٨٦,٠٠٠ جنيه ولحملة السندات ٨٣ ألف جنيه وقد أنتجت من السكر فى هذه السنة ما تقرب قيمته من ٤ مليون جنيه .

أما عن شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى فقد بلغ عدد موظفيها فى سنة ١٩٤٠ ٤٦٦ موظفا وعدد عمالها ١٧٤٣٦ عاملا ، أجورهم السنوية تقرب من ٢٤٠ ألف جنيه وقد استهلكت فى صناعاتها من القطن المصرى ما يقرب من ٤٠٠ ألف قنطار . وأنتجت من الغزل ما يقرب من مليون ونصف مليون كيلو ومن النسيج ما يقرب من ٢,٥٠٠,٠٠٠ ثوب وبلغت أثمان ما أنتجته من مصنوعاتها ما تقرب قيمته من ثلاثة ملايين من الجنيهات .

ومعنى هذا أن هاتين الشركتين وحدهما قد باعتا منتجات مصرية للسوق الداخلية بما قيمته نحو سبعة ملايين جنيه .

وبذلك كان هذا القدر من المال يتسرب إلى الخارج لشراء مثيل هذه المنتجات الضرورية من المصنوعات الأجنبية إذا لم تكن مصر قد وفقت لإنشاء هاتين الشركتين .

وهذا دليل واضح على مدى تقدم الصناعة المصرية الحديثة، وعلى نصيبها الآن من الثروة العامة والاقتصاد القومى ، ومما تنتجه من أثر مادى أو معنوى سواء فى رفع مستوى المعيشة فى مصر أو تكوين أخلاق الشعب ، فإنها تدفع المشتغلين فيها أكثر مما تدفعهم الزراعة إلى قسط أوفر من الحذر والتبصر ومن السعى فى الابتكار والرغبة فى التجديد ومن المثابرة والإقدام .

هذا هو مدى التقدم السريع الذى وصلت إليه صناعاتنا الناشئة فى قليل من السنين ، وهى حال تدعو إلى الغبطة وتبشر بمستقبل باهر للصناعة المصرية .

ولكن يجب ألا ننسى أنه لا يزال أمامنا شوط بعيد لنصل بصناعاتنا إلى الحد الذى ترجوه البلاد .

والواقع أن هذا التقدم قد تم على أيدى جماعات مصرية وأجنبية قليلة العدد، وبتأييد الحكومات المتتالية التى تولت الحكم منذ سنة ١٩٢٨ إلى الآن، وبفضل تشجيع الامة .

ولا يزال فى سبيل نهضة الصناعات المصرية مجال واسع للكثيرين ، ولا تزال الصناعة محتاجة إلى برنامج مرسوم وسياسة واضحة تسير عليها الحكومات فى المستقبل لإكمال نموها وتثبيت أقدامها . ولهذا يتعين على وزارة الصناعة أن ترسم هذا البرنامج وأن تختط هذه الخطة الواضحة فى سبيل تأييد نهضة الصناعة .

ويمكننى أن ألخص هذا البرنامج المرجو فى الكلمات الآتية :

أولا — وجوب الإسراع فى تنفيذ مشروع صناعى هام يترتب عليه انقلاب عظيم فى حياة البلاد الاقتصادية وهو مشروع كهربة خزان أسوان :

لقد شغل هذا المشروع تفكير الحكومة وجميع الرجال المسئولين فى هذه البلاد منذ ثلاثين سنة ، ودرست مشروعات عدة لتنفيذه ، كما استخدم الكثيرون من الخبراء العالميين لدرس هذه المشروعات المختلفة وإبداء رأيهم فيها، ومع ذلك لم نتقدم خطوة واحدة طول هذه المدة مع أنه يتوقف على هذا المشروع الخطير إحياء صناعات حيوية لا غنى للبلاد عنها وهى صناعة الحديد والسماد ، بل فيه إحياء لصناعات كثيرة أخرى لا عدد لها .

ولو كانت حكومتنا السابقة وهبت قليلا من الشجاعة والاقدام لتنفذ المشروع وصار الآن حقيقة واقعة ولكفى الزراعة شر الأزمة الخطيرة التى تجتازها الآن من قلة الأسمدة وارتفاع ثمنها وعدم إمكان الحصول عليها بأى ثمن ،ولخفف الكثير من أزمة الصناعة الناشئة من ارتفاع أثمان الوقود . وحول إقليما من أفقر أقاليم القطر وهو أسوان إلى منطقة صناعية مزدهرة .

ثانيا — إنشاء بنك للتسليف الصناعى :

ليس فى مصر للآن أداة حكومية أو أهلية للتسليف الصناعى ، فإذا احتاج أحد أصحاب الصناعات إلى سلف لتوسيع أعماله الصناعية أو تحسينها أو زيادة قوة انتاجها وجدوا الطريق أمامهم مسدودا .

ولقد فكرت الحكومة منذ سنة ١٩٢٢ فى إصلاح هذا الحال ، فقررت أن تبدأ بتخصيص مبلغ مائة ألف جنيه زادتها فيما بعد إلى ثلاثة أمثالها ، ووضعت هذا المبلغ تحت تصرف بنك مصر فيعطى منه بضمانته سلفا صناعية لا يزيد مقدار ما يعطاه شخص واحد عن ألف جنيه ، ولا يزيد أجل هذه السلفة عن خمس سنوات ، ثم زيد مقدار هذه السلف وزيد أجلها . وقد بلغ مجموع هذه السلف الصناعية الآن نحو مليون جنيه .

وقد استفاد من هذا النظام بعض الشركات الصناعية الصغيرة المنظمة التى يديرها أشخاص أوتوا حظا من الكفاية وحسن التدبير ، ولكنه لم يفد صغار الصناع إلا بقدر محدود ، وهم الذين كانت تقصد الحكومة إلى مساعدتهم فى أول الأمر . وذلك لأن بعضهم قد استخدموا هذه المبالغ لا فى تحسين صناعاتهم أو ترقية شؤونها بل استخدموها فى شؤون خاصة لا دخل لصناعاتهم فيها ، كما استخدمها بعضهم فى شؤونه الصناعية ولكنها لم تأت بالتحسن المرجو .

وعلى كل حال فإن التجربة الطويلة أثبتت أن هذا النظام بشكله الحاضر لم يحقق غرضا من الأغراض التى قصدتها الحكومة بقرارها . ولا مفر من أن تفكر الحكومة فى إنشاء بنك تسليف صناعى ليسد النقص فى النظام الحالى ويحدث أثرا كبيرا فى تشجيع الصناعة المصرية .

وقد قدم بنك مصر منذ سنين عدة تقريرا فيما فى هذا الموضوع إلى وزير المالية ، يحسن بمن يهمهم أمر هذا الموضوع الرجوع إليه ، فإنه حوى تفصيلات وبيانات مفيدة عما اتبع فى هذا الشأن فى البلاد الأخرى . فيكون ما صنع فيها مرآة تنير لنا الطريق وترشدنا إلى أقوم السبل التى نجحت فى غير بلادنا . وكذلك قدم كثير من الهيئات الاقتصادية وكثير من الكتاب المهتمين بشؤون الصناعة المصرية اقتراحات كثيرة فى هذا الشأن . ولهذا يخيل إلى أن الدراسات الضرورية قد تمت ، ولم يبق إلا تقرير الرأى النهائى ثم التنفيذ ، وإنى أرجو ألا يكون المعهد الجديد معهد تسليف بالمعنى الضيق المحدود ، بل يجب أن يقوم بجانب التسليف بدراسات علمية واقتصادية عن حالة البلاد الصناعية . وإذاً فلا بد لهذا المعهد من الاستعانة بالاخصائيين ليستفيد من رأيهم وخبرتهم ، فيصبح الحجة فى هذه المسائل ، وتستعين الحكومة برأيه فى كل ما يتعلق بالصناعة ، ويستفيد الصناع وأرباب الأعمال من بحوثه ودراساته .

هذا فيما يتعلق بالجانب العلمي لهذا المعهد ، أما جانب التسليف ، فيجب ألا يتمتع بهذه المزية إلا أصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة دون أصحاب الصناعات الكبيرة المنظمة التي لا تعاني صعوبة في الوقت الحاضر للحصول على المال من المصارف . ولكن يشترط مع هذا أن تتوافر في هذه الصناعات الصغيرة التي يمكنها الحصول على المال من هذا المعهد الجديد شروط أساسية ، أهمها أن تكون حسابات هذه الصناعات منظمة ، وأن يكون أصحابها على شيء من الاستعداد المؤهل للنجاح . وفوق هذا يجب أن يتخذ المعهد المقترح من الإجراءات والشروط ما يضمن له أن هذه السلف التي يعطيها تنفق فعلا على تحسين الصناعة ويجب أن يكون على بينة من وجوه الصرف ويقرها بعد البحث والدرس وإلا ضاعت فائدته أو تضاءلت وضاعت معه أموال كثيرة بلا جدوى . على أن يلاحظ ألا تكون هذه الإجراءات من التعقيد والتطويل بحيث تعطل عمل تلك المصانع أو تؤخر انتفاعها بالفائدة كاملة.

ثالثا — التعريفة الجمركية :

كنا ننظر في الماضي إلى التعريفة الجمركية كأهم مصدر ثابت لإيراد الدولة ضد ما كانت حريتنا في وضع الضرائب محدودة بالامتيازات الأجنبية . ولكننا الآن وقد أصبحت حريتنا في وضع الضرائب كاملة وجب علينا أن ننظر الى التعريفة نظرة أخرى فلا نعتبرها مصدر إيراد وكفى ، بل يجب أن نسخر أيضا لحماية صناعاتنا في الحدود المعقولة .

وأرى أنه من المستطاع أن تقوم الحكومة في شأن الضريبة الجمركية بما يأتي :

(١) بإلغاء هذه الضريبة إلغاء كاملا عن المواد الأولية المستعملة في الصناعة .

(٢) بإلغائها عن الآلات الصناعية الجديدة .

(٣) بمضاعفة الضريبة على الآلات المستعملة . فإنه ليس من مصلحة الصناعة المصرية الناشئة أن تشجع استيراد الآلات الصناعية القديمة بل هي تحسن كثيرا اذا هي منعت استيرادها منعا باتا متى بلغت من السن ما لا يجعلها صالحة لاستعمال اقتصادي .

(٤) تخفيف هذه الضريبة عن المواد نصف المصنوعة والتي تكمل صناعاتها في داخل البلاد.

رابعا — توحيد المصالح المشتغلة بمسائل الصناعة :

كثيرا ما تمضي الأعوام قبل أن يستطيع الراغبون في إقامة مصنع جديد الحصول على الرخص التي تمكنهم من ذلك ، وفي هذا من الضرر الكثير ما فيه :

فيه تعطيل لرءوس أموال كبيرة بدون فائدة ، وفيه احتمال ضياع فرصة ملائمة لإنشاء صناعة في وقت ملائم . والسبب في ذلك يرجع إلى كثرة الإدارات الحكومية المختلفة التابعة لوزارات متعددة تشتغل بمسائل الصناعة وتفصل في المسائل المعروضة عليها مستقلة بعضها عن بعض ولا تعاون بينها ، مما يترتب عليه ضياع وقت نفيس في مخاطبات طويلة بين المصلحة والأخرى .

ولا أقصد بذلك أن تضم المصالح الصحية التابعة لوزارة الصحة الى مصلحة الميكانيكا بوزارة الأشغال أو إلى قسم الجوازات بوزارة الداخلية أو قسم العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية وإنما أقصد أن تنشأ إدارة بوزارة الصناعة تكون نقطة الاتصال بين أصحاب الصناعات وبين الإدارات الحكومية المختلفة المشتغلة بالمسائل الصناعية فتستطيع هذه الإدارة أن تعطى أصحاب الصناعات جميع المعلومات والبيانات اللازمة لهم وتستطيع بالاتصال مع الإدارات المختلفة أن تبسط كثيرا من الإجراءات المعقدة التى تستدعى الآن وقتا طويلا فتريح بذلك أصحاب الصناعات من عناء كبير كما توفر عليهم كثيرا من الوقت والمال .

خامسا — تشريع العمال :

من المبادئ المسلم بها أنه يجب فى التشريع لكى يؤتى كل ثمراته أن يكون متصلا بعادات البلد وحالتها المعنوية والاقتصادية ومتفقا مع درجة رقيها وتقدمها ، فيكون التشريع وسيلة من وسائل الرقى لا غاية من غاياته . وإذا كانت هذه المبادئ مسلما بها فى كل أنواع التشريع فهى أولى بالاتباع فى التشريع الاجتماعى وخاصة فى تشريع العمل والعمال . فيجب أن يرمى هذا التشريع إلى تحسين حال العمال ورفع مستواهم ، على أن يكون ذلك تدريجيا وبالمقدار الذى تحتمله حالة البلاد ودرجة تقدم الصناعة فيها . والصناع طبقة من أهل البلاد ، وهم مستحقون لعناية الحكومة والأمة . ولكن بالمقدار الذى تستطيع الأمة والحكومة بذله لسائر الطبقات الأخرى وإلا ميزت طائفة عن طائفة وأحلت بالميزان الاجتماعى وعرضت مستقبل البلاد للخطر .

ان الصناعة تدفع الان أجورا لعمالها تزيد فى بعض الأحيان عن ضعف أجور الزراعة لمدة من العمل تقل عن المدة المخصصة للعمل الزراعى . وهذا من شأنه أن يدفع الزراع إلى ترك الحقول للاشتغال فى المصانع ، لذلك يجب دائما أن نفكر فى هذه المشكلة كلما بحثنا مسائل العمال ، ولا شك عندى أن العمال يستحقون عطف أصحاب العمل ، ولكن بالقدر الذى تستطيعه صناعة ناشئة غير ثابتة الأركان معرضة لكثير من الأخطار ، وعلى كل حال فمن واجب العمال وأصحاب العمل التعاون القلبى المستمر لحماية هذه الصناعة الجديدة فإن بقاءها وتقدمها فى مصلحة الطرفين على السواء ، وفى مصلحة الأمة جمعاء .

لهذا يكون كل تشريع لا يعنى بهذه الاعتبارات تشريعا غير قابل للتنفيذ قبل أن يجف الورق الذى كتب عليه . وهو مع هذا اذا نفذ يصبح تشريعا ضررا لأنه يؤخر تقدم الصناعة ويضر بمصالح العمال أنفسهم . وهذا أيضا يكون كل تشريع ننقله عن البلاد الأوربية ولا نراعى فيه حالتنا الخاصة تشريعا ضارا . فتشريع العمال الحالى فى أوربا هو آخر خطوة من خطوات تقدم اجتماعى سار تدريجيا فى أكثر من مائة سنة . فهو تشريع صالح لبلاد

قصت فى الصناعة أكثر من قرن ، وثبتت الصناعة فيها لجميع عواصف الطفولة والشباب ، ومرت بتجارب عدة وأدوار مختلفة من النجاح والإخفاق ، واستقرت أخيرا على الحالة التى وصلت اليها الان .

كذلك يجب أن نفهم أن تشريع العمال الحالى فى أوربا انما هو حلقة من سلسلة تشريعات وضعت لهم وللطبقات الأخرى من الطوائف المكونة للأمة .

ولهذا قد روعى فيه التناسق فى الحقوق ، وهو ما يجب أن يوجد بين هذه الطوائف المختلفة كما روعى فيه اتفاقه مع حالة البلاد الاقتصادية والمعنوية ومستوى ارتفاع المعيشة فيها ، وهو لذلك مختلف فى جميع البلاد : تشريع العمال فى البلاد البلقانية يختلف عن تشريع أواسط أوروبا ، وهذا يختلف عن تشريع غربها ، بل إن تشريع غرب أوروبا يختلف كثيرا فى أسبانيا عنه فى فرنسا وعنه فى انجلترا ، فإذا ما أردنا أن نقلد التشريع الأوربى فإما أن نختار البلاد القريبة منا كاليونان مثلا — والصناعة فى اليونان أرسخ قدما منها فى مصر — وإما أن نرجع الى أولى خطوات التشريع فى أوربا فنقتفى أثرها . واعتقادى أن التقليد الأعمى فى التشريع مضر على كل حال .

نرى مع هذا أن علينا واجبا للعمال هو أن نشرع لهم ما يطمئنهم على مستقبلهم وما يحميهم من استبداد بعض أصحاب الأعمال بهم ، وأن نحمى صحتهم من خطر الصناعات التى يشتغلون فيها ، وأن نعوضهم عن كل ضرر يلحقهم من ذلك ، وأن نلزم أصحاب المصانع باتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لوقايتهم وعلاجهم . ويجب لهذا أن نبدأ بالقوانين الصحية ، وقوانين حماية العمال من الحوادث ، وقوانين رعاية الأطفال والنساء ، وقوانين معاشات تأمينية يشترك فيها صاحب العمل والعامل والحكومة .

وقد سن فى العهد الأخير كثير من القوانين التى تكفل الوصول الى هذه الأغراض . والمسألة التى يجب أن تعنى بها الحكومة هى التأكد من تنفيذ هذه القوانين بوضع اللوائح والأنظمة الخاصة بذلك ، وبتعيين المراقبين الذين توكل اليهم مهمة هذا التنفيذ ، وعليها بعد ذلك مداومة السير فى سبيل الاصلاح التدريجى الذى يضمن للعمال الصحة والراحة والطمأنينة ولا يخل بعد ذلك بالتوازن الاجتماعى الذى هو شرط أساسى لسلام ورخاء البلاد .

سادسا — تسهيل المواصلات :

سهولة المواصلات وتعددها ورخص أجورها عامل أساسى فى رقى الصناعة والتجارة ، فإذا ما أرادت الحكومة تشجيع الصناعات فأول واجبها تسهيل المواصلات بإنشاء الطرق وصيانتها وبالعمل على خفض أجور المواصلات الحكومية وهى السكك الحديدية .

لقد كان من سياسة الحكومات المصرية فى عهد قريب ، العمل على زيادة ايرادها من السكك الحديدية بتعطيل أنواع المواصلات الأخرى ، ووضع العقبات المختلفة فى سبيلها ،

حتى لا يجد الصناع غير السكك الحديدية طريقا لنقل بضائعهم فيضطروا الى دفع أجور ثقيلة ، وهى سياسة غير حكيمة ، لأنها تنظر الى هذه المسألة نظرة سطحية ، فتكتفى بإيراد ضئيل مؤقت وهو إيراد السكك الحديدية ، وتضيع إيرادا كبيرا آجلا ، وهو ما يعود على الحكومة والأمة من رواج الصناعة فى البلاد ، ولكن هذه السياسة قد تحسنت كثيرا فى السنين الأخيرة .

وأعتقد أن المدير الحالى للسكك الحديدية ينظر لها الآن كأنها مصلحة عامة أنشئت لخدمة الجمهور لا مصلحة إيراد فحسب . وأرجو أن ينظر فيها ولاة الأمور هذه النظرة الدقيقة وأن يدركوا أن تحسين المواصلات بالسكك الحديدية وبالطرق الزراعية وبالنهر وبالطائرة أمر أساسى فى تشجيع الصناعات والتجارة . ومن واجب كل حكومة ساهرة على مصالح بلادها أن تسمى جهدها لهذا الغرض مهما كلفها ذلك من نفقات .

إن أجور نقل المواد الأولية الى المصنع ونقل منتجات المصنع الى الأسواق عامل كبير من عوامل النجاح أو الإخفاق . والنقل لمسافات طويلة بالسكك الحديدية مرتفع الثمن فى أكثر الأحيان ، بالنسبة لأثمان النقل بالوسائل الأخرى ، ولذلك تعتمد الصناعات الآن فى جميع البلاد على النقل النهرى والبحرى والنقل بالسيارات . والنقل النهرى يستدعى امتداد الأنهار والترع للملاحة ، والنقل بالسيارات يستدعى إنشاء شبكة من الطرق الحديثة تربط المراكز الصناعية بالمدن وتربط المدن بعضها ببعض . فاذا أردنا أن تحيا الصناعات فى مصر فعلينا أن نعنى بإنشاء الطرق وتسهيل الملاحة فى النيل وفروعه الكبرى . أما الطرق فنحن بكل أسف أفقر بلاد العالم فيها ، فلا تزال طرقنا الصالحة لمرور السيارات قليلة ، وهى لا تزال كلها تقريبا ترابية يعطل السير فيها أياما متوالية قليل من المطر وتثير أصغر العربات فيها عند مرورها زوبعة من التراب تعمى العيون وتزكم الأنوف وتسد الأفواه . لا أريد أن أقارن طرقنا بطرق ألمانيا أو انجلترا ، فلست أطمع الآن فى أن تصل طرقنا الى الحد الذى وصلت اليه طرق هذه البلاد وأمثالها ، ولكن نظرة الى طرق جيراننا من الشرق أو الغرب تبين لنا بوضوح مقدار تأخرنا فى هذا المضمار . ثم وصلت طرق فلسطين والشام وطرق طرابلس الغرب وتونس والجزائر ومراكش الى درجة من التقدم تغبطها مصر عليها ، ولسنا أفقر من هذه البلاد ولا تقل حاجتنا الى الطرق الحديثة عن حاجتهم اليها .

وإذا كانت حالة طرقنا تدعو الى الدهشة فإنه يدهش أكثر من ذلك أن تعمل الحكومة المصرية دائما على سياسة صارت تقليدية الآن . وهى تعطيل انتفاع الزراعة والصناعة فى هذه الطرق الأولية ما استطاعت بما فرضته من القيود التعسفية على السير فيها ، ومن الضرائب الثقيلة على عربات النقل الميكانيكى وعلى البنزين . والواقع أن مصلحة البلاد هى فى تسهيل

قل المحصولات الزراعية والمصنوعات بأرخص الأثمان . ومن واجب الحكومة أن تتوسع فى إنشاء الطرق الصالحة وأن ترفع القيود المعطلة للمرور وأن تخفض رسوم عربات النقل المستعملة فى الزراعة والصناعة وضريبة البنزين إلى حد كبير .

وسياسة الحكومة إزاء الملاحة النهرية هى بعينها سياستها بشأن الطرق . فالنيل غير صالح للملاحة فى مدة طويلة من السنة وأكثر فروعه غير صالحة أيضا . ولم يبذل للآن مجهود لإصلاح هذا الحال . فان مشروعات تحويل أجزاء من النيل و بعض الترع لتصير صالحة للملاحة بقيت مدة طويلة محل البحث والنظر ، ولم يتخذ للآن قرار بشأنها ، بل نحن نلاحظ أن العراقيل توضع بشكل يدعو الى الدهشة فى سبيل الملاحة النهرية .

وأعود فأكرر أنه آن الأوان لأن تعنى الحكومة بالتفكير فى إعادة البحث فى سياستها بشأن الطرق و بشأن الملاحة النهرية .

أما بشأن الطرق ، فينبغى أن تحول طرقنا الترابية إلى طرق حديثة تبنى بالاسمنت المسلح بعد أن أثبتت التجارب نجاحها فى جميع بلاد العالم . وهى مع كثرة نفقات إنشائها لا تحتاج إلى إصلاح بعد ذلك . وينبغى بعد ذلك إنشاء طرق جديدة لا توجد الآن . فما الذى يمنع من تحويل جسور النيل وجسور الترع والمصارف إلى طرق زراعية ؟

لقد ترتب على عدم قيام الحكومة بانشاء الطرق بين النيل وشاطئ البحر الأحمر من السويس الى القصير ومن القصير إلى قنا أن تعطلت عن البلاد كنوز قيمة لم يمكن استخراجها من بطون أرض هذه المساحات الواسعة . فلقد ثبت أن فى بطن هذه الصحراء الشرقية الكثير من المعادن المختلفة كالذهب والقصدير والنحاس والمنجنيز والولفرام ، وأن فى جبالها أحجارا ثمينة كالرخام المختلف الألوان والبورفير والألباستر ، وكل هذه الكنوز لا تستغل بالمرة أو استغل بعضها استغلالا جزئيا لعدم وجود الطرق والمياه فى هذه المناطق .

وقد أفلست شركات كثيرة أقدمت على استغلال أموالها فى هذه الصحراء فضاعت أموالها كلها أو أكثرها لعدم وجود الطرق الممهدة والمياه الصالحة للشرب ولاضطرار هذه الشركات لنقل عمالها ونقل المياه اللازمة لهم يوميا من النيل إلى مسافات بعيدة وفى أرض غير ممهدة .

أما بشأن الملاحة فيجب أن تفكر الحكومة فى تخصيص بعض الترع لها فتؤدى بجانب وظيفتها الخاصة بالرى وظيفة أخرى هامة هى الملاحة . ويجب ألا ننسى أن كثيرا من البلاد الصناعية حفرت الآلاف من الأميال لتكون ترعا للملاحة فحسب ، إنها لا تكتفى بأن تعد أنهارها لتسهيل الملاحة بل تنشئ الترع خاصة لهذا الغرض .

سابعا — الضرائب التى فرضت على الصناعة :

قد فرضت على الصناعة منذ سنة ١٩٣٩ الى الآن الضرائب الآتية :

١ — الضريبة على إيراد رءوس الأموال المنقولة (أرباح الأسهم) فوائد السندات ، فوائد الحسابات الجارية والودائع ، وقد بدئ بتطبيقها من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ وكان معدلها ٧٪ عن سنتى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ ثم زيدت إلى ١٠٪ عن سنة ١٩٤٠

٢ — الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية التى بدأ تطبيقها من أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ وكان معدلها ٧٪ عن سنتى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ و ٨٪ عن سنة ١٩٤٠ وستكون ٩٪ عن سنة ١٩٤١ و ١٠٪ عن سنة ١٩٤٢

٣ — ضريبة الدمغة وضريبة الدفاع ، وغير مشروع القانون عن الضريبة الخاصة بالأرباح الاستثنائية . أما الضريبة الأخيرة فقد عارضت فيها لأسباب بينتها ، وقد نشرت فى الصحف فلا حاجة إلى تكرارها الآن . ولا زلت آمل أن تعدل الحكومة عنها فى آخر لأمر لتستفيد الصناعة لأدنى من هذه الفرصة الملائمة التى هيأها لها انقطاع الواردات الأجنبية فيتسع نطاق الصناعات التى استفادت من هذه الظروف .

وأما الضرائب الأخرى فهى ضرائب معقولة ، فمن واجب الصناعة أن تساهم كما تساهم الزراعة والتجارة بقسط من أرباحها لتنمية موارد الخزانة العامة . ولكنى أعتقد اعتقادا راسخا أنه لا بد من إدخال تعديلات على تفصيل هذه الضرائب فى وقت قريب تتساعد على نماء الصناعة بدلا من أن تقف حائلا دون تقدمها .

أذكر على سبيل المثال أن قانون ضريبة الأرباح الصناعية يلزم الشركات بدفع هذه الضريبة لا على ما توزعه من الأرباح فحسب — وهو ما يقضى به العدل والانصاف — ولكنها تحتم دفع هذه الضريبة على الاحتياطيات . والاحتياطيات أرباح ، ولكنها إما أن تستعمل فى توسيع صناعة من الصناعات ، وبذلك تتحول الى رأس مال يزيد فى المستقبل من أرباح الشركة التى ستتقاضى عليها الحكومة ضريبتها ، وإما أن تستعمل فى سد عجز الايرادات ، هذا العجز الذى يسببه أن توزع شركة من الشركات فى سنة من السنين أرباحا أكثر من أرباحها الحقيقية وفى هذه الحالة أيضا تزيد ضريبة الحكومة بنسبة زيادة أرباح المساهمين . وفى كل هذه الحالات تتقاضى الحكومة الضريبة مرتين : فهى تتقاضى ضريبة أولية على الاحتياطى ثم تتقاضاها بعد استعمال الاحتياطى فى الوجوه المخصصة له .

وضرر هذه الحالة ناشئ من أنه قد يترتب على تحصيل الضريبة على الاحتياطيات أن تلجأ الشركات الصناعية الى تقليلها . وهذا حاصل الآن ، وهو مضر بالصناعة أكبر الضرر ما

فى الواجبات الكبرى

بقلم صاحب العزة الدكتور منصور فهمى بك
مدير دار الكتب والعضو بمجمع فؤاد الأول للغة العربية

حين أردت أن أتحدث عن الواجبات الكبرى قصدت بذلك إلى التحدث عن بعض ما يوجبه على نفسه فى هذه الظروف وجدان الشخص الراقى حيال الانسانية ، حين يشعر أنه مدين لها بنعم كثيرة ، وحيال أمته حين يشعر أنه مدين بشخصيته المميزة لقومه وذويه بما أعدوه له من كيان ، وفكر ، وثقافة ، وخلق .

وتبدو هذه الواجبات الكبرى المنترعة من الضمير المصقول أحيانا فيما يقوم به الأفراد لمصلحة العالم عامة . وأحيانا أخرى فيما يقومون به لخدمة الجماعة التى نشأتهم ودرجتهم فى كنفها وأحضانها ، فهذه الواجبات لا تعدو إذن أن تكون إنسانية شاملة ، أو قومية محصورة الحدود . وهى طالما تساير الواجبات الجارية المألوفة حيال أنفسنا وعائلاتنا وأعمالنا الخاصة. ولا تعارض بين الواجبات الكبرى وغيرها إلا فى أحوال محدودة يستعان فيها بالتوفيق بينها جميعا ، أو بتوفيق الله لتغليب بعضها على البعض الآخر .

وليس يخاف على أحد ممن تصل إليهم كلمتى أن الأرض قد أصبحت فى شتى أنحائها المتحضرة مسرحا ممهدا لخطوات الشيطان وميدانا فسيحا للضلال القاسى والحروب الدامية التى نشرت الاضطراب ، وبسطت أجنحة الخراب ، وبدلت أمن الناس خوفا ، وفرحهم ترحا ، وشبعهم جوعا ، وقرة عيونهم دموعا ، واستقرارهم فزعا وجزعا وهلعا .

ولا يجوز لمن جنبته الأقدار قساوة هذه الحالة فى هذه الفترة من الزمن أن يظل بمنزله عما يعانيه الذين اصطلوا بنارها ، فيقف منهم موقف المتفرج المنصرف عن التفكير فيما عسى أن يكون من نتائج الحرب وآثامها فى حين لا تقصر هذه النتائج على المحاربين بل قد تتعداهم إلى من ليسوا فى ميادينها ، ولم يكونوا من جناتها .

وإن مثل الذى يقف هذا الموقف السلبى من هذه الحرب الشعواء ، كمثل قصير النظر حين يقف فى مفترق الطرق الصاخبة المزدحمة فلا يلفته فى أفقه الضيق حول قدميه إلا ما يخلو من الأهمية ، دون أن يمتد بصره إلى ما قد يكون ذا خطر على كيانه وسلامته من حركة داهمة .

وهل يقف هـذا الموقف إلا من يجهل مقام التآزر الاجتماعي ، ويغفل عن أسبابه ونتائجه ، بعـد أن قربت الحضارة بين الأرجاء ، ودانت بين النظم الاجتماعية وبين مختلف الآراء والمشارب .

وانى عند ما أستقرئ فى هذه الأحوال شؤون الناجين من مواطنى ، وأستعرض بعض مواقفهم ومسالكهم من هذه الحرب ، أشعر فى غبطة أن فى الوطن نفوسا حساسة لمصائب الغير تمدها نزعات المروءة ، وتهزها نفحات الإحسان ، وقلوبا غير خالية من الايمان بالواجبات الانسانية والقومية الكبرى .

وأظهـر الأمارات لقيام أمتنا بالواجبات الانسانية العـامة ، ما عرفناه من الموسرين والناجين فيما حين استجابوا للدعوات الخيرة ، لما نادتهم الجمعيات العاملة لتخفيف أرزاء الحروب . وما عرفناه عن طائفة من مفكرينا الذين يشغلون عقولهم بما يبدو لهم أن فيه دفعا للخصام ، وإعدادا للتفاهم ، وتقريبا لمطالب الحق والسلام . ومن ذلك النزوع الانسانى الخير الدال على رقى الأمـة قد لا تقنعنا خطواته الوئيدة ، ولا بواكيره اليسيرة ، بل إننا نرجو أن نسير فى ذلك خببا ، فان الانسانية تضعنا فى المكان الأكرم اللائق كلما ضاعفنا الهمة ، وواصلنا الجهود فى معونتها ومشاطرتها الآلام ساعة اشتداد الخطوب ، وكلما حاولنا الاشتراك فى مسائلها الكبرى . وحرصنا على أن يكون لنـا رأى فى حلولها ، وعملنا على أن يكون لنا صوت مسموع فى المشكلات والمظالم التى تحدث فى الأرض بين الناس ، فإن ما يحدث منها سيؤثر فينا لا محالة .

وما دمنا نريد لأنفسنا أن نكون أمة حية مستقلة تحيا مع الأحياء ، فيجب علينا أن نقف من أنفسنا ومن الأمم موقف المتأثر والمؤثر ، والقابل والفاعل ، ولا نقنع بأن نكون من المتفرجين على غيرنا ، أو نكون ممن يسيرهم هـذا الغير دون أن يكون لنـا عمل مذكور فى مسيره أو مسير الغير والحوادث . وليكن من المعلوم أن مساهمة المتبرعين فى تخفيف وطأة الحرب وشرورها وأن عمل المفكرين فى بواعثها وأسبابها ونتائجها لا يكفيان لنشر الطمأنينة وإخماد اللهيب المشتعل وتسويد السلام . إنما يخيل الى أنه الى جانب ذلك قد يفتقر الى اتجاه نفسانى شديد حول المتقاتلين ، يتيسر لنـا ولجميع الناس أن يشتركوا فيه ، ويتعاونوا عليه ، على الرغم من تباينهم فى الطبقات ، وتفاوتهم فى العلم والتجربة ، واختلافهم فى الجنس والدين واللسن واللغـة . ويتمثل لى ذلك الاتجاه فى أن تفعم النفوس كرها للحرب ، وتملأ الأفواه ذمـا ، وتضيق رحب الصدور بالحقد عليها وإضمار المقت والازدراء بها وبكل باعث لها أو دافع اليها . فإذا عمت وانتشرت هذه الحركة الروحية ، وشمل الناس هذا التسلح المعنوى فى سبيل السلم وشاعت فى أجواء الدنيا هذه النزعات الصافية النبيلة فانها لا تلبث أن يكون لها ضغط فعال تتفجر منه تيارات تحد من المضاء فى النضال ، ولا تلبث أن يكون

ما أثرق تحقيق ما يرتجى لخير العالم وهدوئه . ولقد اشتد النزوع الى أمنية السلام فى هذه الأيام الأخيرة . ولعل ما جاءت به الأنباء منذ قليل من ذكر حركة لرجال الدين فى أوروبا ترمى الى مقاومة الحرب وتحقيق السلام المنشود ليست الا مظهرا للاتجاهات المعنوية الكامنة التى ينبغى أن يساهم فيها كل إنسان حين تتوجه نفسه لخدمة البشر . ويلوح لى أن فى هذه الدعوة إلى أصول الأديان والإشادة بمبادئها ، علاجا شافيا لكثير من الأدواء الانسانية ومضاعفاتها الأثيمة التى فى طليعتها الحروب . وما دمنا نشير الى أصول الأديان ونشيد بما لها من مبادئ حكيمة رحيمة فقد وجب علينا أن نطالع الناس بما للإسلام من نظم وكلمات عليا ممتازة فى هذا الموقف التاريخى الخطير .

وعلى هذا يكون أظهر ما يبدو من الواجبات الانسانية الكبرى ، حرصنا على أن نؤيد الجمعيات العاملة لتخفيف أوزار الحرب ، وأن نفكر فى دواعيها المزمنة ومساوئها تمهيدا لاستقرار السلام ، وأن نؤازر النزعات الدينية المحققة لخير الانسانية . وليس من شك أن الانسانية فى مثل هذه المحن التى تصيبنا اليوم ، وفى مثل هذه العواصف التى تعصف بها هى أحوج ما تكون الى أن يشغل الناس أنفسهم بالواجبات التى تؤدى الى كبت الأنانية ، والترويج للغيرية والإيثار .

أما أهم واجباتنا القومية الكبرى فقبل أن أشير إليها يجب أن أحمد لقومى ما قاموا به فى أشتات المواقف الاجتماعية من خدمات عامة وطنية ، فقد توالت مساعيهم ، وتتابعت أريحياتهم فى دواعى الخير ومناحى البر ، إذ أقاموا الملاجئ للعجزة وأبناء السبيل ، وأنشأوا دور الكفالات للطفولة البائسة ، وعددوا المصحات والمشافى ، وبثوا مطاعم الفقراء ، وتسمت هممهم الى تخليص المبتئسين عمالا وفلاحين من أذى الحفاء ، وأنقذوا ناشئة الفقراء من حرمان الكساء ، تلهم الخيرين بذلك روح مليك بار يوقظ فى شعبه شمائل العطف والتعاون على الاصلاح .

بيد أنى حين أحمد لقومى هذا كله ، لا يفوتنى أن أمع إلى ناحية أحسب أنها كفيلة بتحقيق خير كثير . فإن العالم يموج بالحوادث الجسام ويسترسل فى الحرب نضالا حول المبادئ الاجتماعية والغايات الاقتصادية التى كانت من أهم العناصر فى تأجيج نيران هذه الوقائع الدامية . فهل ينسى قادة الرأى منا أو يتناسون أن للشرق الاسلامى تاريخا مجيدا ونظما متماسكة هى أصلح ما تكون لتوفير السلامة ، وتعزيز للتقدم السليم . وربما كان فى ذلك للتاريخ وتلك النظم من حسن لتوجيه ما تفيد منه الانسانية جمعاء أيما فائدة فى سبيل الخير وبسط السلام. وقد يكون من واجب قادة الرأى وزعماء الفكر مهما اختلفت أنظارهم فى جزئيات المسائل وتفصيلاتها أن يكونوا هيئة رشيدة تعمل لاستغلال الذخائر الموروثة من النظم التشريعية والعادات الاجتماعية التى استنبطت من الاسلام وأظلت بفيئها القبائل

لكل من عاش فى كنف الأمم الاسلامية محاطا بما للمسلمين من شرائع ونظم وتقاليد . ولعلهم حين يقيمون هذه الهيئة يستطيعون بها أن يقيموا قلعة حصينة تحمى حوزتهم من تسلل أى نظام اجتماعى سيء قد تتمخض عنه الاحداث الجبارة الباطشة . ومن حق بلادنا أن تعيش وفق موروث تاريخها المزكى ونزعاتها الاجتماعية المتناسقة مع طبيعتها ، ما دام ذلك لا يتنافى مع المبادئ الانسانية السليمة التى تفرض على الناس جميعا . ولعل فى إقامة هذه الهيئة ما من شأنه أن يشد أزر المحافظة الشريفة التى قلت فى إحدى محاضراتى بصددها . "إنى أربأ بالمحافظة الرشيدة أن يساء فهمها فأكره أن تسوغ لأحد أن يتخذ شرا من شرور الماضى ليفرضه على الحاضر أو يقتلع شجرة خبيثة مما أنبتت العهود الخالية ليستصلح لها تربة لينبتها فيها . إنما لا أكره فى المحافظة الا تفرط فيما قل من خيرات الماضى لحشره فى زمرة خيرات الحاضر . ولا أكره من المحافظة أن تأتى بالزهرة الذابلة من الماضى فتضمها بين زهرات الحاضر فتزهو معها وتعيش" .

وعلى ذلك تقاضينا واجباتنا القومية الكبرى أن نعمل على الاحتفاظ بمشخصات اسلاميتنا وعربيتنا وشرقيتنا ، ليكون لنا من ذلك مدد وقوة نتذرع بهما فى وجه كل نظام يريد أن يضيع علينا معنوياتنا القومية . ويحرنا إلى الاندماج فى معنويات الغير حين أراد الله أن يميز الأمم بمعنويات منتزعة من نفسها وشعورها لا بما ينتزع من نفس الغير وشعوره .

والخلاصة : إذا غمرت قلوبنا بالنزعات الإنسانية ، وإذا عدنا نغترف من معين قوميتنا وماضينا وقامت فينا هذه الهيئة التى تمنيتها عاملة مخلصة متوجهة إلى الله لخير الوطن والمواطنين كانت جديرة أن تقابل بالبشر والارتياح من كل من يعنيه شأن البلاد وأهنيها مهما تباينوا أحزابا وشيعا وطرائق . بل إنها لتقابل بالارتياح والبشر كذلك ممن يهمهم أن تحتفظ البلاد الإسلامية بطابعها الجميل الجذاب ، وأن ترقى إلى مكانتها الرفيعة فى درجات الحضارة ، وأن يشتد نصيبها فى العمل لتوطيد الخير الشامل ، ودعم الحياة السعيدة .

منصور فهمى

فى الدبلوماسية

لحضرة صاحب العزة على اسماعيل بك

السكرتير المساعد لوزارتى الشؤون الاجتماعية والزراعة

يعبر عن الدبلوماسية منذ زمن قديم بعلم العلائق الخارجية أو الشؤون الأجنبية أو بمعنى أكثر تحديدا علم أو فن التفاوض أو علم العلاقات أو المصالح المتبادلة بين الدول، أو أنها فن التوفيق بين مصالح الشعوب. ومهما يكن من التباين فى تعريف العلماء لها فانه يستنبط من معناها أنها عبارة عن ممارسة الشؤون الدولية وتحسس العلاقات الخارجية ورعاية المصالح القومية للشعوب وللحكومات عند اشتباكها سواء أكان ذلك الاشتباك سلميا أم عدائيا .

و"ديبلوس" لفظ اغريقى معناه مكرر أو مزدوج كما يقال عندنا للمنافق مثلا "ذو وجهين" وما من شك فى أن وسالة الدبلوماسية تنافى كل التنافى هذا التعبير، لذلك أجمع العلماء على أن لفظ " دبلوماسية " مشتق من كلمة " دبلوما " الاغريقية وكلمة دبلوما مشتقة من فعل " ديبلو " بمعنى يطوى فالدبلوما كانت إذن وثيقة رسمية دولية مطوية ذات أصل ونسخة صادرة من ذى سيادة يمنح بها امتيازا .

وأول ورود تلك الكلمة كان فى العصور الوسطى فأطلق لفظ " ديبلوماتيك " على أصول الوثائق الدولية. ولما كان موضوع تلك الوثائق هو علاقات بعض الدول ببعض فإن لفظ " الهيئة الدبلوماسية " (Corps diqlomatique) اعتبر معناه رجال السياسة المشتغلون بتلك العلائق . ومدلول الهيئة الدبلوماسية الآن هو كما تعلمون السفراء والوزراء المفوضون والمندوبون والموظفون الذين تتألف منهم البعثات المقيمة فى مراكز الحكومات .

والخدمة الدبلوماسية (Service diplomatique) هى المصدر الحكومى الذى يوافى البعثات الدائمة فى الخارج بحاجتها من الموظفين، وسمى ريشيليو بأبى الدبلوماسية لأنه أول من نظمها على النحو الذى نعرفه الآن كما سمى تاليران أمير الدبلوماسيين لحذقه ومهارته فيها .

وعلى كل يجب أن يفهم من معنى " دبلوماسى " أن المقصود به جميع الموظفين العموميين سواء أكانوا من موظفى وزارة الخارجية أم من موظفى السفارات أو المفوضيات أو الوكالات الدبلوماسية وعلى هذا الاعتبار يكون وزير الخارجية دبلوماسيا لما عليه من تبعة سياسية فى إدارة ما يتعلق بدولته من الشؤون الخارجية وما يجريه مع ممثلى الدول الرسميين من محادثات ترتبط الدولة بها وما يصدره الى موظفى وزارته فى الخارج من أوامر وتعليمات.

وقد يكون الوزير أحيانا من رجال السلك الدبلوماسي نفسه تربية ومهنة، وقد يكون في أحيان أخرى من رجال السياسة أو المال أو الطب أو الهندسة أو غير ذلك .

سأتناول الآن بتفصيل أوسع مهمات وزير الخارجية لأنه الدبلوماسي الأول في كل بلد ، وبعد سرد مدى ما يقع على عاتقه من الواجبات أشرح شيئا عن الصفات الأولى التي يجب أن تتوافر وأن يتحلى بها الدبلوماسي الطامح في الوصول الى ذلك المنصب الخطير ، ذلك أن كل موظف دبلوماسي في السلك له الحق في هـذا الطموح كما لأصغر وكيل نيابة أن يؤمل الوصول يوما ما الى رياسة محكمة النقض والابرام :

وزير الخارجية هو الدبلوماسي الأول في الدولة :

يظهر أن إدارة الشؤون الخارجية في العصور الأولى كانت تقع على عاتق الملوك والسلاطين أنفسهم ، ولما نمت علاقات الدول الخارجية نمو لم يعد يسمح لرئيس الدولة بمباشرتها بنفسه اضطره ذلك الى تكليف أحد وزرائه الانفراد بها . لذلك حق علينا الآن أن نسمى وزير الخارجية بالدبلوماسي الأول في الدولة ، فهو يمثل دولته في سياستها الخارجية لدى الدول الأجنبية التي لها علاقة بها ، وعليه واجبات تحددها القوانين والتقاليد، فالحكومات الأجنبية تتصل به بواسطة وكلائها الدبلوماسيين أو بواسطة الوكيل الدبلوماسي الذي يمثل دولته أو حكومته في عاصمة الدولة الأجنبية .

واجباته :

ووزير الخارجية هو الذي يوقع المذكرات والمكاتبات الخاصة بالعلاقات الخارجية . وعليه مسؤولية الوثائق التي لها صلة بالعلاقات الخارجيـة ، ومشروعات المعاهدات ، والاتفاقيات ، والتقارير ، والمنشورات ، وإعلان الحرب ، وهو الذي يقترح على رئيس الدولة تعيين الممثلين الدبلوماسيين ، ويقدم لهم أوراق الاعتماد ، والتفويض المطلق ، ويصدر إليهم الأوامر ، وكذلك هو الذي ينصح لرئيس الدولة بقبول من يقترح اعتماده لديه ويصدر البراءات للقناصل الأجانب .

وعند ما يتقلد الوزارة يبلغ ذلك ممثلى الدول الأجنبية الدبلوماسيين كما يبلغ ممثلى دولته المعتمدين في الخارج .

ووزير الخارجية هو الذي يلجأ اليه ممثلو الدول الأجنبيـة في طلب المقابلات الرسمية لرئيس الدولة ، ويجب عليه أن يبذل قصارى الجهد في التعرف شخصيا بكبار أعضاء السلك الدبلوماسي سواء أكانوا من السفراء أم الوزراء ومن يقومون مقامهم من المعتمدين في بلاده، أم من ممثلي بلاده في الخارج، ويجب الا تنسى أن بين أعضاء السلك من التفاوت والتباين ما يجعل مجموعهم صالحا لمختلف المهمات ولكن لا ينتظر من كل واحد منهم ان يكون صالحا

لكل مهمة ، فيجب مثلا أن يكون انتخاب الممثل مطابقا لكفايته وقد يوجد من يتفوق عليه ولكنه لا يفي فى هذه المهمة المعينة غناءه ، ومن فوائد التعارف الشخصى بين وزير الخارجية وأعضاء السلك إجراء التنقلات بنزاهة وإخلاص وعلى أساس معرفة هؤلاء الأعضاء من كافة الوجوه ، ويجب على وزير الخارجية أن يكون فكرة صحيحة واضحة مستقلة عن علاقة بلده بكل بلد أخرى لذلك كان من المحتم عليه أن ينتهز الفرص لمحادثة وكلائه ومبادلتهم الآراء فى ذلك ، ومما يؤسف له أن العادة الحسنة التى كانت متبعة فى العهود الماضية بتزويد الدبلوماسى بالأوامر قبل مغادرته الى مقر عمله الجديد أخذت تبطل فى كثير من البلاد .

وفى بعض البلاد يكون وزير الخارجية الوزير الأول (Premier Ministre) أو سكرتير الدولة (Secretary of States) كما هو الحال فى الولايات المتحدة أو رئيس الديوان (Chancelier) وقد يجمع بين منصبه ومنصب رياسة مجلس الوزراء فيسمى "الوزير الرئيس" (Ministre President.) .

أما فى مصر فقد تغير اللقب كثيرا عن ذى قبل ، ففى سنة ١٨٠٥ لقب بوغوص يوسفيان بك " بمدير الأمور الافرنكية " وفى سنة ١٨٥٠ عين ستيفان دميرجيان بك وكيلا " لديوان الأمور الخارجية" وقد ظل اللقب كذلك الى سنة ١٨٦١ حيث عين على ذو الفقار باشا " ناظرا للخارجية" وفى سنة ١٩٢٢ عين عبد الخالق ثروت باشا "وزيرا للخارجية ورئيسا لمجلس الوزراء" .

وتختلف سلطة وزير الخارجية باختلاف الدول فى نظامها السياسى ، ففى بريطانيا العظمى مثلا جرت العادة بأن يعرض على الملك جميع ما يصدره الى الممثلين الدبلوماسيين فى الخارج من أوامر مهمة وكذلك صورة مما يرسله هؤلاء الممثلون من التقارير والبرقيات ، وكذلك المذكرات المقدمة فى لندن من الممثلين الأجانب ، وهو المسئول عن مفاوضات المعاهدات ، ومراقبة تنفيذها ، ويسير المكلف مباشرة بواسطة عملائه بالتصديق على المعاهدات دون رجوع الى السلطة التشريعية الا فيما اذا نصت المعاهدات على فقرة مالية .

صفات يجب أن تتوافر فى كل وزير خارجية :

وأنى أقتطف شيئا مما قاله تاليران فى الصفات التى يجب أن يتحلى بها وزير الخارجية قال . "يجب على وزير الخارجية أن يكون ذا استعداد غريزى يحذره ويمنعه قبل أى مناقشة من أن يتمسك عليه بشىء ، وأن يتحلى برحابة الصدر مع كتمان الأسرار ، وأن يكون شديد الحيطة مع التظاهر باطراح التكليف ، وأن يكون ماهرا فى اختيار كل شىء يتصل به حتى دور اللهو التى يرتادها . ويجب أن تكون أحاديثه واضحة تجمع بين الجدة والتنوع مصبوبة فى قالب

من البساطة ، وعلى الجملة يجب عليه ألا ينقطع لحظة واحدة من وقته كله عن أن يكون وزير الخارجية" واعتقد أنه إذا صحت هذه النصائح لوزير الخارجية فهى صحيحة أيضا لرجال السلك كل فى منصبه . واليكم بعض ما قاله كاليير فى هذا المضمار :

صفات يجب أن تتوافر فى كل دبلوماسى :

"يجب على الدبلوماسى أن يكون شديد اليقظة موفور الجد بحيث لاتلهيه المسرات ولا تستهلك وقته توافه الملاهى . وأن يكون على جانب كبير من حصافة فى الرأى تتفطن الى الأشياء على حقائقها وتصل الى الأغراض من أقرب السبل وأيسرها بحيث لا يضل بها التعمق فى الدهاء ولا تفسدها الخديعة المذمومة المغبة حتى لا تسأم نفوس مفاوضيه ، وأن يكون من ذوى الألمعية التى تقرأ ما يجول فى الخواطر وتعرف كيف تستغل أقل ما يبدو على الوجوه من الحركات للكشف عن السرائر الخفية . ويجب أن يكون عنيا بالوسائل اللبقة المذللة لما يعترض التوفيق بين المصالح التى يكلفها وأن يكون حاضر البديهة فلا تفجأه كلمة غير منتظرة إلا أجاب عليها بما هو لائق بها . وأن يكون ماهرا فى التخلص من المواقف الحرجة بما يجيب به من كلمات سديدة ، وأن يكون الاعتدال صبغته التى تصطبغ بها أقواله وأفعاله ، وأن يكون مظهره طبيعيا هادئا فى شتى الحركات والاشارات ، وأن يكون جميل الصبر حسن الاصغاء لمفاوضيه دائم الانتباه لما يقولون ، وأن تتجلى فى استقباله البشاشة والدعة ووفرة الأدب وحسن العادات التى تجذب اليه أنظار المفاوضين وتجمع ميولهم عليه فان التعبيس وتقطيب الوجه مدعاة للاستياء والتنفير .

كتمان السر :

ويجب بوجه خاص أن يتحلى الدبلوماسى بضبط النفس ، فيكبح جماح الرغبة فى التكلم قبل أن يتروى فيما يقول ، وألا يتعجل فى الاجابة قبل التبصر فيما يلقى اليه ، وأن يتجنب الوقوع فى خطأ وقع فيه سفير شهير فى هذا العصر وهو أنه لا يلبث إذا نوقش فى كلام أو استثير فى جدل أن ينساق إلى إذاعة الخطير من أسرار دولته . على أنه يجب عليه أن يتحرز من الوقوع فيما يقابل ذلك الخطأ وهو أن يبالغ فى الحذر ويشتد فى التحفظ فيحيط شخصيته بسياج من الكتمان ويخلط بين تافه الأشياء وأدق الأسرار ، فانه لاشك من الحمق أن يقفل ما لغيره من وسائل استطلاع الأخبار وأن التمادى فى التحفظ يهدم الثقة المتبادلة التى لابد منها مع من يتصل به من المفاوضين . فالدبلوماسى الماهر يعرف كيف يحتفظ بالأسرار الى أن يحين وقت إذاعتها ، ولكن يجب عليه أن يتحين وسائل إخفائها عن مفاوضيه حتى لاتنكشف من حيث لايدرى . وليس ثمة ما يمنعه من إظهار الصراحة لهم والثقة بهم وأن يبين لهم علائمها الحقيقية بما لا يعارض خطته إغراء لهم بمعاملته بالمثل فى أمور قد تكون أكثر أهمية لديه لأن الدبلوماسيين

نفائر فى الآراء والمبادئ فلا يؤخذ منهم شيء إلا بقدر ما يعطون منه . وأمهر الرجال من عرف كيف يستفيد من ذلك التفاهم بسعة النظر ولطف الحيلة وحسن التصرف فينتهز كل ما قد يطرأ من المصادفات لمصلحة مهمته .

السخاء :

ولا يكفى أن يتصف المفاوض بالتبحر فى العلوم والمهارة فى المهنة وما الى ذلك من محمود الخلال ، بل يجب أن ينضاف الى ذلك كله نفس كبيرة إذ ليس فى العالم منصب أشد حاجة الى الترفع والنبل من منصبه الخطير .

وكل امرئ ينظم فى هذا السلك وله من المساوئ رذيلة البخل أو حب الوصول الى غرض غير شرف النجاح ونيل احترام مليكه وتقديره إياه لا يمكن أن يكون الا امرأ ظاهر النقص ضعيف الأثر ضارا بسمعة مليكه مسيئا إلى سمعة بلاده .

يجب على الدبلوماسى أن يتحلى بالسخاء والكرم ، على أن يكون ذلك بحسن التصرف ، فيظهر ذلك فى حاشيته ومعيته وركابه ، وينبغى أن تتجلى على مائدته مظاهر النظافة البالغة والتوسع وحسن التنسيق وأن يقيم كثيرا من المآدب والمحافل التى يسر بها رجال البلاط المعتمد لديه بل يسر بها المليك نفسه .

إرضاء الملك والبرلمان :

وعليه أن يعنى عناية واضحة بحضور حفلات المليك أو الرئيس وأن يكون حسن التلطف له ظاهر الاقبال عليه فى غير اضجار ولا جرأة ، وأن يكثر من البشاشة له وحسن المثول أمامه وفصل الادب معه وابتغاء مرضاته .

وان كان الدبلوماسى معتمدا لدى دولة (ديموقراطية) وجب عليه أن يحضر جلسات برلمانها ومؤتمراتها وأن يدعو النواب الى موائد رحبة مكتسيا بتلطفه وهداياه عطف أحسنهم سمعة وأكبرهم نفوذا للاستعانة بهم فى وقف ما قد يطرأ من التدابير التى يضر اقرارها بمصلحة دولته .

الترحيب بالأهالى :

إن الترحيب بأهالى البلاد المعتمد لديها الدبلوماسى والحرص على التودد لهم يعينه على معرفة الحوادث والشؤون التى لها صلة بمهماته . وليس السخاء فى المآدب من علائم الشرف وحده بل هو مفيد أكبر الفائدة لدولته إذا عرف كيف يستغله فإن من خصائص الموائد أن تقارب ما بين الآراء وأن تبعث على التآنى والكشف عن نيات القلوب وكثيرا ما تذيع مجالس الود والملاطفة ومرح الحفلات أسرارا خطيرة .

مؤانسة الضيوف وخصوصا السيدات :

ويجب على الدبلوماسى ألا يهمل فى مؤانسة السيدات ، وأن يبذل جهده فى إرضائهن وفى نيل احترامهن ، إذ أن لرقتهن تأثيرا على ما قد ينشأ من مهم القرارات التى تمس مصالح

دولته. على أنه يجب أن يؤمن بأن نجاح هذه الحفلات موقوف على خلوص نيته وصدق رغبته فى اجتذاب قلوب مدعويه .

بذل الهدايا :

ولما كان أفضل السبل الى نيل محبة الملك أن يكون للدبلوماسى مظهر ممتاز يكتسب به الحظوة الخاصة وجب عليه أن يضيف الى جميل خصاله ووداعته ورقته صفات أخرى تمهد له تلك السبيل وذلك بالمبالغة فى اعداد اهدايا اللائقة فى المناسبات اللائقة بشرط أن يصطنع فى تقديم هديته من الحذر والتلطف ما يمنع الظن بأنه يقدم هداياه لأغراض خاصة . ومما تحسن مراعاته المكافأة لمن يحذقون فن التقرب من الملوك وتعبيد السبل اليهم أولئك الذين يستطيعون امداد الدبلوماسى بشتى الخدمات فى مهمته اذا عرف كيف يحسن اختيارهم وكيف يسيرهم ، فقد رأينا موسيقيين ورسامين وشعراء ومغنيات وصلوا إلى الكشف عن أمور عظيمة الشأن فى أثناء ترددهم على القصور ، وقد يحدث أن يصطفى الملوك فريقا من الناس ممن لا يرفضون الهدايا اذا عرف الدبلوماسى دقة تقديمها فى المناسبات الملائمة .

جاسوس شريف :

يسمى السفير " الجاسوس الشريف " إذ أن مهمته الأولى تنحصر فى استطلاع أسرار البلاط المعتمد لديه ، فهو لا يستطيع أن يقوم بمهمته على الوجه الأكمل إذا لم يرصد لذلك من النفقات ما ييسر عليه جمع المعلومات ممن يملكونها .

نبذ التواضع والتردد :

والجرأة من الصفات الضرورية التى يجب أن يتحلى بها الدبلوماسى . أما الذى يغلبه حياؤه فلا قدرة له على معالجة المسائل الخطيرة وتخور قواه أمام الحوادث المفاجئة ويترتب على استحيائه أن يفتضح سره بما يبدو على وجهه من أمارات التأثر فيضطرب فى حديثه ويؤول به ذلك إلى أن يتخذ من الاجراءات ما ينافى مصلحة المسائل التى نيط به إنجازها أو يتخاذل عن الدفاع عن كرامة مليكه إذا هى مست بسوء فإن الخوف يفقده الثبات والنشاط اللازمين فى هذه الأحوال ويعجزه عن رد الإساءة بذلك الإباء الذى لا يتوفر إلا للرجل الجسور . والتردد بالغ الضرر فى ممارسة المسائل الخطيرة ، لذلك يجب أن يتحلى الدبلوماسى بصدق العزيمة والمضاء فيتخذ لنفسه القرارات الحاسمة ويسير فى إنفاذها بإيمان قوى بعد أن يوازن بين مختلف التيارات بحزم وحصافة .

الخداع والنفاق ليس من الصفات الدبلوماسية :

ويجب على الدبلوماسى الماهر ألا يعتمد فى نجاحه على منح الوعود الكاذبة وبذل الأيمان الخائنة لأن ما تتناقله الألسنة من أن الخداع أحد صفات الوزير الداهية هو فى الحق خطأ محض ، فالخديعة دليل على صغر نفس المخادع وبرهان على عجزه عن الوصول إلى أغراضه من أشرف السبل وأدلها على الاستقامة .

الترفع عن الملاهي :

ولا يتفق الميل إلى اللعب وارتياد الملاهي الطائشة مع ما تتطلبه الأعمال من سهر على تصريفها ، فإن من تزل قدمه بتلك الصغائر من الصعب عليه أن يباشر ما يقتضيه منصبه من الواجبات . و يضاف إلى ذلك أنه مهما يتحفظ لنفسه فلن يفلت من ألسنة الناس تعرض به وتتقول عليه الأقاويل .

الكبرياء :

والرجل المتكبر الذى يملك زمام نفسه و يمتاز برباطة جأشه أكثر نفعا ممن تظهر عليه الخفة والتسرع والتواضع .

ومما تفرضه هذه المهنة أن يكون على الاستماع أحرص منه على التحدث ، وأن يكون رزينا كل الرزانة ، متحفظا أشد التحفظ ، كتوما لمادق من أسراره ، صبورا إلى أقصى حدود الصبر .

العزلة أول عيب :

وعليه أن يعرف أن واجبه ملء وقته بالعمل والنشاط لا بمجرد حبس نفسه فى غرفة مكتبه ، وأن يجعل همه الأول الوقوف على ما يحدث حوله بين الأحياء قبل أن يعرف ما سبق أن حدث بين الأموات . ولا يكفى أن يكون ورع الدبلوماسى مظهرا براقا كالطلاء بل لا بد أن يملأ الورع نفسه و يشمل حياته خاصة وعامة فلا يجعل منزله مثابة لذوى الخلاعة والمجون ممن لا يحمد سلوكهم ولا يأذن بتجاذب أطراف الأحاديث التى تدل على الاستهتار أو الخلاعة فى مجلسه أو على مائدته .

ويجب عليه أن يشرب بروح العدالة والتواضع فى جميع أعماله ، محترما للملوك ملاينا لرصفائه متلطفا لمن هم دونه وديعا مؤدبا مستقيما أمام الجميع .

التطبع بأخلاق البلاد :

ويجب عليه أن يعود نفسه أخلاق البلاد التى يقيم فيها وعاداتها وألا يظهر الازدراء لها أو الامتعاض منها كما يفعل كثير من الدبلوماسيين الذين يمتدحون عادات بلادهم على الدوام و ينتقدون غيرها من العادات ولا يعزب عن باله أنه لا يستطيع أن يغمر ببضع من الملاحظات العابرة عادات أمة متأصلة فيحوطها كما يهوى . والأفضل له أن يأخذ نفسه بأساليب العيش فى ذلك البلد طيلة إقامته فيها .

نبذ التعرض لشكل الحكومة :

ولا يجوز له أن يتعرض لشكل الحكومة بنقد أوأن يعيب سلوك الملك الذى هو معتمد لديه ، بل يجب عليه على العكس من ذلك أن يمتدح كل ما هو جدير بالمدح بدون تكلف ولا تملق ذميم ، ولا مفر من أن تكون لكل قانون حسنات إلى جانب السيئات فواجبه أن يطرى الحسن فى تلك القوانين وأن يكف عن السيئ فيها فلا ينبس فى شأنه ببنت شفة .

التلطف والملاينة :

ولما كانت مسائل المفاوضات عادة على جانب من التعقيد يعترضها الكثير من الصعاب لما فيها من تضارب المصالح بين ملوك ودول ليس بينها قاض محكم وجب على من يكلف حل تلك المسائل أن يبذل جهده فى تقليل تلك الصعاب وتذليلها ولا تكفى فى ذلك الحلول التى تبتكرها قريحة وحدها ، بل لا بد من قلب مشبع بالميل الى الاتفاق وبالمرونة التى تعرف التغاضى والتسامح أمام الشهوات المتباينة ولأهواء المتعارضة وما قد يرمى به من اتهامات مفاوضيه . والرجل المعقد ذو الروح الجامدة والعقلية المجادلة يزيد الصعاب التى تعترض المسائل فينفر بذلك من يفاوضونه ، إذ أنه يبنى صروحا من تافه الأشياء ويتشبث بمطالب لا تستند إلى أساس صحيح فتكون منها عرقلة سير المفاوضات فى كل آن .

قل أن يوجد من الرجال من يعترف بخطئه أو غلطه أو أن يتنازل عن رأيه لمصلحة غيره إذا جو به بما يناقض حججه مهما تكن المجابهة قوية منطقية ولكن هناك من الناس من إذا لا ينته بالحجة واتخذت لها صيغة المداهنة والتلطف كان قبوله لها يسيرا وعدوله عن آرائه ممكنا ، لذلك يجب على الدبلوماسى أن يعرف فن التظاهر بتصديق محدثيه فيما يقولون وتملقه لهم بتبرير مواقفهم فى الماضى ثم يعرف بعد ذلك كيف يتأتى لهم فى بسط الأسباب القوية التى يعتمد عليها رأيه ثم يبرهن لهم على أن هذا الرأى فيه مراعاة لمصلحتهم أولا ، ويجب تجنب المجادلات الحادة والمعاندة فى مفاوضة الملوك ووزرائهم ، بل يجب تبسيط الأمور لهم دون تشدد ودون إظهار أن الرأى المعروض هو الرأى الحاسم والكلمة الأخيرة .

وقد أوردنا هذه النصائح خدمة لشباننا البادئين فى السلك كى يضعوها نصب أعينهم ويقتدوا بهؤلاء الحكماء العظام ، وفقنا الله جميعا إلى مافيه خير البلاد ما

على اسماعيل

نحن فى حرب
مع الفقر والمرض والجوع

ينفر بعضنا من القيود القليلة التى تحاول الحكومة أخذنا بها فى هذه الأيام المضطربة ، سواء أكانت قيودا مالية أم قانونية ، ويحتج هذا البعض على هذه القيود التافهة بأننا لسنا فى حالة حرب ، وأن الأمم إنما لجأت إلى بعض الضرائب الاستثنائية وبعض القيود القانونية فى الاستهلاك وسواه لأنها تواجه حالة حرب نحن منها ناجون والحمد لله ! .

والواقع أننا فى حالة حرب فعلية ، ولكن مع أعداء أشد فتكا من المغيرين ؛ وأمام أدوات للدمار أفظع أثرا من الطيارات والقنابل والمدفعية والغازات وكل ماعرف من أدوات القتال البرية والبحرية والجوية حتى الآن .

نحن فى حرب حقيقية مع الفقر والمرض والجهل والانحلال الخلق والتفكك الاجتماعى وحفنة أخرى من الأدواء والعلل الجسمية والعقلية والخلقية ، تنبع من الفقر والمرض والجهل ونحن فى حاجة إلى تعبئة جميع مواردنا وجهودنا وتفكيرنا لمقاومة هذه الأعداء ، ولإعلان حالة الطوارئ الدائمة حتى نقف أمام وسائلها الفتاكة بعض الوقوف .

وهل يستطيع أى جيش مغير أن يصنع بنا مايصنع جيش الفقر الأسود الكالح الذى نعانيه بوصفنا أمة فى الثروة القومية ، وبوصفنا أفرادا فى الثروة الشخصية .

إن مجموع الديون التى للأجانب على المصريين تكاد تستغرق نصف قيمة الثروة العقارية ، ثم إن متوسط الدخل الفردى لايرتفع على عشرة جنيهات فى العام ؛ وهذا يصور الفقر القومى الذى نرزح تحته ونحن نوهم أنفسنا بأن مصر غنية متعينين فى ذلك خرافة قديمة لاتصبر على الحساب وتكذبها الأرقام كل التكذيب .

أما الفقر الشخصى فهو أشد كثيرا من الفقر القومى ؛ لأن المتوسط لايمثل الحقيقة الفردية . ذلك أن سبعة فى المائة من السكان يملكون ٨٠ فى المائة من مجموع الثروات ؛ و٩٣ فى المائة من السكان يملكون ٢٠ فى المائة منها . ومعنى هذا أن هؤلاء الثلاثة والتسعين يهبط دخلهم إلى ربع المتوسط العام أى إلى ثلاثة جنيهات فى العام ، أى خمسة وعشرين قرشا فى الشهر .

فهل هذه الحالة لاتستحق أن نعد أنفسنا فى حالة حرب مع الفقر القومى والفردى ، ولاتدعونا إلى إعلان حالة الطوارئ ولو لمدة عشرين عاما نوجه فيها كل مجهوداتنا وأفكارنا الشخصية والعامة ، الأهلية والحكومية ؛ لمقاومة هذا العدو المقيم داخل الجدران حتى نزحزحه قليلا عن الاعتاب ؟

ألا نوفر كل مجهوداتنا لتوفير القوة المحركة فى البلاد لتنمو الصناعة وتنتشر ؛ وللتجديد فى وسائل الزراعة وتصريف المحصولات لتزداد الغلة ويرتفع الدخل العام ؟ ثم ألا نوفر كل مجهوداتنا وتضحياتنا للتخفيف قليلا عن كاهل الثلاثة والتسعين المثقلين بالأعباء ليتنفسوا قليلا ويحيوا وينتجوا ويستهلكوا فيساعدوا على الرخاء العام .

وهذه الحالة الشاذة ألا تعد حالة حرب تقتضى بعض الضرائب الاستثنائية على فريق الرابحين لتوفير المرونة الكافية لميزانية ، ولمعاونة الفريق الأعظم من السكان بالتخفيف عنهم بعض التخفيف ، وهل تستطيع أية حرب أن تواجهنا بأفدح مما تواجهنا به هذه الحال ؟

وهل يستطيع أى جيش مغير أن يفتك بنا كما يفتك جيش المرض المختلف الأنواع والأشكال والذى يخص الفرد الواحد منه ثلاثة أنواع مختلفات .

إن عدد المصابين بالرمد الحبيبى نحو ٩٠ ٪ من السكان وعدد المصابين بالبلهارسيا نحو ٧٥ ٪ وبالانكلستوما نحو ٥٠ ٪ وإن نسبة الوفيات العامة هى ٢٧ فى الألف تقريبا أما فى الأطفال فنحو ٢٠ ٪ أى الخمس فى كل عام .

ولم يحدث فى أية حرب عالمية أن بلغت نسبة القتلى هذا الحد ، فنحن فى حالة حرب حقيقية أشد هولا من جميع الحروب التى وعاها التاريخ ، ونحن فى معركة دائمة مع الفناء الذى يحصدنا حصدا بمنجله الحاد ، ويترك من يتركه منا للمرض الذى يعجزه إلى حد ما عن الانتاج .

فهل هذه الحالة لا تستحق أن نعد أنفسنا فى حالة حرب ، وأن نحشد كل مواردنا وجهودنا ، ونخصص كل تضحياتنا وأعمالنا لمكافحة المرض والموت ، بمقاومة الفقر أولا وهو علة العلل ، وبالعمل على توفير شىء من الغذاء الصالح للطبقات الفقيرة العاملة ، وشىء من وسائل الوقاية والعلاج الصحية بصفة جدية القصد منها العمل الحقيقى لا مجرد الرسميات كما هى الحال فى بعض المستشفيات المجانية التى يهرب منها المرضى ويفضلون عليها المرض والموت بعيدا عن عذاب المرضين والممرضات !

والقرية التى تمدنا باليد العاملة والمحصول الوفير . ألا تستحق الإنقاذ وتستأهل التجديد وتوفير الماء الصالح للشرب بجوار الماء الصالح للرى . ولو اقتضى ذلك منا بعض التضحيات وبعض الضرائب الاستثنائية على القادرين ، كما تصنع الأمم فى حالة الحرب مع الأعداء المغيرين ؟

وهل يستطيع أى جيش مغير أن يشل قوانا ويعطل إنتاجنا ، كما يفعل معنا جيش الجهل الذى يحاربنا بجراثيم الأمية وغازاتها الخانقة ، ويعطل جسم الأمة فى القرية عن الحركة كما يريدها الرأس المفكر المتعلم فى المدينة ، ويجعل أمرنا عجبا : رأس حى يتحرك ، وجسم ميت لا يطاوعه على الحركة !

إن أظهر مظاهر التعطيل وشل الحركة التي يسببها هـذا الجهل أن معظم مشروعات الاصلاح لا يلقى استجابة من السكان ، لأنهم لا يعرفون فائدته ، ومن جهل شيئا عاداه كما يقولون فى الأمثال ، فالطب العلمى لا يجد من يثقون به ، كالطب الخرافى ، والماء النقى — حين يوجد — قد يتركه الأهلون إلى الماء الكدر بحكم الخرافات والعادة المستحكمة ، وكثير من التشريعات يعطل أو يؤجل لان الحالة العقلية تجعل تنفيذه صعبا أو مستحيلا .

أليس هذا هو الشلل النصفى — بل الكلى — الذى يعوق عن الحركة حين يريدها الرأس المفكر ، فيذهب التفكير ويذهب النشاط العقلى أدراج الرياح !

فهل هذه الحالة الشاذة لا تستدعى أن نعد أنفسنا فى حالة حرب ، وفى ظروف استثنائية شاذة نعبئ فيها مواردنا المالية ومجهوداتنا الفردية والجماعية لمنازلة الجهل المعشش فى الأدمغة وإزالة غشاوة الأمية عن الأبصار ، ولو اقتضى الأمر بعض الضرائب الاستثنائية : الضرائب المالية والفكرية ؛ فعلى كل قادر ضريبة من نوع ما يقدر عليه ، وعلى الدولة أن تجند كلا فيما يستطيعه ؛ وليس لإنسان أن يتخلف عن التجنيد الإجبارى فى هذا الميدان .

وهل نستطيع أى جيش مغير أن يضعف قوانا و يهبط بمستوانا أكثر مما يضعف ويهبط جيش الانحلال الخلقى والتفكك الاجتماعى الذى نعانى هجماته كل يوم وليلة — بل كل لحظة — على صفوف الأسرة وروابط البيت ، وعلاقات الأفراد والهيئات .

إن روح الفردية والأنانية وعدم المبالاة والاستهتار بالواجبات والهرب من التبعات تفتت بناءنا الاجتماعى ، وتحيلنا أفرادا متفرقين لا أمة ذات وجهة واحدة واجتماع وثيق .

و إن الانحطاط الخلقى والانحلال النفسى ليهبطان بنا إلى مرتبة دون المرتبة الانسانية بكل تأكيد ، ويجعلان آفاقنا فى الحياة قريبة لا يزينها مثل أعلى ولا هدف مقصود .

و إن الأسرة المصرية لتعانى تفككا لا نظير له بين الجيل الماضى والجيل الحاضر ، نتيجة التمرد والضلال والفساد وتوزع الأفكار والجهود .

و إن البيت المصرى لينهار بالطلاق والفساد ، ثم لا يبنى غيره من جديد بسبب الإعراض عن الزواج وحياة التبذل والتشرد التى يحياها كثير من الشبان وكثير من الشواب .

و إن لطفولة المصرية لتعانى أشد الويلات من التشرد والبؤس والإهمال والفساد الخلقى والفقر والمرض ، وهى بذرة المجتمع المريض فى مستقبل الأجيال .

و إن فساد الذمم وموت الضمائر وروح الاستغلال الوضيع ، والمقامرة والمتاجرة بالمناصب والأعمال ، لتتفشى فى جميع الأوساط والبيئات وتنذر بالانهيار من الأساس .

فهل هذا كله لا يقتضى أن نعد أنفسنا فى حالة حرب ، وأن نتجمع أمام الخطر ، ونتساند فى وجه الكارثة و يبذل كل فرد منا وكل هيئة ما يستطاع بذله عن طواعية واختيار ،

وإلا أعلنت الدولة حالة الطوارئ ودفعت الجميع الى الجهاد وفرضت عليهم التكاليف فى نظام شبيه بالنظام العسكرى فى كل اتجاه .

نحن فى حالة حرب : على هـذا يجب أن نوطد قلوبنا ونقنع ضمائرنا . فليس لفرد أن يشكو مما تفرضه هذه الحرب من تكاليف ، وما تلقيه عليه من واجبات .

وشعورنا بالموقف على هـذا النحو خليق أن يوقظ ضمائرنا ، ويهون علينا المشقة التى تؤديها كضريبة للقدرة على الأداء . ولو استطعنا أن نشعر كل فرد فينا بحالة الحرب الدائمة التى نعانيهـا ، وحالة الطوارئ الطويلة التى سنقضيها ، لارتفع مستوى إحساسنا ودست الآدمية فى أوصالنا وواجهنا الخطر كما يواجهه الأحياء بالتجمع والمقاومة والاستعداد .

إننا نهبط ونهبط كل يوم : فى تفكيرنا وفى إحساسنا وفى أخلاقنا وفى علاقاتنا الشخصية والجمعية ، وفى روابطنا الفردية والعائلية والحزبية ، لأننا لا نستشعر الخطر ولا نحس بالكارثة . والأمن والاطمئنان يخدران الجسم والعقل والنفس فى كثير من الأحيان . أما الخطر فينبه الغرائز والحواس للدفاع ، وينشط الفكر والروح للكفاح .

فلنطلق صيحة الخطر إذن ، وليدوّ نفير الإنذار .

بيان

تحقيقا لغرض وزارة الشؤون الاجتماعية من الإرشاد الاجتماعى ونشر الدعوة إلى الاصلاح فى أوسع نطاق ، وتمكين كل من يريد مسايرة روح النهضة الاجتماعية من التثقيف الضرورى لمساهمة فى هذه الحركة المباركة ، فقد رأت الوزارة توزيع هذه المجلة بالمجان ابتداء من هـذا العدد لمن ترى فيهم المعاونة على تحقيق ذلك الغرض .

وهى ترسـل للمشتركين كالمعتـاد حتى انتهاء اشتراكهم ثم توالى الوزارة ارسالها إلى حضراتهم بعد ذلك بالمجان .

الوطنية عاطفة وصفة

بقلم الأستاذ سيد قطب

هذا الإحساس الغامض الذى يربط الفرد بالوطن ، ويثير فى دمه النخوة لرقعة خاصة من هذه الدنيا العريضة ويشعره بالارتباط القوى بينهما فى المصير ، ويدعوه الى الذود عن حدود هذه الرقعة وكل ما يتصل بها من المعانى والمخلفات .

هذا الاحساس الذى نسميه "الوطنية" لا ينشأ اعتباطا بل يقوم على أسباب محسوسة وإن كان الفرد فى النهاية لا يتنبه لهذه الأسباب ، بل يخيل اليه أنه يحب وطنه هكذا والسلام !

فالألفة الخاصة للمناظر والأشياء ، والدم الموروث ، والتقاليد العامة ، واللغة المشتركة ، والذكريات والحوادث والاستجابات النفسية مع الطبيعة ومع المجتمع . . كل أولئك يشترك اشتراكا وثيقا فى تكوين هذا الاحساس .

ومن خير ما قرأت مما يصور هذا المعنى تصويرا مجسما قول نجاشى الحبشة وقد عاد إلى وطنه بعد خمسة أعوام " إننى الآن أشم رائحة الأشجار وهى راعية أعرفها جيدا ، وكنت شديد الشوق إليها منذ أن فارقتها "

فهذا القول البسيط السادج هو أبلغ ما قرأت فى تصوير معنى الوطنية ، والنجاشى فى هذا التعبير أشعر من ابن الرومى إذ يقول :

بلد صحبت به الطفولة والصبا ... ولبست ثوب العمر وهو جديد

فإذا تمثل فى الضمير رأيته ... وعليه أغصان الشباب تميد

ومن هذا الوادى فى الإحساس الطبيعى بمعنى الوطن ما قرأته عن الكولنيل صادق بك التركى الذى كان مبعدا عن وطنه لخلافه مع مصطفى كمال ، فلما عاد أخيرا جثا على ركبتيه عند ما لامس أرض الوطن وقبل ترابه فى لهفة وتأثر شديدين ثم فاضت روحه لشدة تأثره .

ومنذ أسابيع أقامت الجالية اليونانية حفلة فى دار البطريركة الارثوذكسية حيث أودعت الهيكل قبضة من تراب الوطن الحر ، قبسها بعض المهاجرين على أثر الغزو الألمانى ، أرادوا الاحتفاظ بها طاهرة لم تلوثها أقدام الفاتحين !

* * *

إلا إن جميع المظاهر الروحية لعاطفة "الوطنية" لا يجوز أن تخدعنا عن الحقيقة الواقعة وهى أن الشعور الطيب نحو بقعة من الأرض ، هو ثمرة استجابة طيبة من الفرد لهذه البقعة

وهذه الاستجابة وليدة خير ناله هـذا الفرد من الوطن ، أو رجاء فى الخير على أقل تقدير . وبعبارة أخرى مكشوفة : إن المنفعة شريك قوى فى تكوين العاطفة الوطنية فى النفوس وإن الشاعر الذى يقول :

بلادى وإن جارت علىّ عزيزة وأهلى وإن ضنّوا على كرام

إنما ينساق الى أبعد مما تطيقه الطبيعة البشرية ، فذلك الجور عند ما يدوم ، وهذا الضن حينما يستمر حقيقان أن يقضيا على هذا الإعزاز ، وأن يولدا فى النفس الشعور بالنقمة أو يطفئا شعلة الوطنية ويفضا من قيمتها فى نفس الفرد على أقل تقدير !

فينبغى ألا نكون خياليين فى فهم عاطفة الوطنية ، وإذا كنا لانحب لهذه العاطفة الكريمة أن تهبط إلى مرتبة " النفعية " وحدها ، فنحن لانحب أيضا أن نشتط فى الخيال بحيث نحسبها معنى مجردا لا يتعلق بالملابسات المادية ، لأن الفهم الأخير يوقعنا فى أخطاء اجتماعية ووطنية ، لها عواقبها حين تقع الأزمات ويطلب من كل فرد أن يهب لدفعها عن الوطن فى الحرب أو فى السلم على سواء ، باسم الوطنية .

وإنه لمن الغلو أن نطلب إلى الفرد التضحية بكل شىء فى سبيل وطن لا يؤدى لهذا الفرد شيئا من الخير ، أو على العكس يؤذيه ويطارده بالحرمان والشقاء ، لأن هـذه التربة لاتصلح لنماء بذور الوطنية فى النفس البشرية ، بل هى تقتل هذه البذور فى مهدها وتغرس بدلها الحقد على هذا الوطن والاستهانة بمصالحه ، كما تبعث روح الفردية البغيضة والتفكك الاجتماعى بين المتمتعين والمحرومين !

لا بد أن يرعى الوطن مصلحة الفرد ، وأن يشعره بالرعاية والعطف والإعزاز ، حتى يبادله الفرد هذا الشعور ، وكلما أحس المواطن أن له فى الرخاء نصيبا ، وأن مصيره فى الخير والشر مرتبط بمصير هـذه الحدود الجغرافية ازداد تعلقا بوطنه ، وتقديرا للصلحة الاجتماعية ، وغدا عضوا نافعا فى المجتمع ، شديد الاحتفاظ بتقاليده ، حريصا على تأدية حقوقه ، والعكس بالعكس سواء .

ونحن نعجب بوطنية الانجليز — ولا سيما فى نضالهم الأخير — فقد وجد نابليون الخامس مرتعا خصيبا فى كل تربة إلا فى التربة الانجليزية ، وقد دب الوهن إلى كل عزيمة إلا عزيمة الانجليز ، وإننا لنطالع أنباء صمود هذا الشعب للعاصفة كما نطالع أخبار المعجزات الخارقة ونعجب أشد العجب لهذه الطبيعة الغريبة .

ولكن عجبنا خليق بأن يزول إذا عرفنا كيف يفهم الانجليز الوطنية ، وكيف يطبقونها فى حياتهم الخاصة والعامة ، وكيف يغدو كل انجليزى إذا وجبه وهو مطمئن إلى أن الوطن يقدر أداءه لهذا الواجب ، ويؤدى له حقه كاملا ، ويعنى به عناية خاصة ، كما يعنى بأهله وأطفاله لو أصابه مكروه .

" ومن دأب الانجليز عامة أنهم يذكرون التضحية ولا ينسون الجزاء فى حينه ، لأن الفرد عندهم مقدس الحقوق والمصالح والحريات ، وليس بالشيء الضائع فى الغمار ، فإذا خدم الأمة بما يستطيع فعلى الأمة كذلك أن تخدمه بما تستطيع ، وإذا نسى نفسه فإن الخطر وجب على الأمة ألا تنساه . وهذا هو لباب حركة العمال فى الحرب الحاضرة .

" أو كما قال بعضهم : إن التضحية مفروضة على أبناء الوطن أجمعين ، ولكن من الظلم أن تفرض على أقل الناس احتمالا لها ، ويعفى منها القادرون على احتمالها . فهذا الظلم هو الذى تمحوه العناية بحقوق الأيدى العاملة فى حرب يراد بها أن ترد الحقوق إلى أصحابها[1] ".

ولعل هذا يفسر لنا كيف يمضى العمال وغير العمال إلى أداء واجبهم تحت وابل القنابل المنهمر وفى أتون النار المشتعل ، وفى غمار الموت المحقق ، دون ما جلبة ولا ذعر ولا ارتباك ذلك أن الوطن من خلفهم يعرف لهم تضحياتهم ويجزيهم عنها خير الجزاء .

كما أن من مكونات الوطنية فى النفوس ، والاهتمام بالمجتمع ، ومحاولة النهوض به ، شعور الفرد بأن الوطن والمجتمع يهيئان له كالآخرين فرص النجاح والتقدم فى الحياة . ولا يقفان به عند مرحلة معينة لا يتعداها ، فالتسوية بين الجميع فى الفرص تشعره بأنه خليق أن يرقى إلى أعظم المناصب ، فهو خليق إذن أن يعنى بهذا الوطن وبهذا المجتمع ، الذى هو عضو ملحوظ فيه ، والذى قد يدعى للاشتراك فى تصريف شؤونه يوما من الأيام .

وأظهر ما يبدو هذا فى الولايات المتحدة ، حيث يحس كل فرد أنه مهيأ لأن يكون رئيس الجمهورية أو عضوا فى الهيئة الحكومية أو بارزا فى عمل من الأعمال ، ولهذا ترى الكبرياء الشخصية والكرامة الفردية واضحتين فى جميع الأفراد حتى الخدم الذين يعنون بأداء أعمالهم أكثر من عنايتهم بمظاهر التعظيم الشديد المبالغ فيه للمخدومين ، لشعورهم بكرامتهم على أنفسهم وعلى وطنهم .

وليس غريبا أن ينمو الشعور الاجتماعى والإحساس بالوطنية فى نفوس الأمريكيين ، والفرص مهيأة لهم على السواء للغنى والسلطة والارتقاء ، ومن العسير أن تصلح هذه البيئة للمذاهب المتطرفة كالشيوعية أو النازية . فما دام الفرد مطمئنا إلى الوصول لكل ما تصبو إليه نفسه من الغنى بالطرق المشروعة فلن يميل إلى الشيوعية . وما دام الفرد معتزا بكرامته الفردية التى يرعاها المجتمع والوطن فلن يجنح إلى النازية .

وهكذا يكون المجتمع الأمريكى واقيا من المذاهب المتطرفة والفساد الاجتماعى ، ومن النقمة الفردية والاجتماعية على السواء .

* * *

(١) من كلمة الأستاذ العقاد بمجلة الراديو المصرى .

أما نحن فى مصر فنعمل دائبين على قتل كل بذور الإحساس الوطنى ، والشعور الاجتماعى .

كل الخيرات فى مصر لفريق دون فريق ، وللفريق القليل الذى لا يزيد على مليون من السعداء، بينما الخمسة عشر مليونا الآخرون محرومون من كل عناية ، لا يكادون يحسون أنهم مواطنون ، أو أن الوطن يشعر بوجودهم أقل شعور ، ونظرة الى الحياة الواقعة أو نظرة إلى أرقام الميزانية تكفى للحكم بأنهم محقون إذا فهموا أن هذا الوطن لا يشعر بوجودهم .

فالفروق بين المدينة والقرية ، وبين الاحياء الخاصة فى المدن وأحياء العمال والطبقات الفقيرة ، لا نظير لها فى بلد من بلاد العالم المتمدين ، وإن كانت لها نظائر فى قصور المهراجات الهنود وأكواخ المنبوذين .

وأرقام الميزانية تتسع وتتضخم لجميع الوزارات ، ثم تضيق وتتضاءل لوزارتى الشؤون الاجتماعية والصحة ، وهما الوزارتان اللتان تعملان لخمسة عشر مليونا من التعساء المحرومين .

وهذه وتلك شاهدتان على مقدار مايعنى الوطن المصرى بالفريق الأعظم من المصريين الفريق المنتج الذى يرفع على كواهله اقتصاديات البلد واجتماعياته ، وتطلب اليه التضحية للذود عن هذا الوطن الكريم .

أما فرص النجاح فى الحياة فهى وقف كذلك على فريق دون فريق . هو الفريق الذى تتوافر له الصحة والعلم والمال ، وليس لأفراد الفريق الآخر أن يتطلعوا إلى شىء من النجاح والتقدم ، لأنهم لا يملكون شيئا من هذه الوسائل . فنفقات التعليم ونفقات الغذاء الواقى من المرض ونفقات العلاج من الداء ، وقوة المال التى تذلل العقبات . كل هذا فى جانب واحد لا يستطيع الجانب الآخر أن يتطلع اليه . والفقر فى مصر يورث الفقر كما أن الغنى يورث الغنى لهذه الأسباب والقيود .

وكذلك الحال فى وظائف الدولة ومناصبها الكبيرة ، فهى جميعا من نصيب المتعلمين وهؤلاء هم الذين يملكون نفقات التعليم ، وهى جميعا من نصيب الأصحاء . وهؤلاء هم الذين يملكون نفقات الغذاء والدواء ، فليس للفريق البائس أمل فى هذه الوظائف والمناصب حتى فى عهد الديمقراطية الجديد .

وضريبة الدم — مع هذا — وقف على فريق دون الآخر ، ولا يزال قانون الالزام بالخدمة العسكرية يتعثر فى الطريق ، ولا يزال البدل النقدى يقبل عن هذا الواجب المقدس ، وبدلا من أن تكون الجندية شرفا كما هى فى كل بلاد العالم ، تصبح ذات معنى غير مرغوب فى مصر لأن الذين يجندون هم الذين يعجزون عن دفع البدل النقدى اليسير !

ونحن نعانى حالة شاذة من فقدان الثقة بين الحاكمين والمحكومين ؛ وهذه الحالة تقتل الشعور الوطنى والإحساس الاجتماعى ، كما تقف حجر عثرة فى نجاح كثير من المشروعات الحكومية التى تقوم بها لمصلحة المحكومين !

فقد مضت قرون وأجيال والشعب يشعر أن الحكام هم جلادو الشعب لاخدامه ، وذلك طيلة الحكم التركى البغيض ، وقد كان الوطن ملكا لهؤلاء الحكام لا للشعب الذى لم يحس إلا أنه النقرة الحلوب ، ومن هنا نشأت العقيدة المتوارثة فى أن الخروج على النظام مفخرة ، وأن الجريمة ضد الحكومة لا رقيب عليها من المجتمع ولا من الضمير !

ومن سوء الحظ أن النهضة العمرانية والإنشائية بعد حكم الأتراك قامت على السخرة ، فلم يشعر الشعب بتغير الحال واختلاف الغايات بين الأتراك وسواهم ، لأن حفر الترع والمصارف ومد السكك الحديدية وإقامة الجسور وسواها من أعمال العمران التى سببت الرخاء الاقتصادى الحاضر قامت جميعا على تسخير الطبقة الفقيرة التى لم تنتفع انتفاعا مباشرا بهذا الرخاء ، فظلت شديدة الشك قليلة الثقة بالهيئة الحاكمة التى تسخرها فى هذه المشروعات بلا أجر أو بأجر زهيد . ولم يفهم هؤلاء البائسون قيمة هذه المنشآت وفائدتها ، ولكنهم فهموا فقط أنهم يعذبون فى سبيلها ذلك العذاب الشديد !

وفى الوقت الذى تتعاون الظروف السيئة جميعها على قتل بذور الوطنية والروح الاجتماعية فى نفوس الجماهير ، لانقوم نحن بأى عمل إيجابى لمقاومة هذه الظروف ، فدراسة التاريخ والتربية الوطنية فى المدارس ، والأغانى التى نسمعها فى كل مكان ، وسواها من وسائل التربية العامة مما يساعد الظروف السيئة ولا يقاومها أية مقاومة .

والعمل الوحيد الذى عمل فى هذا السبيل هو إلغاء السخرة ، وقد كان الأمل قويا فى المراكز الاجتماعية ، التى كانت ستعمل على بث الثقة فى نفوس الفلاحين والعمال بأن الحكومة تعنى بهم وتقصد إلى خيرهم ، وتأخذهم بالاقناع واللين بدل القمع والشدة ، وتتألف بذلك نفوسهم النافرة من كل عمل يأتى من ناحية الحكام ، الذين درجوا قرونا وقرونا على النظر إليهم كأنهم جباة الضرائب وجلادو الشعب ، وأن هذا هو عملهم الوحيد !

كان الأمل قويا فى هذه المراكز أن تبدل هذا الشعور ، ولكن الميزانية لم تسمح وحالت دونها الظروف لسوء الحظ فى عامين متواليين ، ففات ما كنا نرجوه على يديها من التبدل المفيد .

نحن نهمل كل مكونات الاحساس الوطنى والشعور الاجتماعى . فيجب ألا نلوم هذا الشعب فيما يبدو من بعض أفراده من عدم المبالاة بالمصير ، ومن ضعف الوازع الاجتماعى فى نفوس الكثيرين ، فهذه الثمرة المرة نتيجة البذور الخبيثة التى تبذرها الظروف .

ولكن ينبغى أن نحسب حساب اليوم الذى قد نضطر فيه أن ندعو المحرومين المهملين إلى الذود عن هذا الوطن الذى لا يحس بوجودهم ، ولا يعنى بهم . فهذه الدعوة من جانبنا قد تقابل فى حينها باستجابة لا نرضاها .

على أنه ليست الحرب وحدها هى التى تقتضى الذود والدفاع ، فويلات السلم قد تفوق ويلات الحرب فى كثير من الشؤون ، ونحن فى حاجة إلى أن نشعر كل وطنى أنه عزيز على هذا الوطن ، كريم على هذا المجتمع ، فيعزهما ويكرمهما ، ويبذل لهما جهده خالصا ، وعواطفه كاملة ويشعر أن له شخصية وأن له كرامة فيترفع عن كثير مما يدفعه إليه شعوره بالغربة فى وطنه . وعن كثير من العيث بالمرافق العامة ، والنفور من التبعات والواجبات والهرب من التكاليف الوطنية ، فقد بلغ الفرار من الجندية حدا خطيرا لا يليق بالوطنيين .

ولا يجوز أن يخدعنا سكوت هذه الطبقات على ما تعانيه ، فهذا السكوت أولا ليس مضمون البقاء ، وهو فى حالة بقائه خسارة وطنية ، لأنه دليل على أن هؤلاء الآدميين قد فقدوا كل إحساس بحالتهم ، وأنهم فى درجة من الهبوط لا يرضاها مجتمع كريم .

على أن توالى الأزمات قد أفقد هؤلاء الآدميين الاحتمال المشهور عنهم ، لأن لطاقة الاحتمال حدا . ومن الخطأ أن نوازن بين الفلاح اليوم وجده منذ خمسين أو ستين عاما فالرخاء العام يتناقص بتكاثر السكان ودوام الإهمال .

أعطوا المحرومين قبل أن تسألوهم ، فقد أعطوا كثيرا ولم يأخذوا شيئا ، بينما أتخم من الأخذ من لم يعطوا من قبل إلا القليل ما

سيد قطب

الطموح أساس النجاح

للفرد والأمة

الطموح خليقة إنسانية نافعة ، قام على أساسها كل ما نراه من مظاهر الرقي الإنساني في هذا العالم ؛ ويبدو أنها صفة خاصة بالإنسان دون بقية النوع الحيواني ، وأنها هي السبب في قفزه درجات سلم النشوء والارتقاء بينما الحيوان حتى الفصائل العليا منه قابع في الدرك لا يطمح الى أعلى !

ولكن أفراد النوع الانساني ليسوا ذوي نصيب واحد من هذه الخليقة ، بل يبدو أن بعض الشعوب تمتاز على بعضها الآخر في هذه الصفة ، وإن كان تقسيم الجنس البشري الى أجناس وتحديد ميزات لكل جنس فيه كثير من الخلط والتعسف ومجانبة التحقيق العلمي إلى حد كبير .

غير أن هذا لا ينفي أن البيئة العامة في شعب من الشعوب قد تزيد هذه الصفة بروزا ، بينما هي في شعب آخر قد تعمل على قتل الطموح الفردي والقومي بصفة مؤقتة أو مستديمة .

وأقرب الأمثلة في الوقت الحاضر على البيئة التي تذكي في النفس خليقة الطموح هي البيئة الأمريكية ، ذلك أنها تطلق الفرد من جميع القيود والحواجز التي تحد من نشاطه أو تقف بطامحه عند أفق خاص ؛ ثم هي من ناحية أخرى ترحب بالطامحين والمغامرين وتشجعهم وتصفق لهم بحيث تغري الآخرين على الطموح وتغذي في نفوسهم هذا الاحساس .

وقد عرضت دور السينما منذ أسابيع رواية اسمها " مدينة للغزو " تمثل هذه الحالة أوضح تمثيل ، والمدينة المقصودة هي مدينة "نيويورك" التي يعيش الناس فيها وكأنهم في ميدان سباق دائم وغزو دائم هم كل فرد فيه أن يصبح بطلا في شيء ما ، وأن يفوز بقصب السبق في ناحية من النواحي .

وأقرب الأمثلة على البيئة الأخرى التي تقتل الطموح في النفس الإنسانية هي بيئة الاستعمار على وجه عام ، فأول ما يقصد إليه الاستعمار قصدا هو قتل روح الطموح في الأمم المستعمرة أفرادا و جماعات حتى يضمن لنفسه أطول أمد ممكن وأكبر نصيب من الاستغلال .

على أن عهود الاضمحلال في جميع الأمم على السواء هي أسوأ بيئة تقتل الطموح في نفوس الأفراد والجماعات ، وهي بيئة تتلقى الطموح الفردي بكل وسائل التثبيط والاتهام والسخرية مما لا يصبر عليه إلا الأفذاذ الشواذ وأولئك هم الزعماء الذين يظهرون في أشد الساعات ظلاما فيكون ظهورهم مبدأ عهد جديد في التاريخ .

وإذا نظرنا إلى خلق الطموح فى نفس الفرد وجدنا أنه الرغبة فى الحصول على ما هو أفضل ، ويختلف الهدف بعد ذلك فيكون فى المال كما يكون فى المركز الأدبى أو العلمى أو التنفيذى ... ... إلى آخر المطامح الإنسانية بحسب التربية الذاتية والبيئة العامة .

والرغبة فى الحصول على ما هو أفضل هى التى تدعو الفرد — كما تدعو الجماعة — إلى بذل الجهد وإيثار العمل ، وابتكار الوسائل ، وإلى المغامرة فى بعض الأحيان إذا كانت الغاية من السمو بحيث تتطلب هذه المغامرة .

وهى — بهذا التحديد — شىء آخر غير السخط والتذمر ، وغير الطمع والحسد لذوى النعمة ، وغير القلق الدائم والشعور بالشقاء والحرمان . فهذه كلها رذائل نفسية بينها وبين فضيلة الطموح بون بعيد .

ذلك أن الرجل الطموح هو فى الغالب رجل سعيد متفائل ، لا تعوقه الرغبة فيما هو أفضل عن الاستمتاع بما هو كائن وعن الشعور بالسعادة فيما يبذله من الجهود للوصول إلى غاياته القريبة أو البعيدة . بل إن للطموح فى نفسه لذة ذاتية تلائم حياته رضاء ومرحا

وهو بهذا على العكس من الساخطين المتذمرين الطامعين فيما لا يملكون ، الدائمى الشعور بالحرمان من طيبات الحياة . فهؤلاء غالبا من المتشائمين الذين لا تتعدى مطامحهم رغبات عامضة فى نفوسهم ليس لها أهداف معلومة ، وهم فى الغالب يكتفون بالشكوى والتذمر مما هم فيه دون أن يفكروا فى تحقيق رغباتهم بالوسائل العملية والجهد الموصول .

على أن هناك فريقا ثالثا لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء . أولئك هم الذين يعيشون فى جهاد موصول وتعب مبذول فى سبيل بلوغ مقاصد وغايات ، ولكنهم لا يشعرون بالغبطة لتحقيق هذه المطالب والغايات . ذلك أنهم يحتقرون كل ما يصلون إليه ويطلبون المزيد دائما . وهؤلاء قد ينتفع بهم المجتمع ولكنهم لا ينتفعون هم بأنفسهم .

ولو أنى حكمت فى شأنهم لفضلت عليهم الفريق الأول على الرغم مما يبدو من فضل هؤلاء الأخيرين . ذلك أن أولئك أكثر تحقيقا لأغراض الحياة لأنهم ينتفعون أنفسهم وينفعون المجتمع ، ويشعرون بالغبطة والسعادة فى الحياة فينشرون هذا الشعور فى محيطهم . ومن الواجب أن نفهم أن الشعور بالسعادة غرض أصيل من أغراض الحياة ، بل من أغراض الأديان ، فكلما أمكننا تحقيقه فى أنفسنا أو فى سوانا بالوسائل الشريفة الراقية ، كان ذلك فضلا وكان عملا جليلا .

ومصر فى حاجة إلى جيل من الشباب الطموح ، بالمعنى الذى حددناه للطموح . جيل يشعر بأن للحياة أهدافا ، وأن الرقى والتطور من أغراض الطبيعة الإنسانية ، ثم يكون فى الوقت ذاته مرحا سعيدا كلما حقق خطوة من برنامجه المرسوم ، فالفرح غاية كتحقيق الأهداف سواء بسواء .

مشروع مقاومة الحفاء والكرامة القومية

لحضرة صاحب العزة الأستاذ حسين رمزى بك

مدير إدارة الخدمة الاجتماعية بوزارة الشئون الاجتماعية

نراقب آثار العاصفة الدموية التى حل بلاؤها بالأمم، ثم نعود بحكم الوطن إلى مقارنتها بما يجرى فى مصر، فنرى كأننا فى معزل عنها، مشغولين بإصلاحات متنوعة حافلة بمشروعات مفيدة تشترك فيها هيئات حكومية داخلية، وتساهم فيها جميع الطبقات .

ولقد دل بحث مجموعة هذه الإصلاحات بعد تحليلها ، على وجود قوة حيوية جديدة سرت خلسة إلى جسم الأمة وعقلها وقلبها، وجرف تيارها نفوس الأفراد فأصبح كل يساهم فيها بحسب استعداده ومقدرته . وهذا برهان على ظهور شخصية قومية بالمعنى الذى حدده علماء الاجتماع، شخصية مدركة قائمة بالمحافظة على ذاتها بذاتها، وطامحة إلى استكمال استعدادها وإظهار صفتها بين الأمم، والأمم كالأفراد، تقارن الواحدة نفسها بسواها ، وتقيس حظها من عناصر الحياة والوجود المادى والأدبى بما توافر لغيرها من الأمم . وبهذا تدخل معها فى ميدان التنافس والتفاضل .

فالإصلاحات القائمة وإن تشابهت شكلا مع بعض الاصلاحات التى تمت فى البلاد قديما تختلف عنها روحا ومنشأ وغاية، لأن مصدرها الجماعة، فلم يعد عمل المصلحين الحقيقيين من الأفراد سوى عمل مكمل ومشجع لها . أما عمل غيرهم فموصوف بالتقليد والاضطرار، والمحاباة والخضوع لحكم الجماعة ومطالبها . فهيهات لفرد يحترم نفسه أن يبقى بعد اليوم بمعزل عن المساهمة بقسط فى هذه النهضة المباركة .

ليست هذه الإصلاحات المختلفة سوى مظاهر لحقيقة واحدة ، أو هى إصلاح عام واحد غايته وقاية الشخصية القومية وعلاجها وتهذيبها وترقيتها وإسعادها .

أما القوة الحيوية السارية فى الأمة والداعية إلى الاصلاحات ، فلا تزال لحداثة وجودها محدودة لتقيدها بنشأتها وبالظروف المحيطة بها . وتكاد مطالبها تدور حول الحاجات المادية فتصرف الجهود فى وجوه معينة من الاصلاحات الصحية والمالية والاقتصادية ، وهذا هو حدها الأقصى ومطلبها الواضح فى نفوس الأفراد ، والمحور الذى يدور حوله التنافس فى الحصول على رضاها .

وأما الجهود القومية الراقية فتبدو للباحث كأنها انفعالات مؤقتة واندفاعات قصيرة العمر ضعيفة العناصر ، قليلة الاستقرار وقوامها عزائم وهمم فردية . فهى عمل أفراد توافرت لشخصياتهم صفات لا تزال ضعيفة فى الشخصية القومية . ولهذا فإن هذه الشخصية وإن كانت حاكمة ومؤثرة فى نفوس الأفراد فإنها تتأثر بهذه الجهود الفردية الراقية التى تهيئ لها ولقوتها الحيوية طريق النمو والكمال . والأمم فى حاجة قصوى إلى هذا النوع من المصلحين .

إن أرقى مظاهر النفس الاجتماعية هو شعورها المستقر بالمحافظة على كرامتها ، فتحزن وتتألم أحيانا ، وتفرح وتسعد أحيانا فى سبيل هذه الكرامة . ولن تصل أمة الى هذا الأفق الا بعد قطع مراحل من الرقى والتجارب تكون فى نفسها وحدة وجدانية راقية تمتزج فيها الشجاعة والعدل والصدق والغيرة والكرم والصبر وغيرهذه من الصفات الاجتماعية التى تجتمع فى الكثيرين من الأفراد . فمتى بلغت روح الجماعة هذه المرتبة أصبحت أنواع الاصلاحات واجبات محبوبة ميسورة للجميع .

ولو نظرنا الى مجموعة الاصلاحات القائمة ومشروعاتها لوجدنا محورها معالجة الفقر والمرض والجهل وما نحن اليوم أكثر فقرا ولا مرضا ولا جهلا مما كنا عليه ولكنا أصبحنا أكثر إدراكا لوجود هذه الحقائق ، لأن الشخصية القومية قد تنبهت اليها وشعرت بالتضجر منها ، فانفعلت ، وسرى منها الى نفوسنا شعور بالقلق والخوف والحزن ، فأمدنا هذا الادراك وهذا الشعور بقوة حيوية للعمل على الخلاص منها . ولو نظرنا الى نوع آخر من الاصلاحات المرتبطة بكرامة الأمة لوجدنا روحنا القومية لا تزل تعالجها من حيث أسبابها المادية ، الفقر والجهل والمرض ، مع أن الدول الراقية عالجتها لتفور كرامتها القومية منها . فنحن نريد مثلا إلغاء البغاء الرسمى ونشعر كأفراد بأن بقاء هذا النظام يسيء الى الكرامة — لكنا — كمجموع — لا نشعر بذلك كما شعر سوانا ، فلا سبيل للأفراد الى اقتناع عام بضرورة الإلغاء الا عن طريق الاحصاءات الصحية والجنائية . مع أن الأمم الراقية لم تبحث فى الواقع عيوب هذا النظام بل قامت بالإلغاء إرضاء لكرامتها القومية ، ثم أيدت الابحاث العلمية صواب هذا الإلغاء .

إن كثيرا من الاصلاحات العامة المرتبطة مثلا بالمحافظة على التقاليد والأعياد واللغة القومية لا تحرك حتى الآن من الروح القومية سوى انفعالات مؤقتة ، وما يبذل من الجهود فى هذا الميدان لا يزال مطبوعا بالطابع الفردى . انظر الى العاصمة وإلى الثغر الاسكندرى تجد الأمة قد ألفت رؤية لوحات الحوانيت ودور السينما والملاهى ، والاعلانات والنشرات التجارية والضوئية مكتوبة بلغات أجنبية أظهر من العربية ومجردة من الطابع القومى ، بل إننا فى تحدثنا بالأحياء الوطنية إنما نشير الى الأحياء الفقيرة .

وقد يحسب بعض من تغيب عنهم هذه الحقائق الاجتماعية أنه لا فرق بين نشأة الاصلاحات ، بل إن بعضهم لا يعتقد بوجود هذه القوة الحيوية القومية ، فلا يسلم بوجود روح وإنما يرد الأشياء الى المادة دون سواها ، فإذا لم تكن هذه هي طبيعة مجموعة الإصلاحات القائمة ، كان أساسها فرديا أو كانت مجرد نشاط يراد به شغل الأذهان عن حقيقة ما يدور حولنا من المشاكل العالمية ، كما يحدث عند الأزمات السيسية ، وحاشا أن يكون الأمر كذلك فإن تطور الأمة يدحضه ، ومزيم المصلحين من أبنائه ينفيه .

إن إدراك الجماعة متى ترق الى ما فوق الغرائز والحاجات والانفعالات ، عرفت ما تحتاج إليه من إصلاحات وما تطالب به منها ، فتوجههم الأفراد والهيئات إليها بعد تحديد أنواعها والمفاضلة بينها حتى تصبح فاضلة وحاكمة ، ووجد التوازن بين حاجات الأمة المادية والأدبية ، واختفت الشكوى من أن الحاضر أقل مرتبة من الماضي ، على الرغم من مظاهر الرقي وتزايد الرخاء ، ولقد يتوافر الرقي الصحي والعلمي والاقتصادي في أمة أكثر مما يتوافر في أمة أخرى ، ولكنها تكون على الرغم من ذلك منحدرة سائرة نحو الزوال .

إن مشروع مقاومة الحفاء خطوة قومية جديدة . انه إصلاح من النوع الراقي الذي يقود روح الجماعة إلى ادراك جديد لكيانها الحقيق ، ويكشف تنفيذه عن استعداد قومي وشعور عام بالكرامة ، إذ كيف يجوز لأمة هذا حظ أبنائها من الثروة والرقي والمدنية أن تسير في مجموعها ذليلة المظهر بين مثيلاتها من الأمم ، على حين يتهمونها في تطورها بالتسيد ؟ وكيف وهي التي نشرت على الإنسانية نور العلم والعرفان والحضارات المتنوعة وحملت مصابيح الأجيال الطوال ، وهي التي تطمح بنهضتها إلى زعامة غيرها من الأمم الشرقية . نقول : كيف ترضى أمة كهذه أن تمشي حافية الأقدام ، ويرى السائحون أنها غريبة في عواطفها عن الأقوام الذين حضروا لمشاهدة آثارها الخالدة ، كما يرى الأجانب المقيمون فيها ، وغيرهم من المستفيدين من ثروتها إنها تجهل معنى الكرامة في مظهر قومي كهذا ، فضلا عما له من فوائد مادية أخرى .

لقد بادرت طبقات الأمة إلى التبرع بسخاء لهذا المشروع الذي سيستر من نفسها وجسمها عيبا ونقصا ، ويحيطها برداء مادي وأدبي جديد ، يرد للفقير شيئا من كرامته ، ويسعد المتبرع بكرامته القومية . وللطبيب والاجتماعي والتاجر والصانع أن يأخذوا بعد ذلك حظهم الوافر من هذا الاصلاح الكبير .

حسين رمزي

نقابات العمال

بقلم الأستاذ راضى أبو سيف راضى بك
مراقب مصلحة العمل

كان من نتائج تقدم الصناعة وانتشارها فى مصر فى السنوات الأخيرة أن نبتت حركة عمالية أيدتها الحكومة فى كثير من الحالات، وغرض هذه الحركة هو الاتجاه والعمل على رفع مستوى الطبقات العمالية فى البلاد .

وكان طبيعيا أن يكون من أهم مظاهر هذه الحركة إتجاه العمال الى تأليف نقابات على نمط النقابات التى أنشئت فى البلاد الصناعية الأخرى لتوحيد صفوفهم حتى يمكن رفع مظالمهم لدى أرباب الأعمال ، ولدى الحكومة ، وحتى يمكنهم الحصول على عقود مشتركة تكون شروطها أكثر ملاءمة لهم من الشروط التى كانوا يحصلون عليها وهم منفردون .

على أنى قبل أن أتحدث عن مشروع قانون النقابات المعروض الآن أمام البرلمان أو عما نرجوه بعد صدوره من تنظيم هذه الحركة العمالية رأيت أن أبين السبب الذى دعا الى إنشاء النقابات فى البلاد الصناعية وصعوبة العمل بدونها .

كانت علاقة العامل فى الماضى مع صاحب العمل قبل تقدم الصناعة واستحداث الآلات واستخدامها فيها علاقة أقرب الى العلاقة العائلية منها الى علاقة الأجير بالمستأجر إذ كانت المصانع مهما كبر حجمها لا تحوى إلا عددا قليلا من العمال، فكان صاحب العمل يلمس بنفسه شكوى العامل من ساعات العمل أو من شروط استخدامه ويلحظ إن كانت الصناعة تضر بصحته؛ كما كان يلمس فوق هذا وعن قرب مبلغ كفاية الأجر الذى يتقاضاه . كذلك كان العامل إزاء هذه الصلة لا يجد صعوبة فى الاتصال بصاحب العمل ليبين له شكواه أو يتفق معه على الشروط والأوضاع التى تلائمهما ولكن بعد أن قامت الصناعات الحديثة وحوت بين جدرانها آلاف العمال تباعدت هذه الصلة المتينة بل انعدمت فى كثير من الأحيان وأصبحت شروط استخدام العامل متأثرة بعدد العمال فى السوق ورغبة صاحب المصنع فى كثرة الإنتاج، وازدحمت المصانع بالعمال من النساء والأحداث فقدرت أجورهم وحددت ساعات عملهم بما لا يتفق ونفقات معيشتهم أو حالة العمل نفسه أو طاقة العامل الجثمانية وعلى هذا وجد العمال أنفسهم ملزمين، للتغلب على هذه الحالة، بأن يجمعوا كلمتهم حتى يمكنهم كما سبق القول أن يكونوا كتلة فيما بينهم يواجهون بها صاحب العمل القوى بسلطانه، الغنى بماله فيصلحوا من بعض الشروط المرهقة التى يعاملون بها .

وقد مرت هـذه الحركة بأدوار عديدة فلاقت صعوبة فى بعض البلاد بحجة أنها تتدخل فى حرية التعاقد الفردى إلا أن هذه الأدوار قد انتهت جميعها بالاعتراف للعمال بحق تأليف هـذه النقابات وأصبحت على ما نعلم فى البلاد الصناعية الكبرى مثل انجلترا تقوم بأجل الخدمات للعمال ولأرباب الأعمال أنفسهم .

وقد رأت الحكومة المصرية ، بعد أن تألف كثير من النقابات فى البلاد ، أن تتقدم بمشروع قانون للبرلمان يمكن اختصار أغراضه فى ثلاث نقط : أولاها الاعتراف بالشخصية المعنوية للنقابات حتى يمكنها إبرام عقود مشتركة مع أصحاب الأعمال عن الأجور وساعات العمل وشروط الاستخدام الأخرى ، وثانيها تنظيم قوانينها وتأليفها وماليتها حتى يسودها النظام وتكون هناك رقابة على الأموال التى تجمعها النقابات من الأعضاء ، وثالثها إبعاد النقابات عن العوامل التى كانت سببا فى فشلها أو طغيانها فى الماضى وهو الزج بها فى الحزبية وجعل إدارتها تحت تأثيرات بعيدة كل البعد عن الحركة العمالية الصحيحة .

وعلى هذا نرجو إذا ما اعتمدت الهيئة التشريعية مشروع القانون المعروض أن نبدأ بتنظيم النقابات حتى تنهض وتساهم فى تحسين حال العمال .

وقد وجه إلى مشروع قانون الاعتراف بالنقابات انتقاد من بعض المفكرين ورجال الأعمال فى البلاد مخافة أن تتجه النقابات اتجاهات غير محمودة أو خشية أن تتسلط عليها عناصر غير عمالية توجهها توجيها سياسيا أو حزبيا ، إلا أنه مع وجود النقابات الحالية وما دام التشريع المصرى الحالى لا يعارض فى تأليفها بل يذهب إلى أبعد من ذلك فيعاقب كل من يفصل من أصحاب الأعمال أحد عماله لانتمائه إلى إحدى النقابات كان طبيعيا أن تتجه إلى تنظيمها وإحاطتها بضمانات قوية حتى تبعد عنها تلك العناصر التى يخشاها هؤلاء المفكرون .

إن حالة بعض النقابات فى الوقت الحاضر تدعو للأسف الشديد إذ لا رقابة على أموالها أو تصرفاتها ، وأعتقد أن ما حصل فى الماضى من استغلال حركة العمال لمآرب حزبية لا يرضى هؤلاء المفكرين ، فالرجاء معقود إذا ما صادق البرلمان على مشروع قانون الاعتراف بالنقابات أن يؤتى ثمرته ويحقق ما يرجوه العمال من خير .

هذا ما رأيت أن أذكره باختصار عن النقابات الحالية وعن مشروع القانون المعروض الآن أمام البرلمان ، وقبل أن أختم حديثى أود أن أتقدم الى رؤساء هذه النقابات بنصيحة أرجو أن تكون موضع تفكيرهم واهتمامهم لأنى أعتقد أنها ركن أساسى لنجاح النقابات ، تلك هى العناية كل العناية باختيار الرؤساء والقادة الذين يمثلون النقابات ويتعاقدون باسمها ، فكثير ما لوحظ أن رياسة النقابات لا تعطى إلا لبعض العناصر التى لا تقدر المسئوليات ولا تعلم

أن نجاح الحركة العمالية مرتبط ارتباطا وثيقا بتقدم الصناعة ونجاحها ، وأن الصناعة هى الأم التى تدر اللبن على أبنائها العمال ، فاذا عاونوا على حسن الإنتاج تيسر المطالبة برفع مستوى المعيشة . كذلك يجب عليهم أن يذكروا دائما أن مشاكل العمال تمس مصالح الجمهور ، و إذا كان أفراد الشعب يعطفون على العمال و يؤيدونهم فى مطالبهم العادلة التى ترمى إلى رفع مستواهم فهم على عكس ذلك لا يرون مبررا للمنازعات وحركات الإضراب التى لا أساس لها . وأمامنا البلد الذى نجحت النقابات فيه نجاحا عظيما وهو انجلترا ، فهى لم تصل إلى هذه الدرجة من النجاح إلا بعد أن وجدت النقابات قادة مسئولين يقدرون أهمية الصناعة والعمل على الرقى بها فى الوقت الذى يطالبون فيه بتحسين حال العمال و يقدرون فوق هذا مصالح الشعب فلا يتخذون من تضامن العمال وجمع كلمتهم سلاحا يهددون به مصالح الجمهور فى كل مناسبة .

يعتقد الكثير من العمال بمصر أن النقابات لا تنشأ إلا لغرض واحد وهو مطالبة أصحاب الأعمال بتحسين شروط العمل ، كرفع الأجور ، وتخفيض ساعات العمل ، والحصول على راحة أسبوعية وغير ذلك من المزايا ، ومما يدل على تأصل هذا الاعتقاد فى نفوس العمال أن إحدى النقابات الهامة بمدينة القاهرة جعلت شعارها قول الشاعر :

إذا أنت لم تعرف لنفسك حقها هوانا بها كانت على الناس أهونا

وطبعت هذا البيت على غلاف التذكرة الشخصية التى تصرفها للأعضاء فكأنها تذكر كل مشترك بأنه منضم إلى هيئة واجبها الأول والأخير إظهار حقوق الأعضاء والمطالبة بها . وإن كان لهذا الاعتقاد فيما مضى ما يبرره كما ذكرنا .

على أن للنقابات أغراضا أخرى لا تقل أهمية عن الغرض السالف الذكر ، فهى تقدم لأعضائها خدمات ومساعدات جليلة كإنشاء جمعيات التعاون وصناديق الادخار والتأمين عليهم ضد المرض والشيخوخة والبطالة وغير ذلك من التأمينات الاجتماعية و إنشاء نواد للرياضة ومنازل للنقاهين وتقديم الإرشادات والمساعدات المالية للأعضاء بمناسبة مايرفعونه أومايرفع عليهم من قضايا ، وكل هذه أعمال سلمية لاتغضب أحدا من أصحاب الأعمال أوسواهم ويصح أن تكون من ضمن الأهداف الأولى للنقابات .

هذا ما أرجو أن أتوجه به إلى القائمين بالحركة العمالية ، آملا أن تجد هذه النصائح أذنا صاغية ، و بذلك تزول المخاوف التى تساور أرباب الأعمال من الاعتراف بالنقابات وتضمن نجاحها لتعمل على رفع مستوى العامل المصرى والمضى فى رفع شأنه ، وذلك فى جو يسوده الهدوء والسكينة والتعاون ، و بالله التوفيق ما

راضى أبو سيف راضى

الزوجة المثلى

بقلم الدكتور عبد المعطى خيال
عميد كلية الحقوق بالاسكندرية

" ألقى الدكتور عبد المعطى خيال عميد كلية الحقوق بالاسكندرية هذه المحاضرة يوم ١٤ مايو سنة ١٩٤١ من محطة الاذاعة اللاسلكية "
المحرر

سيداتى سادتى :

طلبت إلىّ وزارة الشؤون الاجتماعية أن أتحدث الليلة اليكم عن الزوجة المثلى وأن أبين لكم ما أراه لازما فى الزوجة حتى تكون مواطنة كاملة .

وقبل أن أعرض عليكم بعض ما دار فى خاطرى ، أقف لحظة عند اعتراضين سمعتهما من صاحبي على الكلام فى هذا الموضوع .

قال صاحبي : نحن فى زمن حرب وقتال ، يكاد يتصل بنا . فليس هذا وقت الكلام فى الزوجة وفى البيت . فأجبته إن الحديث فى أمر الزوجة يتصل بالآلاف من الزوجات كما يتصل بالالاف من الآنسات المقبلات على الزواج ، فهو موضوع حيوى لنا جميعا بل هو حيوى فى كل زمان وكل ومكان ، ثم إن خير ما يعمل من جانبنا فى الوقت الحاضر هو أن تدور الحياة العادية عندنا دورتها فى هدوء وانتظام ، فأنت ترى ياصاحبي أن الكلام فى الزوجة وفى البيت يكاد يكون أوجب فى هذا الوقت منه فى أى وقت آخر .

قال صاحبي : ليكن ماتريد ، ولكنى لا أدرى ما شأن وزارة الشؤون الاجتماعية والعاملين معها ، وهذا الموضوع . فالزوجة المثلى هى التى تقع من زوجها موقع الرضا والاستحسان ، هى السيدة التى يعيش معها فى انسجام وسلام ، والأمر فيها يختلف باختلاف مزاج كل شخص واستعداده العقلى والجثمانى . ومن ثم فلا محل للتعميم ووضع مقاييس عامة فى هذا الخصوص .

فأجبته إن اعتراضه صحيح من الناحية الخاصة : غير أن للأمر ناحية عامة . فكل زوجة شريكة لزوجها فى إقامة الأسرة . والأسرة نواة الجماعة وعمادها إن استقام أمرها استقام أمر الجماعة . فالجماعة — وأعنى الأمة المصرية — صاحبة مصلحة كبرى فى تنظيم هذه الشركة وما قصدت إلا أن أتحدث عن الناحية العامة فى هذا الموضوع .

إن الحرب الماضية والحرب القائمة ، وما كان بينهما من أحداث عنيفة متنوعة قد غيرت من كل شيء ، قد عدلت في قيم الأشياء جميعاً وفي نظر الناس اليها .

والمشاهد في كل بلاد أوربا — ولا يتسع بي الوقت لأن أعرض لذلك تفصيلا — هو حرص الشباب على المادة ، هو جريه وراء الكسب ، هو الحط من القيم التي خلفها السلف الصالح ومن قواعد الأخلاق التي كانت مقررة عندهم ، هو الاكتفاء بالعاجل من اللذات ، فالشاب لم يعد وقته يتسع للعاطفة والحب ، بل يكتفي منهما بإشباع شهوته ، والبنت بدورها انصرفت هي الأخرى عن القيم الموروثة ، عن رعاية الفضائل التي كانت تقدسها أمها ، عن الدرس والجد فيه ، عن الأدب الراقي وكل ما يتصل به ، انصرفت البنت عن ذلك واندفعت وراء الشاب ، تسعى الى اقتناصه وهو يجري — فقدمت له أشياء عارضة تستوقف منه النظر ، وتستطيبها نفسه ، عنيت بلباسها ، و برشاقة جسمها ، و بزينة وجهها — والى أن تحين الفرصة المناسبة ، نراها تقطع وقتها في الحديث الفارغ وفي ترديد الشائن من الإشاعات .

هكذا يقول علماء الاجتماع في شبيبة أوربا بعد الحرب الماضية . وأخشى أن تكون هذه النظرة الى الحياة قد انتقلت الى جو مصر .

آنستي :

ان الزواج شركة ، وشركة الحياة ، فلا يخدعنك في الشاب ذلك المظهر البراق ولا استقامة الجسم وطراوة القدمين ، ولا ذلاقة اللسان وخفة الحديث ، اذهبي الى ما وراء هذا الحجاب ، فتشي عن حقيقته ، فإن لمست الرجولة والخلق السليم فامضي اليه ، وان وجدت أن ذلك الحجاب لايستر الا فراغا فاياك والأجوف ، فان الحياة لا تتق عليه .

وما قصدت أن أدعو الى الزواج بالرجل الفظ الخشن ، بالرجل الأولي الذي لم يتطور ، الرجل الذي يحمل وجهه قبح غرائزه . فان الجمال نعمة النعم انما قصدت أن أحذر من المظاهر الخداعة ، وعلى كل فالمرأة تستهدي شعورها الداخلي في تعرف الرجل الذي تستطيع أن تأنس اليه وأن تقطع معه يدا في يد ، طريق الحياة وهو طويل . وشعور المرأة متى اكتملت لها أسباب النضج لا يخطئها في الحكم على الأمور . بل إن العلم قد وصل بنا الى أن الحساسية والشعور من أرقى وأدق ملكات الفهم والذكاء .

آنساتي :

متى اختارت الواحدة منكن قرينها ، فعليها أن تركن إليه ، وأن تكون وقفا عليه ، وأن تودعه كل شعورها وتفكيرها وإياك وصديقة السوء تلك التي تدور على نفسها تجرى طوال يومها

ذات اليمين وذات الشمال ، تعرض أنوثتها فى الطريق العام ، تشترى تافها من هنا ، وتردد إشاعة سوء هناك .

* * *

والآن أنتقل بكم الى بيان واجبات الزوجة نحو زوجها وبيتها .

الزواج شركة بين الرجل والمرأة . شركة تقوم على المساواة بينهما فى الحقوق وفى الواجبات أما واجبات الرجل فقد حددتها الشريعة الاسلامية كما حددتها التقاليد عندنا ، وتتلخص من الناحية المادية فى أن عليه أن يمد هذه الشركة بالمال ، وبأسباب الحياة ، وبنفقة السكنى والطعام والكسوة جميعا ، عليه أن يعمل وأن يكسب مايفى بهذه الحاجات وما يتفق مع مقام الزوجة وليس له أن يتطلع الى مال زوجته مهما كانت ثروتها . فدائرة نشاطه تكون إذن خارج البيت .

والآن ماهو واجب الزوجة نحو هذه الشركة ؟ حدده الشرع الاسلامى أيضا . فقد قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم الأعمال بين سيدنا على كرم الله وجهه وسيدتنا فاطمة . فجعل أعمال الخارج على سيدنا على وأعمال البيت على سيدتنا فاطمة رضى الله عنها مع أنها سيدة نساء العالمين .

سيداتى : مهلا وصبرا قليلا . إن أول ماأراه واجبا على الزوجة فى البيت هو العناية بصحة أهله . على الزوجة أن تعنى بصحتها وصحة زوجها وصحة بنيها . وسبيلها إلى تحقيق ذلك ثلاثة أمور :

الأول — أن تعنى بالتغذية : إنى لا أقول بأن على الزوجة أن تعد بنفسها طعام المنزل وإنما أقول بأن عليها أن تشرف إشرافا فعليا على إعداده . لا للتأكد من سلامته وطهارته فحسب ، وإنما أيضا للتأكد من مطابقته لأصول علم التغذية . يجب أن يتضمن الطعام المواد اللازمة لنمو الجسم ولتعويضه ما ضاع عليه منها . ويجب ألا يتضمن أكثر من ذلك والزوجة لا تلم بذلك عن طريق السماع أو الحديث الى جدتها ، إنما يكون ذلك بالدرس العلمى . لقد تقدمت مسألة التغذية فى العشرين سنة الأخيرة تقدما واسعا فأول ما يجب عليك ياسيدتى هو اقتناء كتاب فى أصول التغذية والتوافر على دراسته حتى يجىء طعام المنزل وافيا بالمطلوب . وحتى لا يجىء زائدا عن الحاجة .

إن المشاهد عندنا هو الإكثار من أكل اللحوم والمشويات والإقلال من الفاكهة والخضراوات . والعكس هو الذى يوجبه جو هذه البلاد . وإنى أسوق هذا على سبيل المثال .

عليك ياسيدتى بدراسة أصول التغذية من غير إبطاء ، والى أن يتوافر لك ذلك أرجو أن تمتنعى من الإغراق فى الأكل وأن تمنعى منه زوجك ولو بالقوة. فان نتيجته محققة . هى الشحم والبدانة، وبهما تخسر المرأة رشاقتها ، وتحمل من سنها أزيد من حقيقتها ، وبهما أيضا تفتر همة الرجل ويتراخى فى أداء واجباته جميعا .

والأمر الثانى فى سبيل تحقيق صحة أهل البيت ، هو إلمام الزوجة بمبادئ علم الصحة حتى تستطيع عند الضرورة أن تعنى بنفسها وروجها فى المرحلة الأولى من مراحل الانحراف والتوعك .

والأمر الثالث فى هذا السبيل أيضا هو الرياضة. يجب على الزوجة أن تباشر رياضة ما تختارها بحسب ما يتفق واستعدادها الجسمى ومبلغ تطور زوجها الخلق . وعند الاقتضاء تباشرها فى البيت ومن الممكن الآن ممارسة مختلف أنواع الرياضة داخل المنزل . وقد تكون التمرينات السويدية أخفها وأقربها الى المرأة المتوسطة .

وعلى الزوجة أن تدفع بزوجها هو الآخر الى نوع من الرياضة ولست فى حاجة الى الإشارة الى فوائد الرياضة البدنية فى اعتدال المزاج وسلامة الجسم وهناءة البيت، ولا الى فوائدها من الناحية العامة . ففى العراك الدولى فى مختلف صوره انما تكون الغلبة للأمم التى يمارس أفرادها الرياضة البدنية .

والآن ننتقل من صحة الأبدان الى صحة العقول والشعور :

إنا نريد من الزوجة أن تعنى عناية خاصة بالمطالعة والقراءة . فالمرأة المصرية فى الجملة منصرفة عن ذلك . وهى إن قرأت فإنما تقرأ الخفيف من الروايات والقصص . ولا اعتراض لى على الروايات والقصص بالذات. فالطيب منها يهذب الذوق ويرق به، إنما نحن لا نكتفى منها بذلك بل نتطلع الى ما هو أبعد منه . نريد أن تكون عند سيدة اليوم ملكة المطالعه فتقرأ فى الأدب الراقى وفى التاريخ وفى الاجتماع وفى غيرها من العلوم . فان من شأن هذه الدراسات جميعا أن تهذب من مشاعرها وترهف منها فيزداد تذوقها لما فى الحياة من جمال ويتضاعف استمتاعها به . ونصيب الزوج من هذا المتاع كله موفور فسيأخذ عن زوجته ويقرأ ما ترشده اليه وسيصقله حديثها .

سيداتى . آنساتى :

إن الرجل منا كثيرا ما يرى سيدة يستوقفه منظرها فاذا ما نطقت سقطت منه فى هاوية. ذلك أنها مخلوق أجوف يردد مختلف الأصوات التى تقع عليه ويرددها من غير ما تمييز .

وأحيانا أخرى يرى الرجل منا سيدة لا يبهره شىء من مظهرها فإذا ما تحدث إليها أكبرها وشدته إلى ركابها ، ذلك أنها سيدة نفسها . شخصيتها هذبتها وصقلتها بالدرس والمطالعة فى الأدب والفن .

واعلمى ياسيدتى أنه لن تكون لك شخصية كريمة إلا إذا تكونت عندك ملكة المطالعة والنقد . ولن تتكون لك هذه الملكة إلا إذا كانت لك مكتبة خاصة عامرة بالطيب المختار .

إياك يا سيدتى والاستعارة فإن متاعك منها سيكون أبدا هزيلا زائلا ، لتكن لك كتبك الخاصة فالمؤلفون هم الأصدقاء الأخيار يملأ حديثهم فراغك ، ويصرف عنك الضجر ، ويأخذ بيدك كلما طاف بك طائف ، ويرق بك ، ويزيدك نورا وجمالا ، هل يرضيك ياسيدتى أن تنفق عن سعة على لباسك حتى يبدو جسمك رشيقا أنيقا ، ويبقى عقلك فقيرا عاريا ؟ ألا يحق عليك أن تبذلى فى سبيله هو أيضا بعض ما يتساقط من يديك .

ياسيدتى إن بعض رجال الاجتماع من الانجليز يرون أنه يجب أن يخصص ٥ ٪ من دخل البيت فى اقتناء الكتب ، فماذا أنت فاعلة ؟

ثم إشارة أخيرة : إنك ياسيدتى مصرية قبل كل شىء ، تعترين بمصريتك فهلا كان للكتب العربية من نفسك مكان ملحوظ ، وخاصة كتب الأدب الحديث وتاريخ النهضة المصرية منذ أوائل القرن التاسع عشر .

وبهذه المناسبة أتوجه الى كتابنا الأولين برجاء ، هو أن يدلوا الشبيبة على كتب الأدب العربى التى ينصحون بمطالعتها ، وذلك على نحو ما قد سبقهم اليه كتاب اللغتين الانجليزية والفرنسية ، وأخيرا أرجو أن تثق ياسيدتى أنه لن تقوم للأسرة المصرية قائمة إلا اذا نهضت ربة الدار ، وكان لأدوات التثقيف من نفسها مكان كريم .

سيداتى ، سادتى :

إن الصورة التى رسمتها لاتزال ناقصة ، فالبيت لا يكون بها هنيئا ، بل يفتقر الى أن تملأه الزوجة من نفسها ، وأن تحسن ترتيبه وتنسيقه ، وأن تزينه بالرسوم والصور والزهور ، وأن تكون هى فوق ذلك زهرة الزهور ، فى أناقتها وحلو مزاجها وبشر وجهها ، حتى اذا ما آب اليه الزوج وجده بهجة للعين ومتعة للنفس ، فيعكف عليه لا يبرحه الا لحاجة .

ولتكن لهذا البيت حرمة ياسيدتى ، فلا يدخله إلا الأطهار ، وإلا الصفوة المختارة من الصحب والإخوان ، فإنك لن تجدى من كثرة الاختلاط الا الضيق والضجر إن السعادة ياسيدتى لا تأتينا من الخارج ، إنما تكون أبدا من داخل النفس والقلب إن الاختلاط يخدر الاعصاب ويزغلل النظر ، ولكنه يترك النفس خاوية تائهة . إن الفراغ الذى يحيط بك يا سيدتى من ذات نفسك ، فدواؤه عندك ، وعندك وحدك تجدينه فى بيتك ، وفى زوجك وولدك ، وفى كتبك .

سيدتى :

إن أخطر ما يهدد هناءتك أن تقارنى حالك بحال صديقاتك ومعارفك ، لا لأن حظك فى الحياة أقل من حظهن ، لحظ الناس جميعا منها يكاد يتساوى اذا أدخلت كل الاعتبارات فى الحساب وقيست بقيمتها الحقيقية ، وإنما لأنك لاترين ما أنت فيه من سعادة بالميزان الصحيح . من شأن هذا النظر والمقارنة ياسيدتى أن يدخل الحسد الى نفسك ، ثم الحسرة والألم ، ثم الثورة الخارجية ، وهى أبدا وخيمة العواقب .

فإياك ياسيدتى والنظر والمقارنة ، وعليك بالقناعة فهى عماد السعادة .

سيداتى . سادتى :

بقيت لى كلمة فى مسألة على أكبر جانب من الخطورة فى استقرار الحياة الزوجية ، فأرجو أن تستمعوا الىّ فى انتباه :

إن الزواج يجمع اليوم بين شخصين كانا بالأمس منفصلين . كان كل منهما يقضى حياته الخاصة فى حرية واستقلال ، فكانت له من ذلك عاداته وطبائعه ومزاجه وحساسيته فالجمع اليوم بين هذه العوامل ، والتقريب بينها ثم العمل على أن تمتزج ليس بالأمر الهين ، بل هو يحتاج إلى كثير من الصبر والأناة .

وقد تكون علة ذلك ماقرره بعض رجال الاجتماع ، وهو أن الأجسام البشرية بأصل خلقتها تتنافر ، وأنه لايجمع بينها إلا عامل نفسانى يعلو عليها هو الحب ، فالأصل هو أن لمس الرجل للسيدة الكاملة يؤذيها ، وصوته يؤذيها ، وروحه وحيثه يؤذيانها لأنها جميعا صلات جثمانية ، ولا يخفف هذا الأثر فى نفس السيدة الكريمة إلا عاطفة الحب ، الا المودة والرحمة ، تغلب على ذلك الشعور الغريزى .

وانى أن تقوم بين الزوجين هذه العاطفة يجب على كل منهما أن يراعى مزاج صاحبه ، أن يتجنب كل ما من شأنه أن يؤذيه فى شعوره وحساسيته .

ويجب على كل منهما من ناحية أخرى أن يروض نفسه على احتمال صاحبه واحتماله بحالته فإن محاولة تغييره ضرب من العبث . يجب على كل منهما أن يجعل شعاره إنجاح هذه الشركة . والتسامح والتغاضى عن الهفوات والزلات أو ما يلزم فى هذا السبيل .

سيداتى ، سادتى :

أخشى أن أكون قد أثقلت عليكم : ولذلك فانى أحتفظ ببقية هذا الحديث الى فرصة أخرى وكل ما أرجوه وأطمع فيه هو أن تتناقشوا فيما عرضته عليكم .

أتمنى لكم ليلة سعيدة ومناقشة هادئة ما

عبد المعطى خيال

تجارب إصلاح القرية في مصر

بقلم الدكتور أحمد حسين

مدير إدارة الفلاح بوزارة الشؤون الاجتماعية

لسنا نعني بإصلاح القرية إصلاح مبانيها وكفى بل نعني توفير النعمة والطمأنينة لأهلها ورفع مستواهم المادي والأدبي ، ولا شك أن القرية بمكانها والسكان بقريتهم ، لكل من هذين أثر في تكوين الآخر .

وأظنني في غنى عن تكرار الحديث في سوء حال القرية المصرية ، فما من أحد يجهل أن قرانا قد تقادمت عليها الأحقاب والقرون وهي مهملة متروكة على حالها التي هي أقرب ما تكون الى الفطرة وساكنوها يعانون من الجهل والفقر والمرض ما لا يدركه الوصف ، ومشكلاتها تتزايد وتتعقد وهي متشابكة مترابطة تحتاج معالجتها الى جهد شاق وصبر مستمر ووقت طويل .

ولقد بلغ من سوء حال القرى أن المصلح العظيم محمد علي الكبير خطر بباله لوفرة ما رأى في طريق الاصلاح من عقد أن يحرق جميع القرى المصرية ويعيد إنشاءها على طراز جديد سليم او لا أن مستشاريه استسهلوه ورجوه أن يعمد الى التريث والتدرج ، وها هي ذي قرانا لاتزال كما تركها محمد علي الكبير منذ أكثر من مائة عام ولم يزل عبء الاصلاح ثقيلا وعسيرا .

وإني مع ذلك كله لمتفائل ، اذ أن الهمم تتحرك من كل جانب لمعالجة أحوال القرية وساكنيها وها نحن أولاء نرى جهودا عملية كريمة تبذل من جانب الحكومة ومن جانب هيئات ذات نفوذ واحترام كالجمعية الزراعية الملكية والجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية وغيرهما .

وأكبر ظني أن جميع من يشتغلون بالاصلاح قد ثبت في أذهانهم أن الداء المزمن لا يكفي لاستئصاله العلاج الوقتي أو الجزئي ، وأنه يعرض القائمين به لفشل يؤدي الى ضياع الجهود المضنية والنفقات الباهظة ووراء ذلك ما وراءه من تثبيط الهمم وفتورها عن المضي الى آخر الطريق . لذلك كانت أول مرحلة يجب أن يقطعها المصلح هي وضع سياسة الاصلاح ، وهذا ما تقدمت به الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية بالاشتراك مع وزارة الشؤون الاجتماعية .

ولقد كان في بال الجمعية أن تسير في محاولاتها لإصلاح القرية على أساس من البحث العلمي والتجربة العملية معا ، وأن تقصر تجاربها على قريتين في أول الأمر حتى اذا استكشفت في خطتها بعض الخطأ كان هذا الخطأ مقصورا على نواح قليلة فأمكن تداركه بسهولة ، ولا يكون

الأمر كذلك اذا عممنا التجربة فى العدد العظيم من الجهات فإننا يومئذ نستهدف لخطر الخطأ الشامل الذى يتعذر تلافيه و يكون هو مشكلة جديدة بجانب ما أمامنا من مشكلات .

سيقول قائل : أما شبعتم أبحاثا ودراسات؟ فنقول إن الدراسة مع التجربة العملية لاتزال ضرورية ، لأن هناك آراء سلم بها الكل وآمن بها الكل ثم جاءت الدراسات الأخيرة والتجارب العملية التى اقترنت بها فأثبتت خطأ ما أجمعنا عليه من قبل ، ولأضرب لذلك مثلين :

ألم تتفق كلمة الباحثين وفى مقدمتهم أصحاب مراكز عالية وثقات معدودون على أن الشاى الأسود من أضر المشروبات بصحة الفلاحين ومواردهم الاقتصادية وجاء فى تقارير رسمية وفى قرارات هيئات محترمة أن هذا الشاى الأسود هـــو أس مصائب الريف إلى درجة أن بعض المصلحين كان يرى تقديم مسألة الشاى الأسود على كل مسائل الريف ومشاكله ، وقال بعض الثقات إنه يهدم الصحة هدما ويستنفد أكثر من نصف دخل الفلاحين لأنهم يستهلكون منه مقادير هائلة ؟ وبعد ذلك كله أوضح التحليل والبحث العلمى الذى قامت به وزارة الصحة أن ضرره لا يزيد على ضرر أنواع الشاى الأخرى كما ثبت من الاحصاءات أن جميع أصناف الشاى بما فيها الأسود — لا يزيد ما تستهلكه مصر منها على ٨٠٠٠٠٠ جنيه فى السنة . تدخل فى ذلك العوائد الجمركية على حين أننا نستهلك من الدخان ما قيمته بعوائده الجمركية سبعة ملايين من الجنيهات أى تسعة أمثال ما ننفقه على الشاى بكل أنواعه . بل ثبت كذلك من الناحية الصحية أن الشاى الأسود المتكرر عليه أقل ضررا من سواه لأن هذا الشاى المتكرر النقع تخرج منه معظم المواد المؤثرة كالتنين والتانين فى العلبة الأولى .

و بالطبع ليس المقصود من هذه المقارنة تشجيع الفلاحين على تناول الشاى الأسود فإننا نؤثر أن ينفق الفلاح دخله فى ضروريات الغذاء والملبس قبل أى نوع من الكماليات .

ومثال آخر مما تفتح الدراسة والتجربة فيه آفاقا جديدة ، ذلك أنه كان من المتفق عليه أن فصل ماشية الفلاح عنه وعن أولاده أمر مئوس منه وأنه لابد له من إسكان بهائمه معه رغم ما فى هذا الاشتراك من قذارة وهبوط بمستوى الفلاح الانسانى وكرامته وذلك لخشيته من سرقتها أو سرقة علفها أو من تسميمها أو حلب لبنها إذا كانت بعيدة عن البيت . لكن الدراسة المقرونة بالتجربة العملية أثبتت أن اقناع الفلاح بفصل ماشيته عنه ليس بالأمر المستحيل ، فقد كنت فى كوم أمبو منذ أكثر من عام وحضرت فى بلدة السبيل التابعة لتفتيش كوم أمبو تكوين مجلس للقرية . وكان من أوائل مهام هذا المجلس العناية بنظافة مساكن القرية وطرقها واستطاع الاخصائى الاجتماعى أن يقنعهم بالمنطق والمقارنات دون ضغط ولا تأثير بإنشاء حظائر منفصلة لإيواء المواشى و إطعامها . ولقد كنت ضعيف الأمل فى تحقيق هذا المشروع . ولكن حين رجعت إلى القرية بعد عام لم أجد بهيمة فى أى بيت فقد أقام الأهالى الحظائر على نفقتهم وصارت لكل أسرة حظائرها فى مجموعة واحدة ومفتاح

كل منها فى يد صاحبها . ولقد قام خفير لحراسة هذه الحظائر ورأيت الأهالى فرحين مسرورين بعملهم هذا و بما أدى اليه من نظافة بيوتهم وشوارع قريتهم . ولقد أنتجوا كميات من السماد البلدى علمت أن شركة كوم امبو تفاوضهم فى شرائها بأثمان تغطى تقريبا تكاليف إنشاء هذه الحظائر . ورأيت فى دائرة هذا التفتيش قرى أخرى كثيرة تتقدم إلى الشركة لإعطائها أرضا لإنشاء أمثال هذه الحظائر أسوة بقرية السبيل مع قرض صغير يسدد على أقساط . ولسنا نزعم أن من اليسير تعميم هذه التجربة فى جميع القرى . وإنما أردنا أن نبين أنها ليست بالأمر المستحيل ، ولقد ضربنا هذين المثلين لإيضاح فضل الدراسة المستمرة والتجربة العملية فى كشف الحقائق و إنارة السبيل .

* * *

على هدى الدراسة العلمية والتجارب العملية تسير الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية فى تجربتها التى اختارت لها قريتى المنايل التابعة لمركز شبين القناطر وشطانوف التابعة لمركز أشمون . والأولى لا يزيد عدد سكانها عن ١٧٠٠ نفس وهى محرومة من كل المرافق الضرورية ومن كل خدمة عامة وليس فيها حتى مكتب لتعليم الأطفال ، ومستواها الصحى هابط وهى من مناطق الملاريا . وأهلها رقيقو الحال إلا عددا من الملاك المتوسطين يعيشون بعيدا عنها أى فى العاصمة ، وكان فيها خلاف شديد على منصب العمدة . فهى بوفرة مافيها من المشكلات والعلل ميدان صالح للتجارب الاصلاحية فى جميع نواحيها .

أما الثانية فأكثر سكانا — إذ يبلغون نحو أربعة آلاف — وأحسن حظا فى العمران . ففيها مدرسة ونقطة بوليس ومكتب صحة و جمعية تعاونية ، و بين أهلها عدد من المستنيرين . وهكذا اختارت الجمعية لتجاربها صنفين مختلفين من القرى المصرية لتكون دراساتها متنوعة .

و إذا كان العمل فى الجهتين متشابها فإنى أكتفى بالتحدث عن سير التجربة فى قرية المنايل .

تقوم تجربة الجمعية على أسس ثلاثة :

الأول — أن يتناول الاصلاح مختلف النواحى الاقتصادية والصحية والثقافية فى آن واحد ، لأن هذه النواحى مترابطة تؤثر كل منها فى الأخرى ولا سبيل إلى فصل بعضها عن البعض . إذ ليس من الخير أن تعلم الفلاح وتتركه فقيرا أو أن ترشده الى وسائل النظافة وهو عاجز عن ثمن الصابون أو أن تعالج مرضه ثم تدعه جاهلا لا يستطيع وقاية نفسه من عودة المرض اليه .

الثانى — أن يكون الاصلاح سهلا لا شذوذ فيه ولا خروج عن مألوف أهل القرية . وأن يكون قليل التكاليف ليسهل تطبيقه و يمكن تعميمه .

الثالث — أن يقتنع الفلاحون اقتناعا قلبيا بمزايا الاصلاح و بضرورته فيقبلوا على الأخذ به و يساهموا فيه .

على هدى هذه الأسس استطاعت الجمعية أن تصل فى قرية المنايل الى نتائج تبشر بالخير الكثير .

فأما الأمكنة التى خصصت لأعمال الاصلاح فهى :

أولا — مركز للاجتماع، وهو منزل عادى من منازل القرية أجريت فيه اصلاحات وترميمات وعنى بنظافته ونظامه وأجرته الشهرية جنيهان .

ثانيا — دار لرعاية الأمومة والطفولة، وهى كذلك من منازل القرية العادية وقد تناولتها الجمعية بالتهذيب والإصلاح .

ثالثا — مدرسة قروية نموذجية أقامها مجلس المديرية حديثا على نفقته وان كان الأصل أن تكون المدرسة فى مقر المركز الاجتماعى بحيث يكون مدرسة بالنهار ومركزا اجتماعيا فى المساء.

أما الموظفون القائمون بالعمل فهم :

أولا — إخصائى اجتماعى من خريجى مدرسة الخدمة الاجتماعية .

ثانيا — زائرة صحية من خريجات مستشفى قصر العينى معينة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية .

وقد استخدمنا لمساعدة هذه الزائرة الصحية دايتين من دايات القرية القديمات حتى لا نعطل أرزاق هؤلاء الدايات فنحملهن على محاربة الزائرة الصحية وحتى يكون فى اتصالهن بالزائرة تهذيب لهن وتعويد على الطرق الحديثة للتوليد والتمريض والنظافة .

وعدا هاتين الدايتين فتيات من أهل القرية أرسلناهن الى مركز رعاية الطفل ليدرسن فى مدى ستة أشهر برنامجا للتوليد فيعدن بعد ذلك الى القرية للخدمة فيها بجانب الزائرة وفى ذلك كله رفع للمستوى الاجتماعى فى القرية بمعاونة أهلها أنفسهم .

وأول خطوة فى العمل هى الدراسة والبحث ، وهذه الخطوة تشمل :

أولا — دراسة حالة القرية من مختلف نواحيها .

ثانيا — القيام ببحث اجتماعى شامل عن حالة كل أسرة من حيث السكنى والدخل والثقافة والتغذية والملابس والطباع والعادات ... الخ .

ثالثا — القيام بفحص طبى كامل لكل شخص فى القرية ، وهذا الفحص يشمل كل أجزاء جسمه كما يشمل المرضى والأصحاء .

وهذا البحث وهذا الفحص يجريان لأول مرة فى مصر وستكون نتائجهما ذات قيمة علمية للمشتغلين بخدمة الفلاح وقريته .

والمركز الاجتماعى هو مقر للاجتماع والحديث وسماع بعض المحاضرات وبه نواة لمكتبة قروية وجهاز راديو يستمع إليه المجتمعون، وقد خصص للسيدات أحد أيام الأسبوع للحضور والاستماع .

وأذكر بهذه المناسبة أن الإخصائى الاجتماعى والزائرة الصحية قد ظلا يسمعان الإذاعة مع الأهالى نحو شهر قتبين لهما أن هؤلاء الفلاحين لا يكادون يفهمون شيئا مما يذاع باللغة العربية الفصحى من محاضرات أو أحاديث رسمية أو غير رسمية وأن كل ما يسرهم و يسليهم بعد القرآن والأغانى الريفية هو أحاديث الأطفال يصغون اليها ثم يتناقلونها فى مجالسهم وفى بيوتهم .

أما دار رعاية الأم والطفولة فتمضى بالحوامل والمواليد وتقوم الزائرة بالتوليد فى مقرها أو فى البيوت ، وقد اكتسبت بحسن عملها ووفرة اهتمامها ثقة القرويات فلم تعد حالة من حالات الولادة تتم إلا باشراف الدار وعنايتها .

وتقوم الزائرة الصحية عدا ذلك بعمليات التطعيم . كما تقوم بعمليات الختان بالأسلوب الطبى السليم لا بالطرق العتيقة الخطرة . وفى بعض الأحيان تحول الزائرة الصحية بعض عمليات العلاج إلى المستشفيات حين لا تكفى الوسائل العادية وهى توالى بزيارتها وعنايتها من يدخلن المستشفى حتى يتم لهن الشفاء .

وكذلك تمر بالمنازل لمراقبة نظافتها و إعطاء التعاليم الصحية وتنوير أذهان القرويات وتعليمهن بعض الأشغال اليدوية .

وقد كان لكل هذا أثره المحمود عند القرويات والأهالى جميعا فصارت الزائرة الصحية فى المكان الرفيع من نفوسهم وحبهم ، وصاروا يأنسون اليها الى حد أن أسرة كانت تحتفل بزفاف احدى بناتها أجلت العرس حتى يسمح وقت الزائرة الصحية بالحضور لتجميل العروس قبل الزفاف ، وتلك نتيجة سارة كل السرور اذا علما أن الزائرة الصحية كانت فى أول الأمر تلتمس مختلف الوسائل لدخول البيوت والاتصال بنسائها فالآن تهددهن بالكف عن زيارتهن اذا لم يراعين الدقة فى تنظيف بيوتهن وتنظيمها .

وقد حولت احدى غرف دار الأمومة الى "حمام" فيه خمسة ادشاش تستمد الماء من صهريج صغير يملأ بطلمبة يدوية بسيطة . وقد خصص يوم فى الأسبوع لاستحمام النساء وآخر للأولاد الى سن الثانية عشرة وثالث للبنات حيث يصرف للجميع الصابون والمناشف النظيفة وتسخن المياه فى صفائح بوابورات الغاز العادية .

وقد ساعد هذا النظام على نشر النظافة خصوصا فى فصل الشتاء. ولا تزيد تكاليف هذه العملية على ستين قرشا فى الشهر مع أن المترددين على الحمام لا يقلون عن المائة فى الأسبوع .

وقد تناولت العناية الصحية بالقرية دق عدد من الطلمبات بعضها يستعمل للمرة الأولى فى مصر وبعضها ثبت عدم صلاحيته فلم تحل هذه النتيجة السلبية من فائدة لأنها ستوفر على القائمين بالتجارب الاصلاحية استعمال أداة غير صالحة .

ومما يبعث فى نفسى مزيد الاطمئنان إلى اقتناع الأهالى بأعمال الاصلاح أننا تعمدنا إهمال اصلاح إحدى هذه الطلمبات وتركناها عاطلة أياما فاكتشف الأهالى من تلقاء أنفسهم

وأصلحوها على نفقتهم ليشربوا ماء نقيا، وقد كنا أول الأمر نحتاج الى مجهود لإقناعهم بالا يشربوا سوى الماء النقى ، بل لقد تقدم الينا الأهالى أخيرا راجين أن نعاونهم على دق طلمبة جديدة اكتتبوا بنصف تكاليفها . وعدا ذلك فقد قاموا بردم بركة تبلغ مساحتها نحو فدان ولم نبذل لهم إلا اليسير من المساعدة كتأجير حمير واستخدام سيارة نقل تابعة لمجلس المديرية .

***

أما من الناحية الاقتصادية فان هناك عملا على زيادة موارد القرية بإدخال بعض الصناعات الزراعية والمنزلية وتهذيب القائم منها . ومما يساعد على ذلك أن الفلاح ليس مشغولا كل أيامه، وأن المرأة القروية أوسع وقتا من سواها فليس منزلها من السعة أو اليسار بحيث يتطلب زمنا طويلا فى التنظيف أو تنظيم الأثاث أو خياطة الملابس أو طهى الطعام .

ولقد استعنا بمندوب من وزارة الزراعة لتحسين انتاج العسل فى البلدة إذ أن من صناعتها القديمة تربية النحل فى الخلايا البلدية فجلبت لهم بعض المصافى وتحسن العسل فعلا وصار يخرج نظيفا صالحا للسوق، وأصبح الرطل منه يباع بعشرين مليما وخمسة وعشرين مليما بدلا من خمسة عشر دون أن تزيد تكاليف إنتاجه شيئا .

ولأن فى البلدة وحولها كثيرا من أشجار التوت اتفقنا مع وزارة الزراعة على معاونة الأهالى على تربية دود القز واستخراج الخيوط الجراحية من غددها .

وكذلك نجحنا فى اقناع الأهالى بالاكتتاب لإنشاء جمعية تعاونية تخدم مختلف مرافقها الاقتصادية والزراعية .

وعنينا بتشجيع صناعة النسيج على الأنوال اليدوية، واستطعنا بمعاونة موظفة من وزارة التجارة والصناعة تعليم بعض البنات أشغال الإبرة والصوف لإنتاج بعض ما يحتاج اليه الريفيون كالطاقية والشال وقطعنا فى هذا مرحلة طيبة ، فان إحدى البنات اللائى تعلمن هذه الأشغال أخذت تلقنها لسواها من فتيات القرية ، وتقدر هذه الموظفة أن الفتاة النشيطة ستستطيع أن تكتسب فى اليوم أربعة قروش أو خمسة .

أما من الناحية الثقافية فللمدرسة التى أقامها مجلس المديرية منهج خاص فريد فى بابه يعد الأطفال للبيئة الريفية ويجعلهم فى هذا المجتمع أعضاء سعداء نافعين ويتناول العناية بصحتهم ونظافتهم كما تعنى المدرسة بتلقينهم بعض الصناعات الزراعية والمنزلية كتربية الدواجن وصناعات الألبان وغزل الصوف وغير ذلك . وقد ألحق بها حقل صغير للدراسات الزراعية وأكبر ظنى أن هذه التجربة التعليمية ستكون ذات فائدة للمعنيين بإصلاح نظم التعليم الالزامى.

***

وأما من الناحية الاجتماعية بشكل عام فهناك عناية خاصة بالصغار، إذ تنظم لهم ألعاب رياضية ورحلات الى القاهرة لزيارة معالمها الهامة كحديقة الحيوان والمساجد الشهيرة. وتستغل

وسائل الترغيب هذه فى حملهم على المواظبة على المدرسة والمداومة على العناية بنظافة أجسامهم ومنازلهم .

ولم تفتنا ناحية الاحسان فقد تكونت من الأهالى جمعية تجمع الزكاة وتوزعها على مستحقيها فى جو من التستر حتى لاتجرح كرامتهم ، وقد وزعت ملابس العيد على نحو ستين طفلا ما كانوا يستطيعون أن يلعبوا مع إخوانهم أو يشاركوهم فى فرحة العيد ، وكانت هذه الفرصة مناسبة لتعليم بنات القرية الخياطة . وكذلك وزع اللحم على ٤٧ أسرة فى عيد الأضحى فظفرت كل أسرة برطلين .

وعدا هذا ، وعدا ما يقوم به الاخصائى الاجتماعى من مراقبة نظافة البيوت فى الخارج بجانب رقابة الزائرة الصحية على البيوت فى الداخل ، وأعنى بالمراقبة الخارجية نظافة الشوارع والمسالك وخلوها من الأتربة والاقذار ، عدا هـذا كله يقوم الاخصائى الاجتماعى بمعونة الاهالى بمعالجة حالات فردية هامة كحسم خلافات عائليـة أو زوجية أو إيجاد عمل لأحد أفراد أسرة لا عائل لها .

وكذلك يقوم الاخصائى الاجتماعى بخدمات أخرى كالمساعدة فى تسوية دين لدى أحد البنوك أو صرف مبالغ مستحقة عن الحكومة أو غير ذلك .

هكذا تسير التجربة سيرا موفقا فى هدوء وتؤدة وتدرج .

ومن دلائل النجاح أن مسيو فانسينو رئيس مجلس ادارة البنك العقارى المصرى وأحد رعاة الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية حينما اطلع على التقرير السنوى عن هـــذه التجربة تفضل فعرض على مجلس الادارة أن يقوم البنك بالاتفاق على تجربة ثالثة فى قرية جديدة . وقد قرر البنك أن يترك لوزارة الشؤون الاجتماعية وللجمعية اختيار قرية لهذه التجربة الجديدة وخصص لهذا الغرض ستمائة جنيه سنويا الى خمس سنوات مقبلة ، وإنى أسجل بجانبه وللبنك هذا الفضل المشكور وهذا التقدير الكريم .

كما أسجل فضل الاخلاص فى العمل والتفانى فى الخدمة للإخصائى الاجتماعى والزائرة الصحية فإنهما بامتزاجهما بالأهالى وصدقهما فى نصحهم وإرشادهم جعلا أعمال الاصلاح وخططه سائغة لديهم محببة الى نفوسهم .

ولسنا ندعى أن التجربة قد ألمت بكل مشاكل القرية ، فهى من الكثرة والقدم بحيث تحتاج الى الوقت الطويل والتدرج المستمر ، لكنا نقول إننا قطعنا مرحلة فى طريق الاصلاح تشجعنا على المضى فيه وتناول مختلف نواحيه وما توفيقنا الا بالله ؛

أحمد حسين

العوامل الشخصية للنجاح

كيف يستطيع الشاب ترقية نفسه ؟

للاستاذ سلامه موسى

بعض النجاح إن لم نقل إن كثيرا بل كثيرا جدا منه يعود إلى البيئة الاجتماعية والعائلية الأولى للطفل حين تستقر أخلاقه وتوجه نزعاته وتعين استجاباته وهو لا يزال طفلا لما يبلغ السادسة أو السابعة من العمر . فهو فى هذه السنوات الأولى من عمره يتعلم الأسلوب الذى يواجه به الدنيا والمجتمع نحو ستين أو سبعين سنة قادمة. فاذا كانت فى هذا الأسلوب أخطاء فإنها تبقى معه وتبرز فى سلوكه . وليس شك فى أنه قد يتنبه لها ويحاول إصلاحها ولكن بعد مجهود عظيم هو مجهود الرجل الذى يريد الإقلاع عن عادة متمكنة . ثم هناك الشارع الذى هو المجتمع الثانى للطفل بعد عائلته . وهناك المدرسة ومعلموها واختيار الحرفة والتوجيه الدراسى. وكل هذه أشياء ليس للطفل ثم الصبى ثم الشاب رأى فيها لأنه يتسلمها كأنه مأمور بها ليس له حق الاختيار فيها تقريبا .

وكثير من النجاح يعود الى هذه البيئة أو البيئات الأولى . ثم هناك تراث الصحة — صحة الجسم وصحة الذهن . فإن الناس يتفاوتون فى هذا التراث . وبعضهم يرث المرض والنقص كما يرث بعضهم الصحة والعافية . ولكل هذا أثره فى النجاح . بل هناك التراث الاجتماعى ، فإن لكل بيت تقاليده ومرتبته الاجتماعية التى يحس الطفل أنه عضو فيها وأنه غريب عن غيرها ، فهو ينزع الى فضائلها ويأخذ بأقيستها الأخلاقية من حيث لا يدرى . وليس له حظ كبير أو صغير فى الاختيار هنا . فإن الصبى الذى يرى خئولته وعمومته مؤلفة من أفراد ممتازين لهم بيوت مرتبة مجهزة بألوان الثقافة العصرية ولهم مستوى اقتصادى لا يتزلون عنه سينشأ وفى ذهنه هذه الصورة لحياته وبيته ومركزه فى المستقبل . وهذا على خلاف الصبى الذى نشأ فى عائلة تعم أفرادها الفوضى والجهل والتنافر لم يرقط حوله فى البيوت التى يزورها مكتبة أو صورة أو اجتماعا مهذبا . فإن هذه الصورة سوف تلابس ذهنه وتمتزج بمزاجه وتؤخره عن النجاح .

ولكن بعد هذا تبقى عوامل أخرى هى العوامل الشخصية للنجاح ، وهى قد لا تبلغ العوامل البيئية فى قيمتها وقوتها . ولكن يجب ألا نستصغر شأنها . لأن كل فرد منا هو الى حد ما بيئة لنفسه . فإن الصبى عند ما يقارب العاشرة من عمره يشرع فى تصفح المجتمع ودرسه والتمييز بين مستوياته الأخلاقية والاجتماعية المختلفة . فهو عندئذ يقف موقف الاختيار يأخذ بهذه الطريق ويأبى الأخذ بتلك الأخرى . وليس هنا مكان المناقشة فى حرية الصبى أو الشاب

فى الاختيار فقد أثبتت هذه المناقشات أن واقع الحياة والاختيار يعلو على سفسطة المناقشات. والواقع يدلنا على أننا نختار .

والنجاح يقتضى شروطا كثيرة . أهمها وأولاها بالعناية صحة الجسم . فان أعظم الأسباب للتعطل والفاقة هو المرض . وهنا تتضح لنا قيمة العادات الحسنة فى الطعام والشراب . وهى بلا شك عادات شخصية . فان الشاب الذى لايبالى بعض العادات السيئة فى طعامه أو الذى يتعود التدخين أو الشراب لاشك فى أن مستواه الصحى يخفض ونشاطه يبطئ عند ما يبلغ الأربعين أو الخمسين . أى حين يكون فى أشد الحاجة الى مجهود عصبى وحسمى للإنتاج المثمر . وكم من كهل قد رأيناه يشكو المرض لسكرى وهو فى الأربعين لأنه تعود الإسراف فى الطعام ولم يبال الترهل . وكم من آخر قد رأيناه يشكو الخفقان لإكبابه على التدخين ! ولا نذكر تلك الحالات الأخرى التى تؤدى الى الوفاة فى العقد الخامس للإقبال على الخمور أو غيرها من العادات السيئة .

ففى كل هذه الأحوال نجد عائقا عن النجاح بل نجد خيبة محققة تعود إلى عامل شخصى هو أن الشاب لم يحرص على صحته . كما نجد آخرين غيره ربما لا يعلل امتيازهم عليه إلا بالصحة التى صانوها بالاعتدال فى الشراب والطعام وعملوا على تقويتها بقليل من الرياضة .

وعامل شخصى آخر هو الأخلاق . وصحيح إن كثيرا من هذا العامل يعود إلى البيئة التى غرست أسلوبا وعينت توجيها . ولكن موقفنا هنا مثل موقفنا من ناحية الصحة . فاننا كلنا نرث تراثا بيولوجيا من الصحة نتفاوت فيه . وكذلك نرث تراثا اجتماعيا من الأخلاق . ولكن فى كلتا الحالين نستطيع بالعامل الشخصى أن نتجنب العادات السيئة والأمراض المختلفة فنرقى بذلك صحتنا كما أننا نستطيع أن نلتزم الأخلاق العالية والسلوك الحسن . ومن المحقق أن كثيرا من الخيبة يعود إلى سوء الأخلاق فى معاملة الزملاء أو الرؤساء أكثر مما يعود إلى نقص الكفاءة الحرفية . كما أن هناك رذائل أخرى خطيرة تؤدى إلى الفشل . فان الموظف الذى يستمتع بمرتب ضخم قد يعرضه للضياع لأنه لا يكظم غضبه بل يفور فى وجه رئيسه أو لأنه يستهتر ويؤدى استهتاره الى الوقوع فى تبعات مالية . أو هو قد يتأخر لأنه ضعيف الشخصية لايباليه الناس ولا يعتمدون عليه . والشخصية هى مجموعة من الأخلاق والعادات والاتجاهات تبتدئ من الزى الحسن الى الرقى الثقافى وتعيين الأهداف العالية . وليس شك فى أن كل إنسان يستطيع أن يرقى شخصيته وينميها ويجعل لنفسه المكانة التى تؤثر الأثر الناجع فى بيئته وأحواله . ويجب أن نذكر أن الكلام عن الشخصية الناجعة يعنى فى النهاية تحقيق النجاح للشخص نفسه .

وهناك تفاصيل أخرى للعامل الشخصى فى النجاح . فإن للعادات أثرا كبيرا فيه . وكلنا يعرف أثر العادات السيئة مثل التبذير والمقامرة والشراب . ولكن هناك عادات حسنة

تمى الشخصية وتقوى الصحة وترق الذهن . فان الشاب الذى تعود انتظار التسلية والراحة فى بيته لأن له فيه مكتبة أو هواية قد كفل لنفسه بذلك حياة هادئة تقيه من الانغماسات السيئة كما كفل لنفسه رقيا مطردا يساعده على تحقيق النجاح .

و " الاتجاه " أو الميل أو النزوع هو نوع من العادات الكامنة التى لا تنشط من عقالها إلا فى ظروف خاصة . وهـذا الاتجاه إنما تكونه الثقافة والاجتماع . فإن كانت ثقافتنا محصورة فى مجلة مصورة تعالج القيل والقال، وان كان اجتماعنا هو عبث وتهريج فان اتجاهاتنا ونزعاتنا لن تكون بحيث تخدمنا فى الأزمات والفرص . وهنا عامل شخصى للنجاح لا شك فيه لأننا نستطيع أن نختار ثقافتنا وأن نغشى المجتمعات التى نحب ونتجنب تلك التى نكره .

وعامل شخصى آخر للنجاح هو النمو . وقد يكون نموا حرفيا تزداد به دقة العمل الذى نؤديه أو تزداد به معارفنا تعمقا وتوسعا فيزداد عملنا تحسنا ونموا . والشاب الذى ينمو يفكر فى ألوان مختلفة من النمو تتفاوت مراتبها . فهناك النمو المالى والنمو الحرفى ونمو الصحة أو الذهن بل النمو الاجتماعى . فإن كل هذه بعض عوامل النجاح وجميعها شخصية . ويجب الا نهمل هنا الالتفات الى النمو العائلى الذى هو بعض النمو الاجتماعى . فان كل نجاح مهما كبرت قيمته يعد فشلا عظيما اذا كنا نخيب فى تاليف العائلة الحسنة . بل إن هذا هو مايقع كثيرا . فان الرجل الناجح فى عمله الخائب فى بيته لا يلبث أن يرى هـذه الخيبة قد انتقلت الى متجره أو مصنعه لأن ذهنه مشتت ونوازعه متناقضة متصارعة . ولكن العكس هنا ليس صحيحا فإن الإنسان قد يفشل فى عمله ولكنه ما دام ناجحا فى عائلته فان الطمأنينة البيتيه تعيد اليه اتزانه وتحقق له النجاح فى العمل . أى أن اتزان العواطف فى البيت يؤدى الى اتزان العمل فى المكتب أو المتجر أو المصنع .

والنمو شرط أساسى لكل نجاح . وهو يتطلب التزيد من الثقافة والترقى فى والاجتماع واختيار أفضل الاصدقاء وضمان الطمأنينة العائلية والنمو فى تجويد الحرفة . وأيضا يقتضى أن تكون لنا مثليات وأهداف كأنها البوصلة التى توجهنا حتى لا نتسكع فى الحياة أولا ننساق وننِدفع كأن ليس لنا دافع شخصى وإرادة موجهة .

والواقع أن هذه الأهداف وهـذه المثليات هى التى تكون أرقى الشخصيات بحيث يكتسب الانسان منها قيمة رمزية يعرف بهـا ويدل وجوده عليها . فكأنه يجسم فضيلة أو يوجه تيارا او يعين مغزى . فنحن نلجأ اليـه للنصيحة ونستمد منه الارشاد ونذكره فى الأزمات. والنجاح هنا هو بعض هذه الشخصية وليس كل شىء فيها. ولكن هذه الأهداف أو هذه المثليات تحتاج الى دراسة العمر فى يقظة القلب والذهن .

وخلاصة القول أن كثيرا من النجاح يعزى الى البيئة الأولى التى يتلقاها الطفل ثم الصبى ثم الشاب من بيت أو شارع أو مدرسة ، وهذا الى تراث بيولوجى أو اجتماعى . وليس له فى تغيير ما اكتسب من هذه البيئة أو هذا التراث إلا أقل الحيلة فى الاصلاح اذا كانا سيئين. ومن هنا تبدو تبعات المجتمع فى تكوين الفرد . ولكن بعد ذلك ، أى عندما يتطور الصبى الى الشاب يشرع العامل الشخصى فى التأثير فى النجاح أو الخيبة. فهناك عادات تؤدى الى الصحة التى هى أهم عوامل النجاح الشخصية . ثم هناك الأخلاق من التزام للفضائل وتجنب للرذائل كما أن هناك أيضا عادات أخرى كاتخاذ هواية أو التعلق بثقافة . وهناك النمو الذى لا يكون بدونه نجاح ممتاز ونعنى به النمو الخلقى والنمو الاجتماعى والمالى والعائلى . وأخيرا نجد أن الشخصية الناجحة تؤدى الى النجاح . وأرقى الشخصيات هى تلك التى تتجه نحو مثليات وأهداف عالية ما

سلامه موسى

العبقرية المغمورة

عمد الدكتور تيرمان السيكلوجى الأمريكى إلى تجربة تستحق الالتفات فى معنى الذكاء والعبقرية والعناية بهما . فقبل ١٩ سنة اختار من بين آلاف كثيرة من طلبة الجامعات ١٥٠٠ طالب اتضح من امتحان ذكائهم أنهم فى صف العبقريين أى يزيد معدل ذكائهم على ١٥٠ (المتوسط هو ١٠٠) .

فلما مضى على تخرجهم من الجامعات نحو١٩ سنة عاد فبحث عنهم وتعرف إلى أحوالهم فوجد أن ٢٥ فى المائة كانوا متفوقين كل التفوق ناجحين يحصلون على ربح أو مرتب ضخم و ٥٠ فى المائة على مستوى متوسط من النجاح ، و ٢٥ فى المائة لم يحققوا أى نجاح .

وقد رجع إلى هؤلاء الخائبين فتحرى أسباب خيبتهم ووجد أن الوسط العائلى الأول كان سيئا . أى لم يجدوا فيه التوجيه الأخلاق والفنى والاجتماعى الذى يعمل للنجاح. فهؤلاء الأذكياء نشأوا فى بيئة سيئة أثرت فيهم سائر أعمارهم. ومع أن الرأى السائد أن الذكاء موروث فإن مما لا ينكر أن للشخصية أثر فى النجاح . والشخصية كلها تقريبا ثمرة البيئة . فاذا كانت هذه البيئة سيئة مدة الطفولة فإن الذكاء تنقص قيمته بل قد تنعدم .

الخطوط الرئيسية للإصلاح الاجتماعي

بقلم الأستاذ محمد زكي عبد القادر

يظهر أن فى البيئة المصرية بعض الانحرافات الخاطئة فى فهم الإصلاح الاجتماعى . ويظهر أن بعض هذه الانحرافات سيظل زمنا آخر . وليس فى ذلك ما نخافه ، فإننا نمر بمرحلة ضرورية قبل أن يثبت الإصلاح الاجتماعى فى أساسه الصحيح وعلى قواعده الواضحة . ومن المؤكد أن المسائل الاجتماعية أخذت تستغرق جانبا كبيرا من اهتمامنا وبحثنا منذ انتهينا الى إقرار العلاقات بيننا وبين بريطانيا بمعاهدة سنة ١٩٣٦ . ففى هذا التاريخ كانت السياسة تكاد تكون شغلنا الشاغل . كانت تشغل الحكومات والجماعات والأفراد ، وكان أثرها واضحا فى كل شىء . كانت تطغى على مناحينا الاقتصادية والاجتماعية ، وينحرف نحوها تفكيرنا وعملنا ، سواء أردنا أم لم نرد . فلما انتهى الأمر بمعاهدة سنة ١٩٣٦ خف اشتغالنا بها ، وأخذت مشاكلنا ومناحينا الأخرى تبدو ، وتحتل مكانها الجدير بها . بدأنا نفكر فى شؤوننا الاقتصادية والاجتماعية وكثر البحث وتنوعت أساليبه ولم يقتصر هذا التحول على الشعب ، بل شمل الحكومة أيضا . ومن يراجع الميزانيات المصرية فى سنوات ١٩٣٧ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩ و ١٩٤٠ يجد أثر هذا التحول بارزا .

ثم جاء إنشاء وزارة للشؤون الاجتماعية تأكيدا رسميا لأهمية الإصلاحات الاجتماعية ، وترديدا للرغبة العامة الشاملة فى أن تأخذ هذه الإصلاحات طريقا عمليا . ولو لم تنشب الحرب الحاضرة ، لأصبح برنامج الإصلاح الاجتماعى أهم برنامج للحكومات بمختلف ألوانها ونزعاتها الحزبية غير أن نشوب الحرب وإن حال دون القيام بكثير من الإصلاحات الاجتماعية الضرورية فإنه لم يحل دون التفكير فيها ، ودون بحثها ودراستها .

ونحن نخطئ فى بعض الأحيان فى فهم جوهر الإصلاح الاجتماعى . فبعضنا يحسبه الإحسان وجمع الأموال من الأغنياء وإنفاقها على الفقراء ، وبعضنا يحسبه إنشاء الملاجئ وإطعام صغار التلاميذ وفريق يراه فى جمع المتسولين والمتشردين وإقصائهم عن أنظار الناس . بل لقد سمعت من بعض الافراد أنه كان يحسب حينما أنشئت وزارة الشؤون الاجتماعية أنها ستقدم النقود للمحتاجين والمعوزين .

ولا ضرر ، كما قدمت ، فى أن تدور أمثال هذه الأفكار فى الخواطر . فهى وإن أخطأت فهم الإصلاح الاجتماعى فى وسيلته ، فإنها لم تخطئ فهمه فى غايته . وإثارة مسائل الإصلاح الاجتماعى وطرحها للبحث العام كسب لقضية هذا الإصلاح نفسه . فان أول مراتب العمل

التفكير والبحث والاقتراح . وقد تساءل الكثيرون ماذا صنعت وزارة الشؤون الاجتماعية ؟ إن الفقر والمرض والجهل — هذه الشرور جميعا — لا تزال كما هي ، وها قد مرت على إنشاء الوزارة سنتان . وقد نسي هؤلاء المتسائلون أنه اذا لم يكن لهذه الوزارة من فضل إلا أنها تثير البحث في الإصلاح الاجتماعي ، ويثبت وجودها رمزا على الحاجة الملحة اليه لكفى ذلك تبريرا لوجودها . ثم إن الظروف التي انشئت فيها والمصاعب التي يواجهها العالم منذ نحو عامين قد عطلت كثيرا من المشاريع ، ومشاريع الإصلاح الاجتماعي بالذات ، ليس في مصر وحدها ولكن في كثير من بلاد العالم .

على أن هذا استطراد ، فلنعد الى موضوعنا الذي قصدنا إليه في هذا المقال ، وهو : ما هي الخطوط الرئيسية للإصلاح الاجتماعي ؟ ما هي المبادئ العامة التي تقوم عليها فكرته والأهداف التي يرمي اليها ؟

ويمكننا في الرد على هذا السؤال أن نقرر ما يلي :

(١) أن الدولة الحديثة مطالبة في عرف رجال الاقتصاد والاجتماع ، أن توفر لكل القاطنين على أرضها مستوى مناسبا من المعاش . عليها أن تكفل لكل منهم طعاما صحيا ومسكنا صحيا ، بل إن عليها أيضا أن تكفل له الوسائل للهو والتسلية في أوقات الفراغ .

(٢) وقيامها بهذا الالتزام لا يعني أن تتبرع لهم بالمال أو أن تجمعه من طريق الإحسان ثم تعطيه لهم ، ولكن معناه أنها مطالبة بأن تهيئ لكل فرد عملا يدر عليه من المكسب ما يكفل له المستوى الإنساني . والمستوى الانساني المقصود ، هو المستوى الذي ينبغي أن يعيش فيه رجل متمدن في أمة متمدنة .

(٣) يقرر كثير من الكتاب أن الدولة ، وقد سمحت بأن يولد الطفل على أرضها ، قد التزمت التزاما ضمنيا بأن تكفل له هذه الحاجات التي قدمنا ، وأن تكفل له الحصول على قسط من التعليم العام يجعله صالحا أن يعيش في بيئة متمدنة .

(٤) وهذا الأساس هو الذي بني عليه التعليم الإلزامي .

(٥) ما دامت الدولة ملزمة بأن تكفل للفرد المستوى المناسب من المعيشة ، فانها ملزمة بأن تعفي من الضرائب دخل الفرد اذا لم يزد على الحد الذي يسمح له بأن يستمتع بهذا المستوى من المعيشة . ومن هنا كانت الإعفاءات المقررة في تشريعات البلاد المتمدنة لذوي الدخل الصغير من كل أنواع الضرائب .

(٦) إن وحدات الدخل الأولى تحتاج في الحصول عليها الى مجهود شاق . ولذلك فإنها يجب أن تعفى من الضريبة أو أن تخفف عليها ، ثم تأخذ الضريبة في التصاعد كلما زاد الدخل . فأساس الضريبة العادل هو نسبة التضحية التي يشعر بها الفرد في دفعها .

(٧) الدولة ، كما قدمنا ، مطالبة بأن تعطى لكل من يطلب عملا الفرصة له . فإذا لم تستطع أو كان المواطن عاجزا عن العمل لضعف صحته أو لإصابته بعاهة أو لكبر سنه ، التزمت الدولة بإعانته . وهذا هو الأساس الذى تعطى بمقتضاه الإعانات فى انجلترا وغيرها من الدول لذوى العاهات والمسنين والمتعطلين عن العمل وهذه الإعانات تعطى باستظام وفى كل شهر . وهى بعيدة كل البعد عن أن تكون إحسانا ، بل هى حق أساسه المبدأ الذى تقدمت الإشارة اليه .

هذه هى الأسس الرئيسية للإصلاح الاجتماعى . وهى تحتاج بطبيعة الحال الى مال ، ومال كثير . والدولة هى المطالبة بتوفيره ، وهى قادرة على ذلك بما لها من الولاية العامة وبما تملك من سلطان فى فرض الضرائب وتحديد نسبتها . ويلاحظ أن تحقيق هذه الأغراض يرتبط ارتباطا وثيقا بقدرة الأداة الحكومية وحسن تنظيمها وكفاية القائمين على أمرها فى معالجة شؤون السياسة والاقتصاد واستنباط الموارد للثروة العامة وزيادة الدخل القومى ، وتوجيه سياسة التعليم ، وصيانة القومية ، وكفالة ازدهار الصناعة والتجارة .

محمد زكى عبد القادر

" المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف ، وفى كل خير . احرص على ماينفعك واستعن بالله ولا تعجز . وإن أصابك شىء فلا تقل : لو أنى فعلت كذا كان كذا ولكن قل : قدر الله وما شاء فعل فإن " لو " تفتح عمل الشيطان .

حديث شريف

روح الكفاح والخشونة

وقاية من الانحلال وحافز إلى الكمال

الحياة فى جميع أطوار نشوئها وارتقائها جهاد وصراع ؛ البقاء فيه للأصلح ، والغلبة للأصبر على الكفاح ، ولم تكن — ولن تكون — متاعا سهلا ، ولذة قريبة ؛ ولن يكون الترف فيها وقلة الصبر على المكاره دليل نهضة ، أو حافزا الى كمال .

تلك حقيقة تؤيدها الطبيعة ، ويؤيدها التاريخ القديم والحديث على السواء ؛ فالنبتة الخشنة مكتوب لها الحياة مهما اشتدت عليها عوادى الطبيعة وحرمتها الماء والغذاء ، وقد تنبت وتشتد وحولها الهجير والصحراء ؛ والأمم الفتية المخشوشنة التى درجت على الحرمان تتغلب دائما على الامم المترهلة المترفة التى ألفت اللذة والمتاع .

فالعرب فى التاريخ القديم لم يقهروا الفرس ، لأنهم أكثر مدنية وأعظم موردا أو أكثر جندا ، ولكنهم غلبوا لأنهم أمة فتية خشنة ، ولأن خصومهم شعب مترف ناعم ، وما كان الصوم الذى فرضه الإسلام إلا نوعا من المرانة على تقوية الإرادة وتعود الحرمان والصبر على الجوع والعطش ، تمهيدا للجهاد ، وتقدمة للأهوال ، وابتلاء بالحرمان الإرادى قبل الحرمان القهرى فى الميدان .

والالمان لم يغلبوا الفرنسيين فى التاريخ الحديث ، إلا لأن هؤلاء أسرفوا فى المتاع والرفاهية ، فعز عليهم الصبر فى المكاره ، ولانت مفاصلهم عند الصدمة الأولى ؛ وأولئك مرنوا على الحرمان والخشونة ودربوا على الصعاب والشدائد ، وقيل لهم : إن للحياة غاية غير الطعام والشراب ، وغير المتع المنوعة للعقول والنفوس .

وحسب الناس ممن يأخذون بالظواهر أن فى الألمان قوة قاهرة لا تغلب ، ولا يقف فى وجهها أحد ؛ وأن كل أمة — مهما عظمت — ستذوب تحت أقدامهم كما ذابت فرنسا ؛ حتى إذا اصطدموا بشعب آخر ذى طبيعة صلبة وأعصاب متينة لم يذب ولم يتخاذل ولكنه استقبل العاصفة على غير استعداد ، استقبال الواثق الصابر المكافح ؛ لأن أعصابه و إرادته قد مرنتا من قبل فى ساحات الألعاب الرياضية وفى صراع البيئة الطبيعية وعادات البيئة التقليدية على نوع من المقاومة وضرب من النزال .

وأيا كانت النهاية ، فان يكتب التاريخ أن انجلترا خارت عزيمتها لدى الصدمة الأولى كما خارت عزيمة فرنسا المريضة المنحلة ، ولن يغلب الانجليز فى ميدان الأخلاق ، وفى معانى الشرف والكرامة والبطولة ، فلو لم يكن لهم إلا بطولة لندن و بليموث وكفنترى لكفاهم ذلك شهادة أمام التاريخ .

قصدت من ذلك كله إلى القول بأن روح الكفاح والخشونة ضرورى لكل فرد يريد الحياة ، ولكل شعب يحب البقاء ، والحياة والبقاء لا يستحقان الذكر إن لم يكونا لا تقيين بالإنسان الحر الكريم .

ولعل هذه الروح لا تنقص أحدا كما تنقص المصريين فى هـذه الأيام ، وفى كثير من فترات التاريخ ، فالطبيعة والعراقة كلتاهما عملت على إضعاف هـذه الروح الضرورية للحياة فى الشعب المصرى : الطبيعة سهلة سمحة كريمة ، لا تحوج إلى الجهد الشديد ولا الى الكدح المتواصل ، فالنيل يفى كل عام بلا جهـد إنسانى مقصود ، والتربة تنبت النبات فى وفرة وفى يسر كذلك ، والسماء صافية صحوك توحى بالهدوء والاطمئنان ولا ترسل عواصفها هوجاء ولا رعدها مزمجرا ولا برقها مخيفا ولا سيولها جارفة ، فلا ضرورة للحذر ولا الاستعداد .

هذا كله من ناحية ، والعراقة القديمة التى جعلت من الوادى مهد المدنية وموطن الثقافة ، من ناحية أخرى . فالخضوع لسلطان الدولة المتوطد عشرات القرون ، والأمن الذى تهيئه الدولة الموطدة ، كلاهما يضعف شرة النفوس ، ويوحى بالدعة والسكون . وتلك نعمة ونقمة فى آن .

ومن هنا عملت الطبيعة الوديعة الناعمة التى لا تثير فى النفس روح الكفاح أو الاستعداد وعملت التربية والبيئة الاجتماعية التى توحى بالاطمئنان والخضوع والاستسلام ، على هـذه الحالة التى نشاهد فيها الشعب المصرى الآن : دعة رخية ، وميل الى المتاع السهل ، ونفور من الجهد والكدح ، وهرب من تحمل التبعات ، وجزع لأتفه المكاره ، ونفور من التكاليف ، وحب للأمن بأفدح الأثمان ، حتى ليكاد ينطبق على الغالبية قول القرآن الكريم " وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ " !

ولكننا فى عصر لابد فيه من تعلم صناعة الموت لضمان الحياة ، ولابد فيـه من الحرمان الطويل لإدراك المتاع ، ولابد فيه من الكدح الشاق لنيل الراحة ، عصر لا يصبر على الوادعين المترفين ، ولا يطيق المترهلين الخاملين ، ولا يرحب إلا بالفلاظ الشداد !

فيلبنى ، لكى نعيش ، أن نستعيض عن نقص الطبيعة والعراقة بوسائل صناعية فى التربية ترد إلينا شيئا من الخشونة الواجبـة ، بل من التماسك الأولى فإننا نكاد نتلاشى من الميوعة ، ونتداعى من الرفاهية ، وتتهالك من النعومة ، بين الكادحين العاملين فى شظف الحرمان .

وإذا كان الألمـان قد احتاجوا الى فرض الحرمان على أنفسهم وإلى التكاليف الشاقة فى تربيتهم ، وهم سلالة قبائل خشنة كالتيتون والهون . فما أحرانا نحن أن نفرض أضعاف ما فرضوه لنقاوم رخاوة الطبيعة ، ودعة العراقة ، وآثار الاحتلال المطويل .

ووسائلنا الى التربية الجديدة الواجبة هى :

(أولا) الألعاب الرياضية وألعاب الفروسية ، بصفة عامة ، والألعاب الخشنة منها بصفة خاصة ، فنحن أحوج ما نكون الى الروح الرياضية فى أخلاقنا وأجسامنا ، والى تعود الخشونة فى الألعاب الخشنة منها كالملاكمة والمصارعة والحركات الخطرة . نحن فى حاجة الى أن نتعود كيف نَغلب ونُغلب ثم نصمد بعد ذلك للعب من جديد ؛ وإلى أن نتأكد أن اللكمة أو الصرعة لا تقضى علينا القضاء الأخير ، وكلما خشنت الالعاب التى نمارسها كان التعويض فيها أكبر من نقص الطبيعة والمدنية العريقة .

نحن فى حاجة الى سواعد مفتولة وسيقان مشتدة ، تقاوم هذه النعومة التافهة التى درج عليها شبابنا الحديث ، وتحتقر اللطافة المصنوعة التى تكاد تتخاذل فى الوقفة والمشية والإشارة والحديث ، وتزدرى العطور والزينة وتصفيف الشعور التى تقذى بها العيون فى المجامع والطرقات .

نحن فى حاجة إلى الشـــباب الرياضى المترفع عن سمات الأنوثة ، المتعالى على مظاهر النعومة ، الصحيح الجسم والنفس ، المدرب على الصراع والنضال ، المتحفز للكدح والنزال ، الشاعر بأن الرجولة الواضحة هى أثمن ما يزين الرجال .

واللعب الرياضى لا يكفى مالم تتوافر له الروح الرياضية ، فالخلق " الاسبور " هو الذى ينقصنا فى تصرفاتنا اليومية ، ذلك أننا اكتفينا بالحركات الجسمية نؤديها ، ولم نعن بالملاءمة بينها وبين النفس الباطنة كما صنع الانجليز ، فلم نكسب من الرياضة إلا حانبها التافه الرخيص .

(ثانيا) الإقلال من الترف ولو هيأته لنا وسائلنا المـادية ، فالحرمان الاختيارى صمانة على الحرمان القهرى ، ونحن فى عصر مفاجآت وتقلبات رهينة الأيام والليالى ، بل رهينة الساعات واللحظات ؛ فينبغى أن نقاوم فى نفوسنا حب الاستمتاع ولذة الوجدان ، ونفرض عليها ضروبا من الخشونة أكثر مما تفرضه الظروف الراهنة ، تربية للمقاومة ودربة على الصبر . ولنا فى روح الدين أسوة حسنة ، فالصوم كما قلت تعويد على المشقة وإعداد للحرمان وتمكين للمقاومة وتربية للرجولة . ونحن لا نريد أن نفتح الممالك ولا أن نؤلف الامبراطوريات ، ولكننا نريد الحياة الكريمة والوقوف أمام التيار الجارف من الخشونة العارمة .

أعرف ناسا أهم كوارث الحرب الحاضرة فى نظرهم حرمانهم من المصـايف فى صيف هذا العام ! لطف الله بهم . فماذا عساهم يصنعون لو كتب عليهم القتال فى هجير الصحراء ، ولو جىء بهم من الأصقاع الشمالية الباردة إلى جهنم الدنيا وراء الحدود المصرية ؟ كما يصنع الألمـان والانجليز على السواء ؟ !

هؤلاء سبة للرجولة ، ووصمة فى جبين الوطن يحسن بها المحو والزوال !

(ثالثا) تطهير الغناء والموسيقى والمسرح والسينما من هـذه الروح المريضة الذليلة التى

تسودها جميعا . فإن المذياع وحده ينقل إلى أسماعنا فى البيوت والطرقات والمقاهى من التميع والتكسر والدغدغة والتخنث مايكفى لتخدير أشد الأعصاب حماسة، وأكثرها صلابة .

هاتوا لى أقوى جيش فى العالم ، أرددّ على سمعه بضعة أيام فقط شيئا مما يذاع فى مصر من الأغنيات المريضة من أمثال : "ولما سلمت عليه وخدت إيدك فى اديه" أو "ميلت بختى فى الحب يختى" أو "راضى بلومه وكلامه ولو آنى مظلوم معاه" أو " يالوعتى يا شقايا يا ضنى حانى ... " إلى آخر هـذا الغناء المفروض علينا بالليل والنهار ، وأنا كفيل أن يفت فى عضد هـذا الجيش ، وأن تصنع به هذه الدغدغة ما لا تصنع وسائل الدعاية كلها من الوهن والفتور ، وأن يستريح ويحس واضعا يده تحت خده مستسلما لخيالات المخدرات ودموع الشجو والأسى !

هؤلاء المطربون والمطربات فى مصر يقتلون الشعب خفقا وذوقا ، وهم فى مأمن من القانون ، بينما هذا القانون يعاقب من يذيعون أخبارا من شأنها أن تحدث الذعر أو تثبط العزائم ، ولا شىء فى الدنيا يقتل الرجولة ويميت الهمم ويرخى العزيمة ، ويشيع الانحلال والميوعة ، كهذه الأغانى التى نرغم على سماعها بالليل وبالنهار .

إننى لأعجب كيف بقى فى مصر بعض ذوى الأعصاب المتينة ، وبعض ذوى الأذواق السليمة ، وكيف بقى شىء من مظاهر الرجولة وشىء من علائم الكرامة ، وهذه الأغانى تسرى فى دم الشعب كالسموم ، وتحقنه كالمخدرات .

ولو كان لى من الأمر شىء لعاقبت هؤلاء المطربين والمطربات ، بتهمة العمل على بث روح الضعف والوهن فى الجمهور ، أو لقدمتهم هدية بخنود الأعداء يغنون لهم ويطربونهم فيفتون فى أعضد همم ، ويسلبونهم الحماسة واليقظة ، ويتركونهم سكارى كمدمنى الحشيش والأفيون !

(رابعا) دراسة سير الأبطال والعظماء فى التاريخ المصرى خاصة والتاريخ العالمى عامة فى مرحلتى التعليم الابتدائى والثانوى ، ودراسة كفاح الشعوب وأمثلة بطولتها ، فاستجابات الأطفال والمراهقين لهذه المثل استجابات قوية عميقة الأثر فى نفوسهم .

(خامسا) وأخيرا يجب أن يكون التدريب العملى على الشجاعة من جانب وعلى الخشونة والكفاح من جانب آخر جزءا أساسيا من برامج التربية فى البيت والمدرسة ، فالتجربة العملية هى الكفيلة بغرس هذه الروح ، إذ التصرف ثمرة العادة أكثر من كل شىء آخر .

يجب إذن أن يمحى ذلك التدليل الذى نراه فى كثير من البيوت للأطفال ، فهـذا التدليل ليس من مصلحتهم فى شىء ، والحرمان من بعض الرغائب رصيد يتجمع فى الإرادة والخلق ، فينفق منه الفرد فى مستقبل الحياة ، وتنفق منه الأمة فى مستقبل الأجيال ما

"س . . . "

نجاح التعاون الزراعى

والسبيل إليه بتأمين الماشية

تعد حركة التعاون من الحركات الميمونة فى عصرنا الحديث . فإنها تنهض بالعامل والصانع والفلاح والمالك الصغير وتجعلهم يتفقون بمنتجاتهم أو مشترياتهم بحيث يحصلون فى الأولى على ثمن التجزئة للجملة و يحصلون فى الثانية على ثمن الجملة للتجزئة . فهم منتفعون فى الحالين . وذلك لأنهم سواء أكانوا منتجين أم مستهلكين يستغنون عن الوسطاء الذين يحصلون على أكبر مقدار من الكسب .

فالفلاح الذى ينتج الحبوب ومشتقات اللبن والأثمار والبقول والفراخ والبيض يبيعها فى العادة للوسيط أى التاجر الذى ينقلها من قريته إلى المدينة . وهذا الوسيط يشتريها بالثمن البخس و يبيعها بالثمن الباهظ ويحصل على فرق الثمنين . ولكن ضرر الوسيط لا يقف عند هذا الحد . لأنه وهو يبيع بالغلاء و يطلب على الدوام أعلى الأثمان يثبط المستهلكين عن الشراء فيكون لهذا التثبيط أثره فى الإنتاج . ولكن أعضاء الجمعية أو الشركة التعاونية التى يؤلفها الفلاحون مثلا أو العمال الأجراء أو المالكون الصغار يمكنهم بهذه الشركة أن يصلوا إلى المستهلكين مباشرة . وهم لذلك يستطيعون خفض الأثمان فيشجعون هؤلاء المستهلكين على الشراء كما أنهم أى العمال والملاك يحصلون على أثمان حسنة تشجعهم على الإنتاج الكثير . فيعم الرخاء فى الجهتين .

ولكن فائدة التعاون لا تقتصر على هذا الكسب فى البيع والشراء . فإن هناك فوائد لاتجنى إلا إذا استخدمت من أجلها مبالغ ضخمة من المال . وهذه المبالغ يعجز عنها الفلاح أو المالك الصغير بمفرده ولكنه يقدر عليها بمجموعه . كما أننا لا ننتظر من المالك الكبير أن يقوم بها لأنه مستغن عنها بريع الأرض قانع به لا يطلب المزيد .

مثال ذلك مشتقات اللبن ونقله طازجا الى المدن بعد تعقيمه بالوسائل التى لا تنقص ميزاته الصحية . فإن صناعة الجبن تحتاج الى خبرة فنية لا يعرفها غير المتخصص لها من خريجى الكليات الزراعية العالية . ونحن نرى أنه ترد الى مصر كل عام من الأقطار الاجنبية أنواع من الجبن مختلفة الطعم والنكهة يقدر ثمنها بمئات الألوف من الجنيهات و يعجز فلاحنا عن استخراجها أو ما يضارعها من اللبن المتوافر لديه . ثم هناك الثمار المختلفة وانتقاء سلالاتها

الحصة وتعبئتها وتجفيفها لكى تصل الى الأسواق الأجنبية . والابتكار التجارى فن يجهله الفلاح . وقد رأينا إعلانات فى المجلات الأمريكية عن الذرة تباع بقناديلها فى العلب وعن الزبدة تشتريها ربات البيوت معبأة فى علب القصدير لكى يفطر عليها أعضاء البيت لميزاتها الطبية. بل إن البامية تباع فى الصيدليات دواء للعدة. وكل هذا الابتكار التجارى يعجز عنه الفلاح.

وكذلك الشأن فى آلات الرى أو الحرث أو الحصاد . فإن الفلاح بمفرده لا يمكنه أن يشترى واحدة منها لغلائها ، ولكنه اذا اشترك مع غيره من الفلاحين أو صغار المالكين استطاع ذلك وانتفع بما تعود به هذه الآلات عليه من اقتصاد فى إنتاجه . فالشركة أو الجمعية التعاونية يمكنها أن تجد المال — الذى لا يجده الفلاح المنفرد — لتعيين المتخصص فى إنتاج الجبن الممتاز ، كما يمكنها تعيين المتخصصين لتجفيف الثمار أو تعبئتها للبيع فى الأسواق الأجنبية . وهذا الى الاستشارات المنيرة التى يحصل عليها أعضاء الشركة التعاونية فى اختيار السلالة الممتازة للدجاج أو البقر أو الجاموس أو البذور أو غير ذلك .

فالجمعية التعانية هى خير ما يمكن استنباطه لترقية أحوال الفلاح الاقتصادية فى نظامنا القائم . ونستطيع أن نتوسع ونبين الأعمال المختلفة التى تقوم بها الجمعيات التعاونية وهى تعد بالمئات ، فإن الجمعية التعاونية تصح أن تكون بنكا لحفظ الودائع وللتسليف بفوائد صغيرة ، كما تصح أن تكون شركة للتأمينات الصغيرة على الماشية أو على المحصول ، بل يصح أن تقوم ببناء المنازل . وهناك جمعيات للتأمين ، اشتركت فى حركات ثقافية كان منها زيادة النور والمعارف بين أعضائها .

والان نتساءل : إذا كان هذا بعض ألوان النشاط الذى تقوم به جمعيات التعاون وإذا كانت الأموال التى تملكها تحصى بالملايين بل بمئات الملايين من الجنيهات فى بعض الأقطار الأوربية والأمريكية ، فلماذا لم تتقدم فى مصر مع مضى المدة التى كنا نحسبها كافية للتعليم والتدريب ومع أننا جميعا نسلم بأننا فى ظروفنا القائمة لا يمكن أن نجد وسيلة أخرى للترقية الاقتصادية والفنية للفلاحين تفضل هذه الجمعيات التعاونية ؟

إننا نعتقد أن السبب فى ضعف حركة التعاون فى مصر يرجع الى أننا أهملنا الأسس التى تنبنى عليها مصالح الفلاح . فإن جمعيات التعاون عندنا أنشئت لأعمال مختلفة ولكنها تركت العمل الأصلى والمهمة الأساسية التى كان ينبغى أن تلتفت اليها ، نعنى تأمين الماشية. فإن فلاحنا لا يمكنه ان يمارس الزراعة بلا ماشية . بل هو لا يجد الطعام الذى يكفل له ولأولاده ولزوجته الصحة بلا ماشية ، فالماشية هى محور نشاطه الزراعى يحرث عليها أرضه ويروبها ويدرس بها قمحه ويستمد من روثها زرعه ومنها يحصل على اللبن الذى تستقيم به صحته ويدرأ به عن أولاده الأمراض . وحين تموت الجاموسة أو البقرة يخمد نشاطه الزراعى ويبقى متأخرا فى اقتصادياته وصحته الى أن تعود اليه الفرصة فيشترى ماشية أخرى . وليس شىء آخر عند

الفلاح يساوى الماشية فى القيمة . فإن الجمعيات التعاونية قد أنشئت عندنا لكى تشترى له البذور أو السماد أو الآلات الزراعية أو لكى تبيع له محصوله ، ولكن كل هذه الأشياء ليست شيئا يذكر فى وجدان فلاحنا إزاء الجاموسة أو البقرة الحلوب .

لذلك نحن نقترح اقتراحا فذا لنجاح الجمعيات التعاونية فى مصر نضمن به اشتراك مائة فى المائة من الفلاحين فيها. ونعنى مائة فى المائة وليس ٩٩ فى المائة لأننا نعتقد أنه لن يشذ واحد عن الالتحاق بها اذا أخذ برأينا الذى لا نبنيه على المنطق فقط ، بل على الاختبار الطويل لحال زراعتنا وريفنا المؤسفة . وهذا الاقتراح هو أن يكون أساس الاشتراك فى الجمعية التعاونية فى الريف كله قائما على تأمين الجاموسة والبقرة بحيث اذا نفقت تؤدى الجمعية لصاحبها عشرة جنيهات فورا لكى يشترى غيرها ، وقد يكون قسط التأمين الذى يؤديه العضو فى الوقت الحاضر عاليا يبلغ نحو ٥٠ قرشا مثلا ، فاذا كان الأمر كذلك فان الحكومة يجب أن تساهم بنصف القسط مثلا نحو خمس أو ست سنوات ثم تنقص مساهمتها الى الثلث ثم تلغيها بعد نحو عشر سنوات حين تقوى الحركة وترتقى أحوال الفلاحين الاقتصادية .

ومتى وثقنا بأن جميع الفلاحين قد اشتركوا فى الجمعيات التعاونية فإننا نستطيع أن نشرع فى التوسع الاقتصادى لنشاطها . مثال ذلك : يمكننا أن نجعل دار الجمعية تتسلم قسط التأمين لبنا بدلا من النقد ، ثم نعين لكل جمعية كبيرة خبيرا يصنع الجبن فيحيل هذا اللبن الى قشدة وزبدة وجبن لا تباع فى أسواقنا فقط ، بل فى الأسواق الخارجية . ثم نرتقى من ذلك الى أن نجعل دار الجمعية — عن طريق موظفيها الخبراء — تتسلم الثمار والبيض والدجاج وتعطى البذور للسلالات الحسنة من الخضراوات والثمار ، بل يمكن الجمعية أن تتوسع فتقرض الفلاحين قروضا صغيرة بأرباح اسمية وتبنى المنازل وتقتنى الحمير والجاموس والثيران للقاح وتقيم المعارض الزراعية المحلية وغير ذلك .

وأساس كل ذلك ، أى الأساس الذى يكفل لنا مائة فى المائة من الفلاحين أعضاء فى هذه الجمعيات ، هو تأمين الماشية. وأنا أتحدى أى إنسان له أقل الخبرة بزراعتنا أن يخطئ هذا الرأى .

توجيه العلم الى خير البشر

وصفت هذه الحرب بأنها حرب علمية. وهذا الوصف صادق، فإن مافيها من معدات الدفاع أو الهجوم قد بنى على قواعد علمية دقيقة . لأن صنع المدفع أو القنبلة وتسديد الرماية يحتاجان إلى دراية وافية بالمعادن والهندسة والكيمياء والطبيعيات . وكذلك الطائرة تحتاج إلى كل هذه العلوم وإلى درس طبقات الجو . أما الغواصة فإنها مجموعة مجسمة من العلوم. وكذلك الطب والسيكلوجية مما تحتاج إليهما الحروب فى معالجة الجرحى وفى توجيه الدعاية التى أصبحت بعض أسلحة الحرب .

وكثير من الناس ما زالوا يعيشون فى بيئة ريفية كما كان يعيش أسلافهم قبل ألف أو ألفى سنة، وممارسة الزراعة لا تزال فى بعض أنحاء الصعيد لا تختلف بتاتا عما كانت عليه أيام الفراعنة ، ومع أن العلوم قد أغارت على الزراعة واستنزلت من الجو سمادا لها واستنبتت بذورا جديدة وسلالات جديدة، فإن من الممكن أن نجد إلى اليوم فلاحين يمارسون الوسائل القديمة ولا يكادون يتأثرون بالعلوم ، ولكن من غير المعقول أن تنجح حرب أو حتى يمكن السير فيها بضعة أيام بدون معاونة العلوم .

والحرب بطبيعة خطورتها وخطرها تعين الأذهان للكشف والاختراع، كما تهيئ العواطف للشجاعة والإقدام. ولذلك تكثر فيها المستكشفات والمخترعات. ولولا الحرب الكبرى الماضية لما نهض الطيران نهضته الكبرى. بل لولاها كذلك لما عرفت الأسمدة الكيمائية بانتشارها الحديث . لأن هذه الأسمدة (أى الأزوت) تستخدم فى صنع القنابل كما تستخدم فى تسميد الأرض. وعلى الرغم من الكوارث المفزعة التى أنتجتها هذه الحرب سوف تخرج منها بمكتشفات ومخترعات نستطيع أن ننتفع بها فى السلم . وقد ذكرت إحدى صحفنا أنه يصل الى وزارة الحرب البريطانية كل أسبوع نحو ألفى اختراع يدرسها عدد كبير من العلماء والفنيين باعتقاد أنه قد يكون بينها ما يصلح لزيادة المجهود الحربى البريطانى . وأن هناك تجارب يرجى منها أن تطير الطائرات فى طبقات الجو العليا أى على ارتفاع نحو ٨,٠٠٠ أو ١٠,٠٠٠ متر حيث لا تجد الطائرات غير أرق الهواء الذى تقطعه بسرعة تبلغ آلاف الأميال فى الساعة .

ولكن إذا كان هناك من يعتقد أن العلم قد جنى على الانسانية بخدمته لفنون الحرب فإنه يجب أن يذكر أنه خدم السلم أضعافا كثيرة وهذه الحرب القائمة على ما بها من فظاعة هى دون الحرب الماضية فى خسائر الأرواح وأفضل فى هذا للعلم أيضا ، لأن وسائل الدفاع تنتفع بالعلم كما تنتفع به وسائل الهجوم .

ومع أن العلوم تكتنفنا وتكيف حياتنا — وخاصة فى المدن — فإننا مازلنا منها على العتبة . وسوف يكون تأثيرها أكبر فى المستقبل . فاننا مازلنا نجهل شيئا كثيرا من هذا العالم المحيط بنا . ونحن نعرف منه القليل بعد القليل . ولكن المجهول أكبر من المعلوم ولعل الحال ستبقى كذلك إلى الأبد .

وفى هذا الصدد نذكر بعض المسائل التى يحاول العلماء حلها ولما يهتدوا الى حل لها . وقد ذكر تشارلس كيترنج — وهو وكيل شركة جنرال موترز — ٢٥ من هذه المسائل بعضها تنطبق عليه عبارة "غموض الأشياء الواضحة" ومن هذه المسائل :

١ — كيف نعالج البرد ؟

٢ — ما هو الاحتكاك ؟

٣ — لماذا يكون الزجاج شفافا والمعادن صفيقة ؟

٤ — ما هى المغنطيسية ؟

٥ — ما هى الكهربائية ؟

٦ — كيف يمكن استخدام المحصولات الزراعية استخداما علميا ؟

٧ — كيف تفكر عقولنا ؟

٨ — ما المناعة ضد الأمراض ؟

٩ — ما الطاقة ؟

١٠ — ما الفيتامينات والهورمونات ؟

هذه هى بعض المسائل التى لم تحل إلى الان كما يراها رجل مهموم باستغلال العلم لخدمة الصناعات .

والعلم هو وارث السحر والكهانة والعرافة . ولكنه يختلف فى عصرنا الحاضر عن سائر المعارف الانسانية بأنه ينهض على التجربة ولذلك يمكن التكهن بجميع العمليات العلمية لأنها تسير على تجربة مضبوطة . وهذا العلم هو وليد النهضة العصرية . وحين نقول إنه ينهض على التجربة نريد أن نؤكد اختلافه عن التفكير المنطق. فقد كان افلاطون مفكرا عظيما ولكنه لم يكن عالما لأنه لم يعتمد على التجربة . وليست اختبارات الحياة تجارب علمية لأنها منفصلة لا تتكرر كما أنها تتأثر بشخصية المختبر . أما التجربة فليست شخصية .

حدث سنة ١٧٧٥ أن أرسل جينر مخترع اللقاح الذى يستعمل الآن ضد الجدرى خطابا إلى العالم الانجليزى جون هنتر . فرد عليه هذا العالم بقوله :

" لماذا تفكر ؟ ولم لا تعمد إلى التجربة ؟ " .

هذا هو الروح العلمى . روح العلم هو التجربة وليس التفكير . أجل ليس العلم منطق الرأس وإنما هو منطق الرأس واليد معا أى منطق التجربة .

وإذا سلمنا بهذا التعريف أمكننا أن نتساءل : هل التاريخ علم ؟ هل الفلسفة علم ؟ هل الأخلاق علم ؟ هل الاجتماع علم ؟

إن كل هذه الأشياء لا تجرب ، ولكن هناك طريقا آخر يقارب التجربة ، وهو قدرتنا على التكهن ، فإننا نسمى " التجربة " علمية حين نستطيع التكهن بنتيجتها قبل الشروع فيها . وكذلك يمكننا أن نعد الأخلاق والفلسفة والاجتماع والتاريخ علوما إذا استطعنا أن نتكهن بها . بل إن أكثر الفلاسفة الأمريكيين وهو جون ديوى يقول بأن الفلسفة يمكن بل يجب أن تكون تجريبية كالعلم سواء .

وذكر الفلسفة يجرنا الى ناحية أخرى لبحثنا . وهى أن العلم فى ذاته قاصر أو محايد ليس له شأن بالخير أو الشر ، أى إنه ليس إنسانيا فهو يبحث ماهية الشيء ولكنه لا يبحث قيمة الشيء لأن القيمة هى اعتبار إنسانى لا شأن للعلم به . فتثبيت الأزوت من الجو عمل علمى ينهض على تجارب علمية محققة . ولكن استخدام الأزوت سمادا للأرض حتى تزيد غلتها أو قنابل للحرب حتى يقتل بها الناس ، هذا الاستخدام ليس من العلم وإنما هو من الفلسفة التى تعالج القيمة الإنسانية .

وإذن يحتاج العلم الى الفلسفة ، والعلم يكتشف ويخترع . والفلسفة تعين الاستغلال وتوجه الاكتشاف أو الاختراع .

ونحن فى عصرنا الحاضر لا نحتاج إلى العلم قدر احتياجنا بل احتياجا ملحا إلى الفلسفة . لأن علما بلا فلسفة هو شر عظيم إذا وقع فى أيدى المجانين . وهذه الحال قد دعت بعض الفلاسفة إلى دعوة العلماء إلى عقد هدنة — بضع سنوات أو أكثر — يكفون فيها عن الاختراع أو الاكتشاف حتى لا يستفيض العلم فيستفيض الشر .

ولكن هذا الاقتراح ليس وجيها ، لأن ما نعانيه فى الوقت الحاضر ليس تقدم العلم المفرط بل قصور الفلسفة المفرط . فإن الفلاسفة لم يعنوا بالمجتمع حتى ينمو فى أنظمته وأخلاقه واقتصادياته ويساير الرقى العلمى .

فالعالم الآن فى عطش محرق إلى فلسفة توجيهية تستغل الرقى العلمى لزيادة الرفاهية والصحة والثقافة والصداقة بين الشعوب .

السرقة عند الأطفال

بقلم السيدة زاهيه مرزوق

أثبتت التجارب العلمية أن السرقة ليست عادة وراثيـــة يتوارثها الأبناء عن الآباء ولكنها عادة يكتسبها الطفل من بيئته ومن الظروف التى تحيط به . والسرقة نقص خلق له قيمته وأهميته فى الحياة الاجتماعية ، فإذا اعتدى شخص على حقوق غيره عد مسئولا أمام المجتمع والقانون عن هذا التعدى وحوسب حسابا عسيرا عليه .

وقد شعر المجتمع من بدء نشأته بخطورة السرقة ونتائجها فسن القوانين لتأمين كل فرد على حقوقه وممتلكاته وأجمع المشرعون فى جميع العصور على ضرورة المعاقبة على السرقة وذهبت بعض الشرائع حتى الى قطع اليـد السارقة . والسارق يعيش مبغوضا من المجتمع منبوذا منه ولا مأوى له إلا السجون والاصلاحيات عساها تصلح من حاله أو تقى الناس شر اعتدائه .

و بالرغم من اعترافنا بخطورة جرم السارق وجريمة السرقة فإنا لا نزال نرى الآباء والأمهات وقد أهملوا منع كثير من المقدمات التى تتدرج بالطفل إلى تثبيت هذه العادة الدنيئة فى نفسه فالطفل الذى لم يعود التفرقة بين ممتلكاته الشخصية وممتلكات الآخرين فى المنزل لا يمكن أن ننتظر منه التفرقة بين ما له وما لغيره خارج الدائرة المنزلية . والطفل الذى يسمح له باستعمال ملابس أخيه أو لعب أخته أو ممتلكات أبيه أو أدوات أمه لا بد أن يختلط عليه أمره ولا يعرف واجبه فى المحافظة على حقوق غيره خصوصا وأن غريزة الامتلاك تبلغ عنده أشدها فى هذه المرحلة الأولى من مراحل نموه . والطفل إذا ترك لنفسه فإنه يريد أن يستولى على كل شىء ويستأثر به دون غيره فإذا لم نبدأ معه مبكرا فى إفهامه ما له وما عليه تمادى فى إشباع هذه الغريزة إلى الحد الذى يعده المجتمع سرقة .

ولا يمكن أن ننتظر من الطفل تقدير الظروف وفهم الأسباب التى من أجلها حرم عليه امتلاك بعض الأشياء وإنما يكفيه أن يفهم أنه ليس من حقه امتلاك أشياء لا تخصه وإذا خالف ذلك فانا نظهر عدم ارتياحنا لأعماله وعدم رضانا عنه وإذا عاد للمخالفة فانا نظهر غضبنا واستعدادنا لمعاقبته بأى وسيلة تؤثر فيه وتترك ذكرى عميقة فى نفسه . وتشجيع الطفل أو التساهل معه ولو فى أتفه الأمور ربما يكون السبب الأول فى تركيز عادة السرقة

فى نفسه . أعرف شابا فى الأرياف درج على السرقة وأصبح من كبار اللصوص بسبب تهاون أمه فى " بيضة " أحضرها لها لأول مرة من عشة الجيران ففرحت بها وأظهرت اغتباطها " لشطارة " ابنها فشجعه ذلك على الاستزادة من جلب الأشياء لها من أى طريق وكان ذلك الأساس الأول لجعله من أخطر اللصوص . فاذا حضر لك طفلك بشىء من الطريق فلا تفرحى به بل اسأليه ودققى من أين أتى به فاذا قال لك وجدته ملقى على الأرض تأكدى أولا أنه صادق فى ذلك ثم أظهرى تأثرك للشخص الذى فقده وقولى لطفلك ماذا يكون حالك لو فقدت شيئا عزيزا عليك ألا تحزن ؟ وكم يكون فرحك لو رد إليك؟ هيا يابنى ابحث جيدا عمن فقد ذلك الشىء ورده إليه وبذلك تكون قد أديت الأمانة وصنت حقوق غيرك كما تحب أن يصون الغير حقك .

وأول خطوة يجب ان نخطوها نحن الآباء والأمهات فى سبيل منع هذه العادة هى احترام حقوق الطفل فى ممتلكاته الخاصة من ملابس ولعب وأدوات وغيرها من الأشياء التى ربما اعتبرناها نحن الكبار ضئيلة القيمة بينما هى فى نظره فوق كل قيمة . وليس معنى ذلك عدم تشجيعه على إشراك أقرانه وزائريه الصغار معه فى اللعب بما يمتلك من ألعاب ولكن يجب أن يكون شاعرا دائما بملكيته لها وحرية التصرف فيها فلا نقدم على إعطاء شىء منها لأحد إلا إذا سمحت نفسه بذلك . أما إذا أرغمناه على شىء لا يريده فان ذلك يضعف من قيمة الملكية ويقلل من احترامه لحقوق غيره ما دام الغير يتعدى على ما يسميه حقوقه .

ومن الخطأ أن يتغاضى الوالدان عن حوادث السرقة البسيطة زعما منهما أنها حوادث عادية فعلى أساس هذه الأشياء التافهة يبنى الطفل صروح هذه العادة البغيضة : فعليك أن تحاذرى من التساهل مع طفلك إذا أخذ الحلوى بدون إذنك أو التقط مالا ليشترى به خلسة ما حرم عليه أو حتى إذا أخذ من ورائك رغيفا ليعطيه لنسائل .

فالطفل الذى يأخذ اليوم منك سوف يأخذ غدا من غيرك . والطفل الذى يستبيح منزله اليوم سوف يستبيح غدا منزل الجيران أو دكان البقال والطفل الذى تمتد يده إلى خزانة منزله لا يجد غضاضة فى مدها خارج المنزل . ومن الخطأ كذلك أن نضع فى طريق الطفل مغريات لا يقوى أمامها على التفكير فى ضبط نفسه وخصوصا إذا كان محروما من هذه الأشياء فالأم التى تحرم اللعب على طفلها ثم تضع أمامه الكور الملونة والأم التى تمنع طفلها من أكل الحلوى ثم تضع أمامه صندوق الحلوى مفتوحا يسيل له لعاب الكبار قبل الصغار والأم التى تحرم طفلها من شراء الأشياء ثم تضع أمامه النقود فى كل مكان ، هذه الأم لا يمكن أن تنتظر من طفلها أن يكون قديسا يقاوم الإغراء بالفضيلة ويقنع من لذة الحياة بالزهد فيها والبعد عن بريقها الذى يخطف الأنظار .

وكثيرا ما يكون حبنا لطفلنا ورغبتنا فى الدفاع عنه سببا مباشرا أو غير مباشر فى تماديه فى السرقة والتوغل فيها ، فعند ما نصطدم بخبر سرقته تأخذنا عزة النفس وسرعان ما نأخذ وظيفة الدفاع عنه بحق و بغير حق ونقف صفا واحدا ونتقلب من الدفاع عن المشتكى منه إلى الهجوم على الشاكى ونهال عليه توبيخا وتجريحا حتى يرتد عن اتهام طفلنا و إلحاق العار بنا ، وأحيانا يكون النضال بين الأم والوالد ، فالوالد إذا نما إليه خبر من هذا القبيل يأبى ذلك على طفله ويريد اتخاذ طريقة فى عقابه فتبرى له الأم وتدافع عنه قبل بحثها وتحقيقها أو حتى بعد علمها بخطئه فحبها الأعمى له وشفقتها الكاذبة عليه وجهلها بمصلحته كل هذه عوامل تقف فى سبيل تربية الطفل ورده إلى صوابه .

ومن الآباء من يتعدى حد الاعتدال فى تقدير ما يأتى طفله من مخالفات فتراه دهشا غاضبا متألما متأثرا لدرجة تفقده توازنه فيجعل من الحادث حكاية لا تنتهى ومن ذكراه شبحا يكرهه على ترديده أمام الجميع فتصبح الحادثة مضغة فى الأفواه يسمعها الطفل أينما يسير وتصبح عارا له فى كل مكان ويتمسك أطفال الشارع بروايتها فى كل فرصة ويتخذها رفاق المدرسة وسيلة لإغاظته ويلقبه الجميع "بالحرامى" ، ويتخذها الجميع سببا للتشكك فى كل أعماله والارتياب فى كل حركاته وسكناته والطفل فى وسط كل هذا لا يجد فرصة لإظهار استعداده للتكفير عن هذا الذنب الذى لا يغتفر والجرم الذى لا يعرف أحد لماذا ارتكب ، فإذا طال به الحال وزادت الحملة عنفا وثقل عليه تحملها ربما أدت به إلى اليأس وخرجت به عن طريق الصواب ، وفى هذه الحالة نكون قد ألحقنا بالطفل ضررا بليغا بدلا من محاولة إصلاحه ، وتلافيا لذلك يجب أن يضع الوالد نفسه فى مركز المحقق المدقق الوازن للأمور بميزان العدل والإنصاف وعليه أن يجتهد فى فهم ما يدفع الطفل إلى ما يأتى من مخالفات ويعمل على إفهامه بالحسنى أوجه الصعف فى خلقه ومساعدته بكل الوسائل المجدية على تقويمها وانتهاز الفرص لإسداء النصح له كلما دعى الأمر إلى ذلك .

وربما استعمل الطفل السرقة لإرضاء شهواته ورغباته بالرغم من معرفته أنها محرمة عليه وأنها جنحة فى نظر القانون والمجتمع فهذه العقلية الصغيرة ربما اشتهت شيئا لم يكن فى طاقة والديه المالية الحصول عليه أو ربما كان مصروفه الخاص لا يتسع لكل ما يشتهى أو ربما كان متسرعا لا يمكنه الانتظار حتى يدخر ما يكفى لشرائه وفوق ذلك كله فانه لا يجد رادعا عن إرضاء هذه الشهوة المتأججة فى نفسه فيصطر لسرقة ما يريد وربما يساعده الحظ فلا يكشف أمره فى هذه المرة ولا فى التى تليها وهكذا يسير خطوة خطوة إلى تثبيت دعائم السرقة فى نفسه ويتعود الاستهتار بحقوق غيره .

وقد تكون السرقة وسيلة من الوسائل التى يستعملها الأطفال لاشباع عاطفة أو وسيلة للوصول إلى شىء مرغوب فيه وليس حبا فى الشىء المسروق أو رغبة فى الاستيلاء عليه . ففى

حالة الطفلة "ف" نجد أن السرقة لم تكن إلا وسيلة لإشباع ميلها الى الانتقام من الأطفال الذين يسخرون منها و يمعنون فى إغاظتها ولقد كانت هذه الطفلة ضعيفة البنية متوسطة الذكاء عادية الخلقة وكانت تسرق الأشياء من أدراج بعض تلاميذ فصلها واستمرت على هذه الحالة شهرين وكانت لاتعترف أبدا بأنها هى المذنبة ولما جىء بها إلى العيادة السيكولوجية أنكرت فى أول الأمر أنها السارقة ولكن بعد حوار بسيط قالت بتأثر : مفيش حد بيحبنى ولا أعرفش السبب البنات بيغيظونى و يعيبوا على . أنا بسرق من دول بس علشان أغيظهم . وكانت الطريقة التى عبرت بها عن شعورها فى الانتقام غريبة فى حد ذاتها إذ أنها لم تستعمل الأشياء المسروقة بالمرة بل كانت إما أن ترميها أو تخفيها فى مكان لايصل إليه أحد. ومن الغريب أن هذه الطفلة كانت على علم تام بالنتيجة التى يصل إليها السارق وكان ذلك يدفعها إلى الحذر الشديد خشية أن يكشف أمرها ولكن حب الانتقام لنفسها دفعها إلى السرقة وحب الأخذ بالثأر كان هدفها الوحيد .

ولقد كان العلاج بسيطا فى حالة هذه الفتاة فعمدنا إلى إصلاح جسمها ومظهرها بالتغذية الصالحة و بالاعتناء بملابسها وهندامها حتى لايعيرها الأطفال بشكلها ونقلناها إلى مدرسة أخرى بين أقران لا يعرفون ماضيها . وبقليل من المساعدة فى أعمالها المدرسية رجعت الى حياة عادية سعيدة ملأى بالسلام والطمأنينة، وربما كانت الغيرة دافعا غير مباشر للسرقة و ربما تمر بدون ملاحظة الوالدين وذلك كما حصل فى حالة الطفلة "و" كانت تسرق كل ما تصل إليه يدها من غرف المدرسة أو أدراج الأطفال أو منازلهم حين زيارتهم، وقد لوحظ عند البحث أن الأشياء المسروقة لم تتعد ممتلكات الأطفال انفسهم وأن الطفلة لم تكن تحاول قط الانتفاع بهذه الأشياء بل كانت تلجا دائما الى اتلافها أولا بأول وقد اتضح من هذه الحالة أن الفتاة كانت محرومة مما يتمتع به رفاقها الأطفال من اللعب والملابس الجديدة وأن الغيرة دفعتها إلى سرقة الأشياء واتلافها حتى لايتمتع بها غيرها على مرأى منها .

وقد يقع الطفل فى عادة السرقة لمصادفة أو أثناء لعبه مع الجماعة وهنا يكون الشىء المسروق لا قيمة له ولكن لذة الشعور بالفوز على الجماعة الأخرى كانت عظيمة. رأيت بعض الأطفال يلعبون " عسكر وحرمية " فكان فريق منهم يسرق شيئا و يخفيه فى أماكن مختلفة ويمثل الفريق الآخر دور الشرطة فى البحث عن اللصوص فكان أفراد الفريق الأول يتفننون فى طرق السرقة وابتكار الأساليب فى اخفاء المسروقات بدافع حب الفوز على الفريق الآخر فوقفت برهة وتأملت فى نفسى كم من هؤلاء الأولاد ستتأصل فيهم عادة السرقة نتيجة لهذه اللعبة وهلا يمكن توجيه نشاطهم إلى طريق آخر ينفعهم و يزيد من صحتهم وثقافتهم؟ حقيقة إن حياتنا الاجتماعية فى حاجة ماسة إلى أندية للأطفال وملاعب يباشرها خبيرون قادرون على توجيههم وجهة صحية خلقية نافعة .

وربما لجأ الطفل للسرقة لا لشيء يعود عليه بل يعود على غيره كما حصل فى حالة الطفل " ش " الذى بلغ من العمر ثمان سنوات فكان يسرق من المنزل نقودا لشراء حلوى يوزعها كلها على أولاد فصله ، فما الدافع له على ذلك ياترى ؟ بعد بحث بسيط اتضح أن أخاه الأكبر منه قليلا أنشط منه فى الحياة الاجتماعية محبوب من الجميع ، ولديه أصدقاء كثيرون وهو لا يفتأ يفاخره بهذه الميزة و يعيب عليه قلة أصدقائه ويتخذ ذلك طريقا لإغاظته فبحث الولد عن طريقة يكثر بها عدد أصدقائه فلم يهده تفكيره إلا لطريقة الرشوة فلجأ إليها كى يكسب أكبر عدد من الأصدقاء والمريدين حتى يقف فخورا أمام أخيه الأكبر بما نال من نجاح فى جذب القلوب إليه . ولكن ما السبيل إلى إرضاء هذا الجيش من الأصدقاء والمصروف البسيط لم يتسع لكل هذا التبذير ؟ والجواب طبعا واضح لايحتاج إلى تفكير !!

وربما يلجأ الطفل الى السرقة للحافظة على مكانته وكرامته بين أقرانه : أعرف طفلا بلغ من العمر تسع سنوات وكان مثالا للأدب والأخلاق وكان أبوه على قسط كبير من العلم ولكنه كان لا يعتقد فى ضياع وقت الأولاد فى الرحلات المدرسية فكان يحرم ولده منها . ولقد قام فصل " على " بعدة رحلات ولكنه لم يذهب معهم لأن والده امتنع عن دفع الاشتراك وأخذ الأطفال يتساءلون عن سبب عدم ذهاب " على " معهم وأصبح الطفل فى مركز حرج حتى أنه اضطر الى سرقة قيمة الاشتراك من والدته ودفعه حتى لايقول الأولاد إنه عاجز عن دفع الاشتراك ، و بالرغم من دفع الاشتراك فانه لم يذهب فى الرحلة لأنه كان يعرف تماما أنه لا يمكنه الذهاب بدون علم والده وأن والده لا يمكن أن يأذن له ؛

زاهية مرزوق

من كلام الإمام على

أزرى بنفسه من استشعر الطمع ، ورضى بالذل من كشف عن ضره ، وهانت عليه نفسه من أمر عليها لسانه .

الديمقراطية الصحيحة

تسوى بين الجميع فى فرص النجاح

بقلم الأستاذ س . ق

تذهب بعض المذاهب المتطرفة إلى محاولة التسوية بين جميع الطبقات وجميع الأفراد ؛ فتصطدم بعقبة طبيعية لاسبيل إلى التغلب عليها ، وهى أن الناس جميعا ليسوا متساوين فى مواهبهم وقواهم الطبيعية ، فلا سبيل إذن للتسوية بينهم تسوية تامة فى مظاهر حياتهم الاقتصادية ، وكل عمل ضد الطبيعة مقضى عليه بالفشل والبوار .

أما الديمقراطية فلا تحاول هذه المحاولة الفاشلة ، ولكنها تعنى بتحقيق نوع آخر من المساواة بين أهل الوطن الواحد ، يزيل ما فى نفوس المتخلفين من حقد على السابقين فى ميادين الحياة ، وتمتاز به عن الدكتاتورية والبيرقراطية وعن المذاهب المتطرفة جميعا . تلك هى المساواة بين الجميع فى فرص النجاح ، بإعطاء كل فرد فرصة يظهر فيها مواهبه ، ويتقدم ويرقى بلا عائق من البيئة المحيطة به ، وبغير أن يقف مستوى طبقته أو بيئته دون ارتقائه أرفع المناصب ، ومنها رياسة الجمهورية فى بلد كالولايات المتحدة .

هذه السمة هى أولى سمات الديمقراطية ، وليس الدستور أو الحكم البرلمانى أو القوانين المنظمة لها إلا مظاهر لا تبلغ فى قيمتها الحقيقية ولا فى تقديرها عند الشعب ما تبلغه هذه السمة من التحقيق العملى لأغراض الديمقراطية الصحيحة ، والتى لا يعدلها فى هذا إلا المسئولية الوزارية وكون الشعب مصدر السلطات وشعوره بالسيطرة الحقيقية على تسيير دفة الشؤون العامة .

ومعنى التسوية بين الجميع فى فرص النجاح أن تتيح لكل فرد أسلحة النضال العامة وتزيل من أمامه العقبات المصطنعة من العرف والعادة ، وتجعل له الحق فى تولى كل عمل تهيئه له ثقافته واستعداده .

فالصحة حق طبيعى لكل فرد ، والتعليم إلى درجة خاصة حق من حقوقه كذلك وتولى المناصب والأعمال العامة والرقى فيها بمحض الكفاءة والجدارة حق ثالث معترف به . . . وهكذا .

وهذه هى التسوية المعقولة التى لا تعارض الطبيعة ولا الدين ، وهى فى الوقت ذاته واقية من المذاهب المتطرفة ، لأنها تطمئن الأفراد والجماعات على أنهم سينجحون وينالون نصيبهم بكدهم واجتهادهم ، وأن ليس هناك أمامهم من الحواجز والقيود ما يستدعى الحركات العنيفة لإزالته وتحطيمه .

* * *

وهنا نسأل : ما نصيبنا نحن فى مصر من هذه السمة الأصيلة فى الحياة الديمقراطية ؟

لدينا دستور كأرقى الدساتير ، وحكم نيابى منظم باللوائح والقوانين . ومن الوجهة النظرية ليس هناك ما يحول دون فرد وتولى أرفع مناصب الدولة وهى رياسة الحكومة ، أو دون تولى عمل من الأعمال الخاصة أو العامة فى حدود القانون .

ولكن الواقع غير هذه المظاهر ذلك أن وسائل النجاح فى الحياة ليست مهيأة للجميع ، على الرغم من أن المصريين متساوون جميعا أمام القانون ، وأمام نظم التوظيف والعمل الخاص والعام .

فالصحة التى هى حق طبيعى لكل فرد قد حرمتها ملايين كثيرة لأسباب لا يد لهم فيها ولا قدرة لهم على دفعها — والصحة أولى وسائل النجاح العملى فى الحياة كما تقدم — ذلك أن الفقر وانحطاط مستوى الدخل قد حرم الملايين التغذية الصحية المناسبة والمسكن الصحى اللائق والعلاج الضرورى فى حالة المرض ، كما أن نظام الرى والصرف الذى لم تلحظ فيه الناحية الصحية قد نقل جراثيم الأمراض المتوطنة إلى كل بقعة وصلت اليها المشروعات .

والتعليم الى درجة خاصة — وهو حق لكل فرد فى النظام الديموقراطى وهو كذلك وسيلة قوية من وسائل النجاح — قد حرمته الملايين أيضا بحكم الفقر وعدم القدرة على أداء نفقات التعليم ؛ أما التعليم الالزامى فلم يعم حتى اليوم ، وهو كذلك — باعتراف وزارة المعارف — لم يفلح فى مهمته ، ولو أفلح لبقى مع ذلك قاصرا عن الوصول بالمتعلم الى درجة تمكنه من الكفاح ، كما هو شأن التعليم العام فى انجلترا الذى يقرب من التعليم الثانوى عندنا وهو هناك بالمجان لكل من أراد ، أو التعليم الابتدائى والثانوى فى فرنسا وهو بالمجان أيضا .

كذلك يجوز أن نضيف الى مظاهر عدم التسوية فى الفرص بين الجميع أشياء ثانوية أقل شأنا من الصحة ومن التعليم ، مثل ما هو مقرر من تفضيل أبناء بعض الموظفين فى القبول بالمدارس والمناصب على جميع المتقدمين إليها كأبناء الضباط فى الحربية والبوليس وأبناء المستشارين الملكيين فى أقلام القضايا . فهذا امتياز ينافى روح الديموقراطية .

ولا أحب أن أضيف الى ما تقدم مظهر المحسوبية فى التوظيف والترقية ، وإهمال الكفاءات والمواهب ؛ فذلك مظهر كريه يجب القضاء عليه سواء فى النظام الديمقراطى أوسواه

من النظم ، وهو عيب من عيوب الخلق ، قبل أن يكون عيبا من عيوب النظم . ولكن يجب أن يحسب حسابه على كل حال . ففى بعض العهود كان نظام المحسوبية هو الأصل ونظام المساواة هو الاستثناء !

والآن نرجع الى حق الصحة وحق التعليم وحرمان ملايين فى مصر منهما ، مما يجعل المساواة فى الفرص معدومة تقريبا ، ويجعل النجاح فى الحياة العامة وقفا على فريق دون فريق ، ويرجع بنا الى الحكم البيروقراطى فى صورة من صوره .

فى انجلترا — كما قلت — يمكن كل فرد من التعليم العام بالمجان ، كما يمكن كل فرد من التمتع بالصحة العامة بسبب ارتفاع الدخل الفردى والتغذية الصحية ، وبسبب آخر هو وجود المستشفى المهيأ لقبول كل مريض يفد اليه وتقديم العلاج الوافى الصحيح له بالمجان فى المدينة والقرية على السواء .

وهل يستطاع فى انجلترا مالا يستطاع فى مصر ؟

قد يكون هذا صحيحا الى حد ما — فالدخل الفردى والقومى فى انجلترا مرتفع جدا بالنسبة لمثله فى مصر ، ولكن هذا لا يجعل من المستحيل أن نأخذ ببعض الأسباب ، وليس الذى ينقصنا هو هذا وحده ، بل ينقصنا أن نحس إحساسا صادقا بآلام الفقراء ، وأن نتغلغل الروح الديمقراطية فى دمائنا كتغلغلها فى نظمنا وقوانيننا ومظاهرنا .

فى انجلترا يتاح التعليم العام للجميع ، وتتاح المستشفيات الكاملة والعلاج الصحيح للجميع ، وتتاح التغذية الصحية والمسكن المناسب للجميع ، لأن السعداء يشاركون المحرومين ويتضامنون معهم فى الحياة .

هذا هو العامل الرئيسى الأول . فهناك الضرائب المتدرجة بنسبة الدخل ، وهناك التخفيف فى الضرائب على الضروريات وعلى السلع بوجه عام لأنها الضرائب التى يدفعها المستهلكون بصفة غير مباشرة ، مع التشديد فى الضرائب المباشرة على رءوس الأموال التى تدفعها طبقات خاصة .

فهذا التعليم العام المباح للجميع ، وهذه المستشفيات المجانية التى لا تفترق فى شىء عن المستشفيات الخاصة ، إنما تنفق عليها الحكومة والهيئات البلدية والقروية من تلك الضرائب المتدرجة التى يؤدى الفقراء أقلها والأغنياء أكثرها ، فيتحقق بذلك معنى التضامن الاجتماعى بين الطبقات والأفراد .

حقا إن مستوى الضرائب فى انجلترا مرتفع عما فى مصر بالنسبة للفقراء والأغنياء على السواء ، ولكن هذا الارتفاع بالنسبة للأولين ظاهرى فقط ، ذلك أنهم يستردون ما يدفعونه

ويزيدون عليه ، بإعفاء أبنائهم من النفقات فى التعليم العام ، وبتحللهم من نفقات العلاج لكل فرد فيهم إذ يجدون فى المستشفى المجانى من العناية ما يجده الأغنياء فى مستشفياتهم الفخمة .

ولنضرب لذلك مثلا : موظف فى مصر يتقاضى مائة وعشرين جنيها فى السنة ، فيؤدى عنها ضريبة نحو خمسة جنيهات فى العام . ويؤدى نفقات تعليم لولدين فى المدارس الابتدائية عشرين جنيها فى السنة ويستشفى هو وأفراد أسرته الأربعة بنحو عشرة جنيهات فى العام فالمجموع نحو خمسة وثلاثين جنيها بينما مثيله فى انجلترا يؤدى ضريبة دخل مرتفعة تصل إلى نحو اثنى عشر جنيها ، ولكنه يعلم ولديه ويستشفى هو وأفراد أسرته بالمجان !

لماذا ؟ لأن زميله ذا الدخل العالى قد تضامن معه من حيث لا يشعر وبدون مساس بالنظام الاجتماعى المقرر ، حينما أدى ضريبة دخل مرتفعة لم تؤثر كثيرا فى موارده ومستوى حياته .

وهناك سبب آخر غير الضرائب المتدرجة مبعثه كذلك الشعور الديمقراطى الصحيح والعراقة فى النظام النيابى ، ذلك هو تقديم المشروعات المتعلقة بصحة الشعب وتعليمه على جميع المشروعات الأخرى ، فمشروع كمشروع " المراكز الاجتماعية " مثلا ومشروعات " مياه الشرب النقى " ومشروع " تجديد القرية " وسواها مما أجلناه عاما بعد عام ، لم يكن يستطاع تأجيله دورة برلمانية واحدة لو كان فى انجلترا أو أمريكا لأن الجمهور هناك هو السيد الأصيل !

* * *

والآن يجب أن نفكر تفكيرا جديا فى توطيد أركان النظام الديمقراطى فى مصر ، فهو نظام ناشئ وفى حاجة الى استكمال سماته الأولى . يجب أن نعمل جاهدين على تحقيق المساواة فى فرص النجاح بجعل الصحة والتعليم الأولى — لا الالزامى — على الأقل حقا للجميع .

أما الوسيلة لتوفير المال اللازم فقد بينتها فيما تقدم ، وهى لا تتحقق إلا إذا تحققت قبلها النية الصادقة فى التضامن الاجتماعى ، وإنقاذ هذه الملايين البشرية المعذبة ، وإتاحة الفرصة للجميع أن يكونوا أعضاء نافعين فى جسم الأمة . وإلا إذا صحت النية كذلك على توطيد أركان النظام الديمقراطى فى البلاد بروحه وحقيقته لا بمظاهره وأشكاله ما

س . ق

حماية الملكية الصغيرة

هل حققها قانون خمسة الأفدنة ؟

بقلم الأستاذ عماد الدين عبد الحميد

قد يكون من المرغوب فيه — قبل أن نناقش أحكام قانون خمسة الأفدنة — أن نضع أمامنا بيانا موجزا لصورة توزيع الملكيات الزراعية فى مصر ، فإن عرض بيان كهذا قبل تلك المناقشة قد يبدو ضروريا ، حتى نستطيع — قبل الحكم على قيمة ما حققه القانون من غاية — أن نحكم أولا فيما اذا كان مثل هذا التشريع لازما فى بلد كمصر ، وفيما إذا كانت الحماية المقصودة منه يمكن أن تفيد منها نسبة معقولة من المالكين الزراعيين ، تسمح بأن يظل هذا القانون قائما ، على الرغم مما عابه به بعض القانونيين والباحثين ، منذ ولادته فى عام ١٩١٢ من أنه قيد صريح لحرية التعامل .

وأنا واجد ذلك البيان الموجز فى عدد سابق من مجلة الشؤون الاجتماعية ، جاء فيه أن الملكية الزراعية فى مصر توزع بين مالكيها كالآتى :

١٣٠٠٠	يملك كل منهم أكثر من ٥٠ فدانا .	
٢٢٠٠٠	« «	من ٢٠ إلى ٥٠ فدانا .
٣٩٠٠٠	« «	من ١٠ إلى ٢٠ فدانا .
٨٦٠٠٠	« «	من ٥ إلى ١٠ أفدنة .
٥٦٨٠٠٠	« «	من فدان إلى ٥ أفدنة .
١,٧١٨,٠٠٠	« «	أقل من فدان .

من هذا البيان الموجز نستطيع أن نتبين كيف أن الملكيات الكبيرة فى مصر محصورة فى أيد معدودة ، وكيف أن الغالبية العظمى من المالكين لا يتجاوز ما يملكه أحدهم خمسة أفدنة .

ومن هذا البيان كذلك نستطيع أن نتبين كيف أن قانون خمسة الأفدنة هو اليوم أكثر لزوما منه فى أى وقت مضى ، إذ تزداد الملكيات الصغيرة على مر الأيام ، ويزداد المالكون لها ، وتزداد حاجة هؤلاء إلى حماية ذلك القانون ، تدفع عنهم نتائج اضطرارهم إلى الاستدانة التى تدفعهم اليها حاجتهم وتبسطها لهم سذاجتهم الطبيعية .

هذه السذاجة الطبيعية تجعل الشارع محقا حين يرى هؤلاء جديرين بالحماية ، ولو مست حرية التعامل فى ظاهرها ، إذ الواقع أن هـذه الحماية إنما شرعت لإنقاذ صغار المـالكين من عواقب وقوعهم فى شراك المرابين وفى حيلهم التى يتفننون بهـا حتى يجعلوا المـالك بينهم عاجزا ، جديرا بحماية القانون كالقاصر سواء بسواء .

الآن نستطيع أن نمر بأحكام هـذا القانون لنرى إلى أى حد كان محققا للغرض الذى قصد إليه منـه ، ولنشهد إن كان ما يزال فيه مجال لحيل المرابين ، ولنذكر ما يبدو صالحا من تعديل فى احكامه يسد على هؤلاء سبل حيلهم .

تتلخص أحكام ذلك القانون فى أنه لا يجوز حجز الأملاك الزراعية الصـغيرة أو نزع ملكيتها إذا كان الملك لا يتعدى خمسـة أفدنة . بمعنى أنه لا بد من ان يكون المملك أكثر من خمسة أفـدنة حتى يمكن الحجز عليه ، أما اذا كان خمسة أفدنة أو أقل فلا يجوز الحجز عليه . ومن هذا الحد — خمسة الأفدنة — جاءت التسمية العرفية للقانون .

و يشترط القانون لصحة التمسك بهذه الحماية أن يكون المـالك (أولا) زارعا وقت نشوء الدين وعند التنفيذ عليه ، وأن يكون (ثانيا) مالكا لخمسة أفدنة أو أقل وقت نشوء الدين وعند التنفيذ عليه .

ولا يهمنا فى هذا البحث أن نعرف من اعتبره التشريع أو الفقه أو القضاء زارعا ، لكن الذى يهمنا أن نعرفه هو ما اذا كان الحجز — عند ما يزيد الملك على خمسة الأفدنة ولو بقيراط واحد — ينصب على ما يزيد عن خمسـة الأفدنة أو يقع على الملك جميعا . حكم القانون فى ذلك أن الحجز يقع على الملك جميعا ، وهو حكم بدا غريبا منذ شرع هذا القانون ، وهو يبدو كذلك للشارع وللقضاء ولكل مشتغل بالقانون وللمـالك المرغوب فى حمايته ، ومضت منذ بدت غرابته سنوات تقرب من الثلاثين لم يعدل القانون أثناءها بما يجعله كامل التحقيق للحكمة التى شرع من أجلها .

وقبل أن نشير إلى أن المرابين يجدون فى هذه الثغرة منفذا إلى حيلهم ، وكثيرا ما يوقعون صغار المـالكين فى شراكهم عن سبيل ذلك المنفذ ، وقبل أن نشير كذلك إلى التعديل السهل اليسير الذى يمكن إجراؤه فى القانون من هذه الناحية ليسد على هؤلاء المرابين سبل حيلهم ، قبل هذا يبدو لازما أن نمر — ولو سراعا — على صورة لحال الاجتماعية بين هؤلاء المـالكين المرادة حمايتهم ؛ فقد يظهر لنا جليا عند ذلك كيف أن تلك الحال الاجتماعية تدفع بالمـالكين دفعا بين أنياب المرابين ، فتجعلهم أشد حاجة إلى حماية القانون ، حمايته الصحيحة الصريحة .

من المسلم به أن صغار المـالكين ليسوا من أرباب الربح الكبير حتى يكون أحدهم ذا مقدرة على الادخار الذى يسمح له بأن يجد المـال حين يطلبه ، ليسد به حاجة زراعته من نفقات البذور والإعداد والتسميد والجنى ، وغير هذه من النفقات .

فهو رب أسرة من بنين وبنات ؛ وزوجة أو زوجات ، وهو بوصف كونه مالكا وليس أجيرا ؛ وبحكم الشعور البشرى الطبيعى الذى يبدو خاصة فى ريف مصر — حيث ينمو فى تربة صالحة من عقول جاهلة لا تكاد تفرق بين الخير والشر — هو والحالة هذه راغب عن أن يعيش فى مستوى واحد هو والأجير، وراغب فى أن يبدو وتبدو معه أسرته الكبيرة غالبا ، فى حال تشعره وتشعر أسرته وتشعر المحيط الذى يعيش فيه بأنه يحيا فى درجة ما من اليسار ، وأنه يعد — إلى حد ما — فى جماعة القادرين .

فإذا حصل على شىء قليل أو كثير من المال فسرعان ماينفقه فى شتى السبل التى يرى فيها إشباعا لرغبته الطبيعية الجاهلة الجامحة فى أن يبدو قادرا على الإنفاق. حتى إذا كان موعد الإعداد للزراعة ؛ وجد نفسه خالى اليدين من هذا الشىء الذى يدعى مالا ؛ والذى هو السبيل وحده إلى ذلك الإعداد .

وهنا يجىء دور هؤلاء الذين يملكون المال ، ويجدون سبيلا إلى استغلاله فى أن يشجعوا مثل هؤلاء المالكين على أن يستدينوا بفائدة قد تكون صغيرة ، وإن تكن فى أغلب الأحايين غير هذا . ولهؤلاء وسائلهم فى الهروب من حكم القانون فى سعر الفائدة ، فيفرضون إرادتهم على المالك فرضا ، ويقبل المالكون مايفرض عليهم مجبرين أو طائعين .

لكن المقرض فى حاجة كذلك إلى ما يضمن به رد ماله وفائدته ؛ وهو عالم بأن المقترض لا يملك من الأرض مايسمح بالحجز على ملكه ، فلا بد من حيلة إذن يتحايل بها لتفادى حكم القانون ، يفرضها كذلك على المعوز فرضا ، إن قبلها أقرض وإن لم يقبلها فلا أرضه البوار ولا أسرته الدمار .

تلك الحيلة ، هى أن يقبل المقترض شراء شىء جديد من الأرض ، يضاف إلى ملكه فيزيده عتد نشوه الدين عن حد القانون ولو ببعض القراريط ، فيتخلف شرط لازم للتمتع بحماية القانون ، وبذا يكون لملك قابلا للحجز عليه . والمالك الصغير مضطر إلى القبول اضطرارا ، أو هو — كما يصور له خياله أو يصور له المقرضون — متفائل خيرا فى المحصول الجديد .

فاذا ما اطمأن المقرض إلى نجاح حيلته ، أغرى المالك الصغير باقتراض مبالغ أكبر بشروط قاسية يعلم المقرض أنه سوف لا يقدر على تنفيذ التزاماتها . حتى إذا كان اليوم الموعود ، شدد المقرض فى المطالبة بسداد دينه ، ووجد المالك الصغير نفسه حائرا بين مال الدولة وحاجات الأسرة وما عليه من دين ، فاذا هو مضطر إلى الاعتراف بعجزه عن السداد وإذا بملكه قابل للحجز عليه ، وإذا هو يفقد كل شىء فى سرعة البرق .

هذه حيلة من حيل المرابين فى الهرب من حكم القانون ، يرغبون صغار المالكين فى قبولها بشتى صنوف الترغيب ، ولهم فى أداء هذه المهمة سماسرة لاصطياد هؤلاء ، ولهم

كذلك أملاك خاصة معدّة لأداء هذه المهمة ، تباع هذا وتعود — بعد نشوء الدين أو بعد الحجز — لتباع لذلك ! .

ولعل من الواضح بعد إيراد هذه الحيلة مقرونة ببعض الظروف المادية والاجتماعية لصغار المالكين فى الريف أن يحكم الإنسان عادلا بأن قانون خمسة الأفدنة كان — ومازال — قاصرا عن حماية هؤلاء المالكين من عبث العابثين ، وأن هذا القانون سيظل هكذا قاصرا عن حماية هؤلاء ، مالم يعدل تعديلا يفوت على المحتالين حيلهم .

وليس التعديل المحقق لهذه الحماية بالأمر العسير ، لكنه سهل معلوم ، هو أن يجعل حكم القانون قاضيا بأنه عند الحجز على ملك يزيد على خمسة أفدنة ، تعفى خمسة منها من الحجز فاذا صار حكمه هكذا لم تعد فائدة للمرابين فى أن يحملوا صغار المالكين على شراء شىء من الأرض إذ سيحمى القانون أخيرا خمسة أفدنة فى جميع الظروف .

لكن الذى قد يحدث عند ذلك أن يمتنع المرابون عن معاونة صغار المالكين بالمال أو يتحايلوا بحيلة أخرى لاقدرة لهذا القانون — حتى بعد تعديله — على ردها ، تلك وسيلة البيع الوفائى . وصورة البيع الوفائى هنا ، أن يبيع المقترض المقرض عينا — هى أرضه — بثمن معجل — هو قيمة الدين — على أن يكون للبائع أن يسترد ملكه إذا رد الثمن فى مدة معينة ، هى بحكم القانون قصيرة ، فاذا لم يرده صار البيع نهائيا . فلابد إذاً من إشارة إلى مايحقق جعل القانون مجديا وجعل صغار المالكين فى أمن من حيلة المرابين هذه كذلك .

هنا يأتى دور بنوك التسليف الزراعية والجمعيات والنقابات الزراعية وجماعات التعاون ، هذه الهيئات يجب أن تقوى وأن تنتشر ، فهى التى تستطيع أن تجعل الزارع فى غنى عن المرابى ، إذ تمده بالبذور والآلات اللازمة ومصروفات الجنى ؛ ولها بحكم القانون تأمينات لا تهدد ملكية الأرض — و بتفصيل ليس هنا مجاله — كضمان لها فى رد ماقدمت .

و إن تقوية مثل هذه الهيئات وتنميتها ، مما يسر لها أن تقدم معاونتها للمالك الصغير بشروط سهلة مستطاعة للتنفيذ ، ليس فيها إرهاق له ، ولا استغلال لضعفه .

* * *

وأخيرا فإن من اللازم أن نذكر هنا أن هذا الإصلاح القانونى الاقتصادى لا يمكن أن تكمل له قيمته إلا إذا قرن بإصلاح اجتماعى يغزو الريف المصرى ، تكون فيه ثقافة ما لهؤلاء الناس . وتوجيه سليم إلى حياة معتدلة منتظمة .

مثل هذا الإصلاح الاجتماعى تحققه برامج وزارة الشؤون الاجتماعية تحقيقا مقبولا ، لو أنها وجدت من الوسائل المادية — ومن حقها أن تجد — ما يجعلها قادرة على أن تخطو بمشروع كمشروع المراكز الاجتماعية ، خطوات إلى الأمام !

عماد الدين عبد الحميد

الذكاء الاجتماعي

والحاجة الى التدريب الاجتماعي

للأستاذ س. م.

يولد الإنسان بمقدار من الذكاء الفطري يختلف فيه نوعا وكما عن سائر الناس ، كما يختلف في تقاسيم الوجه أو خصائص القامة . ولكنه يكتسب بعد ذلك ما يمكن أن نسميه "الذكاء الاجتماعي" وهو ينبني على المواءمة بينه وبين المجتمع بحيث يأخذ بأقيسته ويتعود عاداته ويترع نزعاته . وقد يظن القارئ أن هذه الأشياء لا شأن لها بالذكاء . ولكن قليلا من التأمل يبين لنا أنها هي معظم الذكاء إن لم نقل كل الذكاء . لأن الذكاء اجتماعي بطبيعته ، إذ لو كان الإنسان يعيش منفردا لاقتصر ذكاؤه على طلب الطعام والأنثى ومهاجمة العدو أو الفرار منه . ولكن الانسان — لأنه يعيش في مجتمع — يحتاج إلى اللغة للتفاهم . واللغة تكسبنا تسعة أعشار ذكائنا . بل هناك من السيكلوجيين من يعتقد أن التفكير هو كلام صامت لا أكثر . وسواء أسلمنا بهذه النظرية أم لم نسلم ، فإن مما لا شك فيه أن اللغة توضح تفكيرنا وتعين حدوده وتساعدنا على التقليب والتوليد الذهنيين . وليست اللغة من اختراع الفرد وإنما هي من اختراع المجتمع . فذكاؤنا من هذه الناحية اجتماعي . ثم هناك معاني الصدق والكذب والشرف والهوان والولاء والحب والطموح والقناعة وما الى ذلك مما لا يمكن أن نتخيل وجوده إلا في مجتمع . لأن الفرد الذي يعتزل الناس — إذا فرضنا أن اعتزاله كامل — لا يمكن أن يزن هذه الفضائل أو الرذائل . ونحن في حياتنا الإنسانية لا نستخدم عقولنا للبحث عن الطعام والأنثى فقط ، بل معظم ذكائنا — أكاد أقول ٩٩ ٪ منه — ينصرف الى هذا النشاط الاجتماعي . لأننا لا نبالي الطعام بمقدار مبالاتنا المكانة الاجتماعية .

وكاتب هذه السطور يعرف رجلا أعمى قد نيف الآن على الستين . ومع ذلك لا يزيد "عمره العقلي" على عشر سنوات ، لأن هذا المسكين عاش يتيما في صباه . ثم عين له وصي من قرابته . وكانت له ثروة تبعث على الطمع . ورأى هذا الوصي ، لكي يأمن على بقائه في وصايته ويمنع الشكوى من قرابته أو من القاصر أو من غيرهم ، أن يعزله عن الناس وهو في العاشرة من عمره . فوقف ذكاؤه عند هذه السن . فهو يحدثنا الآن عن حوادث وأشخاص سنة ١٨٩٠ ولا يعرف ما جد بعدها . وقد ذهبت عنه جميع الاعتبارات الاجتماعية ، حتى أنه

ليخاطبك ويده تؤدى حركات يشمئز منها الناظر . واذا سألته عن أى موضوع قريب أو بعيد أجابك بالسخف أو الصمت . وكل هذا نتيجة عزله عن الناس منذ خمسين سنة .

وأحيانا نجد أشباها لهذا المسكين . ولكنهم لم يبلغوا درجته فى هذا العته المكسوب . نعنى أولئك اليتامى الذين تربيهم زوجة الأب الكارهة أو صبيان الملاجئ الذين يحرمون عطف الأم . ومعظم الصبيان فى الإصلاحيات ينقص ذكاؤهم عن المستوى العادى . وهذا النقص قد يعود الى أن المجتمع الأول الذى عاشوا فيه كان خاليا من العطف الأبوى إما لأن الأم كانت مطلقة أو لأن الأب كان متوفى ، وإما لأن الفاقة قد شتتت الصغير بعد تشتيت أبويه . فأصبح ذكاؤه ذكاء الإجرام . خطف وهجوم وتلصص مع بعد عن التفاهم والتعاطف وما يثمرانه من استقامة ذهنية تؤدى الى التفكير الاجتماعى المتزن .

ومن الأساطير التى كنا نسمعها أن بعض الأطفال تخطفهم الوحوش ثم يحمل الحنان هذه الوحوش على العطف على هؤلاء الأطفال . فبدلا من أن تفترسهم تربيهم وترضعهم . وكنا نظن أن هذه أساطير لا أكثر . ولكن الواقع أنها حقائق لا غش فيها . وهى تكثر فى الهند حيث تجاور الغابات القرى فتخطف الذئاب الأطفال ، فأحيانا تأكلها وأحيانا تربيها . والعطف على حيوان غريب ليس بعيدا عن مألوفنا . فاننا نرى الكلاب تعيش وتلعب مع الخراف . ونرى الكلبة ترضع بنت القطة . وأحيانا يعيش الأرنب مع الثعلب .

و "كمالا" صبية خطفتها الذئاب من أحد الحقول المجاورة لقرية هندية . وكانت "كمالا" فى الرضاع أو بعده بقليل . فنشأت مع الذئاب . فلما بلغت حوالى العاشرة لمحها القرويون وعرفوها . واستطاعوا بعد جهد ان يقبضوا عليها ويعيدوها الى الحضارة . وكانت الصبية قد نشأت على أن تمشى على أربع وأن تعوى كالذئاب . وكان نظرها يسوء فى النهار ويجود فى الليل . وكانت تعتمد على الشم أكثر مما تعتمد على النظر حتى كانت تشم ريح اللحم وهو على مسافة نصف كيلومتر . وكانت عندما تسمع عواء الذئاب فى الليل تهب وتضرب حديد النافذة بيديها لكى تخرج . ولم تفلح جميع المحاولات فى ردها الى الحظيرة الإنسانية وبعث الذكاء الاجتماعى فى ذهنها .

وهنا يجب أن نقف ونتأمل حال المرأة التى يفصل بينها وبين المجتمع ، أو حال الفلاح الذى يفصل بينه وبين الحضارة ، أو حال التلميذ الذى نحضه على ألا يعرف غير البيت والمدرسة ، فإن كل هؤلاء ينقص ذكاؤهم الاجتماعى — ذكاؤهم العام — بمقدار اعتزالهم وبعدهم عن المجتمع . وهل لنا الحق فى أن نلوم ذلك الأستاذ الأمريكى الذى قال : لعل التلميذ ينتفع بالشارع الذى يقع بين البيت والمدرسة أكثر مما ينتفع بالبيت والمدرسة ؟

أليس الشارع عند الصبى هو المجتمع ؟ هو التجارة والصناعة والبوليس (الحكومة) والدين (المسجد أو الكنيسة) والوطنية (فى الأعلام والمواكب) ، وهو العلوم الممثلة فى الترام

والأتومبيل ، وهو العدالة فى القبض على اللص وهو التعامل بالنقود ، وهو احترام التقاليد والإكبار للمخترعات ؟ وأى شيء يبعث الذكاء وينميه أكثر من هذه الملابسات ؟

ولكن هذا الذكاء يحتاج إلى التدريب . فيجب أن تكون بيوتنا مجتمعات راقية وأن نجرئ صبياننا على الاجتماع بلقاء الزائرين ومؤانستهم . وعلينا أن نعقد الاجتماعات من وقت لآخر للثقافة وللتسلية والايناس وللاشتراك فى برقومى ولغير ذلك من الشئون التى تكسبنا العقلية الاجتماعية أى الذكاء . والأم التى تحرم أولادها هذا الاختلاط الاجتماعى تنقص ذكاءهم وتحيل كلا منهم إلى " كالا" هندية وإن لم تبلغ بهم إلى درجتها . وكم من أم حرمت أبناءها مجالسة الضيوف بدعوى أن الصغار لا يقعدون مع الكبار . ثم بالغت فى هذا الفصل حتى نشأ ابنها وهو ربك غشيم الحركة يخشى الغريب كأنه حيوان مفترس . ونشأت ابنتها وهى تكاد تكون حيوانا أعجم لا تعرف كيف تتحدث إلى ضيف أو تستجيب لتحية .

أجل . يجب أن نعلم أولادنا الاجتماع وألا نضن عليهم بالأصدقاء يدعونهم الى المائدة ويمثلون معهم الضيافة الراقية . ويجب أن نكلفهم أعمالا تضطرهم الى الاحتكاك بالجمهور والشراء والبيع والتنقل ، ونعهد اليهم ببعض الواجبات المنزلية ولقاء الضيوف الكبار ومؤانستهم ومحادثتهم فى السياسة والشئون العامة . واذا بلغت الصبية خمس عشرة سنة فيجب أن نعطيها النقود لكى تشترى لنفسها الفستان أو الحذاء الذى تريد ، بدلا من أن نشتريه نحن لها وهى مرتاحة وادعة فى البيت . وخير لنا ولها أن تشترى هى بنفسها سلعة سيئة وتتعلم منها ، من أن نشترى نحن لها سلعة حسنة وهى تجهل كيف تمت المساومة وكيف كان الاختيار .

ذكاؤنا أيها الناس لا ينمو إلا من الاجتماع . فلا تحرموا أولادكم هذا الاجتماع . بل شجعوهم ودربوهم عليه حتى لا ينشأوا معتوهين ما

س . م .

نحن ندعو ضد الزواج
من حيث لا نعرف

إننا نقع فى غلطة كبيرة ونقوم بدعاية ضد الزواج من غير أن نعرف أو من غير أن نقصد . ذلك أن كثيرا من مجالسنا ومجتمعاتنا قد تدور حول رواية أخبار الأزواج الخائبين فى زواجهم والزوجات الخائبات فى زواجهن. نكثر من رواية الطرف والفكاهات عن الزواج ومتاعبه بل نحن نكتبها فى بعض الأحيان فى الكتب والمجلات . ومن يروونها أو يكتبونها لا يقصدون بها غير التسلية واللهو . وكذلك من يسمعونها أو يقرأونها قد لا يجدون فيها شيئا آخر غير هذه التسلية وهذا اللهو. ولكنها مع ذلك تترك فى نفوس قرائها أثرا، توحى اليهم أن الزواج مرادف للخيبة والشقاء. يتسرب هذا الفهم، أو هذا الوهم ، الى أعماق العقل الباطن . وهو يتسرب على غير وعى منهم فيصرفهم من حيث يشعرون أو لا يشعرون عن السعى فى الزواج أو التفكير فيه.

ولا يعقل أن يكون كل زواج شقيا ، ولا يعقل أن يكون كل الأزواج والزوجات أشقياء . فالواقع أن هناك كثيرا من البيوت السعيدة الهنية التى تشعر بنعمة الزواج والتى يجمعها هذا الرباط المقدس تحت سماء كلها ورحمة وتعاطف .

ولا يعقل أن يكون كل البنات غير صالحات للزواج . فإن فى البيوت المصرية كثيرات من الفتيات الطاهرات الشريفات التائقات إلى حياة الزواج ، العارفات بما لها من حرمة وقداسة. ولكنك مع ذلك قلما تسمع من أحد غير تلك النغمة الشائعة التى تؤكد لك أن الزمن " خلاص فسد " وأن البنات " خلاص بقوا على كيفهم " ويؤكد لك محدثك أنك عبثا تبحث عن ضالتك فى زوجة طيبة مطيعة لا تكلفك من أمرك عسرا .

ولا يعقل أن يكون كل الشبان يسيرون فى الحياة على هواهم ، وينصرفون إلى ملاذهم وشهواتهم ، ومع ذلك فإنك تسمع هذا الحكم عليهم من أفواه بعض فتيات والأمهات والعائلات ، وأحيانا من أفواه الرجال أنفسهم .

ونحن فى هذا التعميم فى الحكم ، سواء بالنسبة للزواج ذاته ، أو للشبان ، أو للفتيات نسىء من حيث نعرف ، أولا نعرف ، إلى حياة العائلة : العائلة التى تألفت فعلا ، والعائلة التى توشك أن تتألف ، ثم نحن بذلك ننشر دعاية سيئة قد تصرف بعض الشبان عن الزواج أو قد توحى إليهم أن الزواج شر ، من الخير الابتعاد عنه .

وليس معنى هذا ألا ننتقد الوسط الذى نعيش فيه . ليس معناه أن نقول بأن الفتيات ملائكة أطهار ، وأن الشبان تقاة صالحون ، وأن الزواج نعيم ليس بعده نعيم ، وأن

المتزوجين هم أسعد خلق الله . . . لسنا نقصد إلى شيء من هذا . فان المبالغة إلى أى ناحية اتجهت ضارة . ولكن الذى نقصد إليه هو أن نصطنع الدقة فى حكمنا على الأشياء . وأن تكون نظراتنا إلى المسائل والحوادث وإلى الظواهر الاجتماعية خاصة ، أعمق وأشمل . فانك إذا قابلت فى حياتك فتاة ماجنة مستهترة أو حتى إذا قابلت عشرات الفتيات الماجنات المستهترات فإن هذا لا يعنى أن كل الفتيات من هذا النوع ، فيكون تسرعا منك إذا جلست بين إخوانك ومعارفك وأكدت ، فى أسف وإشفاق ، أن الدنيا (خلاص خسرت) وأنه لا أمل فى إصلاح الأخلاق ، ثم تروح تروى لهم القصص التى تعرف ، تأكيدا لدعواك .

وكذلك إذا كنت قد صادفت فى حياتك ، وعرفت من أحد أصدقائك عائلة شقية بالزواج أو أكثر من عائلة ، فانك تسرف فى حكمك على الزواج بأنه شقاء وعلى المتزوجين بأنهم أشقياء . تكون مسرفا ومتجنيا لأنك تنسى أو تتناسى مئات الألوف من العائلات السعيدة التى تعيش هنا وهناك . قد لا تعرفها أو لا تعرف بعضها ولكنها موجودة ، ما فى ذلك شك .

وكذلك تسرف الفتاة أو السيدة التى يصح لها أن تعرف شابا فاسد الخلق حينما تحكم على الرجال بأنهم لا يقدرون مسئولياتهم وأنهم هم سبب شقاء الزوجات . تسرف فى هذا الحكم وتخطئ خطأ شديدا . فليس كل الرجال على غرار الرجل أو الشاب الذى عرفت . وهناك مئات الألوف من الرجال الذين يعدون مثلا عليا للأزواج القاهمين لمسئولياتهم المعنيين بشئون أولادهم وزوجاتهم ، الذين يشيعون فى بيوتهم روح المسرة والغبطة والفرح ويؤدون واجباتهم نحو أنفسهم ونحو عائلاتهم ونحو وطنهم على خير ما يؤديه الرجال الكاملون .

فهل من الإنصاف أن ننسى هؤلاء وهؤلاء ، لأن الصدف قد وضعت فى طريقنا مثلا سيئا لرجل مستهتر أو لفتاة مستهترة .

كلا ..... لنرو ما نعرف من شأن هؤلاء المستهترين ، ولكن على أنهم صنف من الناس موجود فى الحياة ، موجود فيها منذ بدأت الخليقة . ولكن لنحاذر أن نروى نبأ هؤلاء المستهترين والمستهترات على أنهم كل من فى الحياة وأن لا أحد غيرهم فيها . فان مثل هذا التعميم فيه خطر شديد على الفهم العام وفيه إيحاء بأن الخير لم يعد يوجد ، وأن لا أمل فى زوجة طيبة ، ولا فى زوج طيب ، ولا فى زواج سعيد .

وقد تكون ظروف الحياة التى نجتازها ، وموجة التقليد التى اجتاحت كياننا القومى ، وروح الاستهتار التى شاعت بعض الشىء بسبب القلق العام الذى يساور النفوس من جراء اضطراب الشئون الاقتصادية والدولية العامة . قد تكون هذه العوامل ساعدت على مضاعفة عدد العابثين بالأخلاق ، والعابثات بها ، ولكن هذه الظاهرة ليس من شأنها أن

تزعزع عقيدتنا فى الخير العام وأن تضعف أملنا فى المستمسكين بالفضائل القومية والفضائل الخلقية . بل إنها جديرة أن تزيدنا استمساكا بالفضائل ودفاعا عنها وإشادة بها .

ومهما يكن من أمر فان الإلحاح فى التندر بالزواج والزوجات والأزواج ، والإلحاح فى وصف العصر بالفساد ؟ والتأكيد بأن الزوجة الصالحة لم يعد لها وجود ، والرجل الصالح لم يعد له وجود فيه مبالغة ظالمة أولا وضارة ثانيا . أما ظلمها فواضح ، إذ أن الدنيا ، ومصر بالذات ، مملوءة بالزوجات والأزواج الصالحين ، مملوءة بالفتيات والشبان الصالحين . نشأت فيها عائلات سعيدة غاية السعادة ، وستنشأ فيها عائلات سعيدة غاية السعادة .

أما ضررها فواضح أيضا . لأن الإلحاح والتكرار والتأكيد جدير أن يخلق فى نفوس السامعين والقارئين كراهة للزواج وانصرافا عنه . وليس هذا فى مصلحة المجتمع المصرى فى شىء . بل إن مصلحته الواضحة ، فى أن نخلق احساسا آخر مناقضا لهذا الاحساس ، احساسا بالتفاؤل واطمئنانا الى الحياة وثقة بأن السعادة يمكن أن توجد فى الزواج . بل إن السعادة إنما توجد فى الزواج وحده ، وأن الزواج الناجح ممكن ، وان بين الفتيات المصريات كثيرات من الطاهرات الشريفات المثقفات اللاتى يمكن أن ينشئن بيوتا سعيدة ، وأن بين الشبان المصريين كثيرين ممن يفهمون مسئولية الزواج ، ويتحلون بخلق الرجال وشهامتهم .

" وَأَنكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ "

قرآن كريم

الحكومة المحلية

ومقامها فى النظم الديمقراطية

عبارة " الحكومة المحلية " تعنى تلك المجالس المحلية التى تحكم المدينة أو القرية، وتتولى جباية بعض الضرائب من السكان لإنفاقها على المرافق العامة . والمتأمل لتاريخ أوربا يجد أن هذا النظام كان قائما حتى أيام القرون الوسطى . فإن بعض المدن الكبرى كانت على الدوام تعتز باستقلالها . وكان لكل مدينة — وخاصة تلك المدن التى تقع على الشواطئ — مجلس يتولى شؤونها و ينتخب بأساليب ديمقراطية صميمة أو مختلطة . وكلنا يعرف أن البندقية وجنوا وهامبورج كانت مدنا مستقلة . كما أن كثيرا من العواصم الأوربية كانت تحظى على الدوام بقليل أو كثير من الاستقلال الذاتى الذى تمثله مجالسها البلدية .

والأمم الأوربية تختلف فى نظرها لمقام الحكومة المحلية . ويمكن أن يقال على وجه الإجمال أن الأمم اللاتينية أقل إيمانا بهذا النظام وأقل ممارسة له فى حين أن الأمم الشمالية — وتضيف اليها الولايات المتحدة الأمريكية — أكثر إيمانا وممارسة لنظم الحكومة المحلية . ففى فرنسا مثلا نجد أن باريس تجمع بسطة وهى التى تعين موظفى المقاطعة ولا تكاد تترك للمجلس البلدى أو المحلى غير أقل الحقوق والأعمال . أما فى بريطانيا فان الحال على خلاف ذلك . حتى إن الانجليزى الساكن فى برمنجهام مثلا لا يكاد يحس أن لندن عاصمة الدولة ممثلة فى أى موظف كبيرا أو صغيرا فى مدينته . لأن المجلس البلدى فى برمنجهام يقوم بجميع ألوان النشاط الادارى فهو الذى ينتخب العمدة و يعين الشرطة ، وهو الذى يعين مقدار الضريبة التى تجبى من السكان و يقوم بايجاد المتنزهات و إنشاء الميادين وتمهيد الشوارع . بل هو يشترى أرض الضواحى و يبنى المنازل وينشئ المدارس وأحيانا ينشئ المطابخ للفقراء .

والحكومة المحلية أو المجالس البلدية أصيلة فى النظم الديمقراطية . فإن الشاب أو الفتاة التى تنشأ فى القرية تجد المجلس المحلى . وكذلك يجد الشاب أو الفتاة المجلس البلدى فى المدينة . وهو (بل هى أيضا) مكلف أن ينتخب وأن يدرس المسائل التى تواجهها مدينته أو قريته ، وهو فى هذا النضال المصغر يمارس حياة نيابية ينتفع بها فى تفهم النضال الحزبى للبرلمان الذى يسن القوانين للأمة . والمألوف المشاهد فى أوربا أن الأحزاب التى تناضل من أجل الانتخابات المحلية لا تختلف عن الأحزاب التى تناضل من أجل الانتخابات البرلمانية . فإننا

نجد الأحرار والمحافظين والاشتراكيين والفاشيين فى المجلس البلدى كما فى البرلمان ، والمحافظون يتخذون شعار الاقتصاد فى فرض الضرائب وكراهة التوسع فى النشاط البلدى . والاشتراكيون بحكمهم يطلبون زيادة الضرائب على السكان والتوسع فى الأعمال التى تقوم بها المجالس المحلية أو البلدية .

والآن ما الأعمال التى تقوم بها المجالس البلدية فى أوربا أو أمريكا ؟

وللإجابة على هذا السؤال نقول إن هذه الأعمال تختلف . فهى فى الأمم الجنوبية قليلة . وفى الأمم الشمالية كثيرة . ولكن هناك أعمالا تكاد تتفق جميع المجالس البلدية على القيام بها وهى :

١ — إقامة المنشآت لتكرير الماء وتوزيعه على المنازل .

٢ — تنظيم المجارى واستغلال مياهها .

٣ — تولى الإضاءة الكهربائية أو الغازية للمدينة .

٤ — تنظيم الشوارع سواء بشق شوارع جديدة أو تمهيد القديمة أو توسيعها .

٥ — إيجاد المتنزهات للمدينة .

٦ — إيجاد المكتبات المجانية العامة .

٧ — الصيانة الصحية العامة من كنس أو تنظيف أو نحو ذلك .

ولكن هناك مجالس أخرى تتوسع وتتولى أعمالا أخرى . مثال ذلك قيامها بادارة الترام أو سيارات الركاب العامة والمدن التى تترك هذا العمل الآن للشركات أو الأفراد قليلة . وهناك إنشاء المدارس ، فإن المجالس البلدية فى المدن الصناعية تنشئ المدارس الليلية التى تعالج التجارة أو الصناعة التى تعيش بها المدينة . وكثير من المدارس الفنية فى أوربا قد أنشأتها المجالس البلدية وهى تقصد منها الى خدمة الصناعة أو التجارة فى المدينة . وهناك مجالس أخرى أنشأت بنوكا تجارية لمساعدة التجار ولتشجيع الادخار بين العمال ، وفى الأزمات لا يكاد يوجد مجلس بلدى أو محلى لا ينشئ المطابخ المجانية للإسعاف الوقتى . وفى السنوات الأخيرة توسعت المجالس البلدية فى شراء أرض الضواحى وبناء المنازل وتأجير هذه المنازل أو بيعها بالتقسيط .

وهناك مجالس قروية أو مركزية تتولى الأعمال العامة فى المركز الذى يضم نحو عشرين أو ثلاثين قرية ، وهى التى تتولى شق الطرق الزراعية وإيجاد الأسواق الريفية وتقوم بانشاء المعارض الزراعية أو الصناعية التى يقوم بها سكان الإقليم ، وأحيانا تؤسس المؤسسات الفنية لخدمة الزراعة أو الصناعة بل يبلغ من غيرة بعض المجالس على نشر الثقافة أنها تعين السيارات لحمل الكتب وتوزيعها على السكان فى الأحياء البعيدة عن المكتبات العامة .

وقد ذكرنا بعض ألوان النشاط البلدى أو المحلى على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر فإننا نستطيع أن نذكر مثلا أن بعض هذه المجالس يتولى دفن الموتى كما أن بعضها ينشئ الأندية بل قد يشترك فى الحانات لكى يحدد مقدار الكئول ويشرف على توزيع الخمور حتى لاتعطى لسكان ، وبعضها ينشئ المخابز .

والمشاهد أنه عند ما تكتسح البلاد موجة اشتراكية تنشط المجالس المحلية والبلدية وتتولى أعمالا كثيرة . وعندما تكون الأكثرية للمحافظين تقل هذه الأعمال . لأن الرأى المحافظ يقول إن الصناعة أو التجارة يجب أن تكونا حرة للمزاحمة بين الأفراد . وإذا دخلت المجالس البلدية فى بناء المنازل مثلا فإنها فى الأغلب لن تنشد منها ربحا فلا يجد المولون مجالا لاستثمار أموالهم فى البناء، لأنهم لا يستطيعون مزاحمة هذه المجالس . ولكن يرد على ذلك بأن المجالس تتولى أعمالا معينة ومحدودة فميدان المزاحمة لايزال متسعا للأفراد فى مئات الأعمال الأخرى .

وأعرق الأمم فى الحكومة المحلية هى الأمة السويسرية ، فان سكان القرية فى سويسرا هم ايضا برلمانها الذى يجتمع فى أوقات معينة ويعين الهيئة التنفيذية لحكومة القرية .

ولننظر الآن فى ألوان من النشاط الذى تؤديه مجالس بلدية بما لايخطر على بالنا فى مصر :

١ — ففى نروج مثلا تملك المجالس البلدية جميع الدور السينمائية . وهى لهذا السبب لاتثقل بالضرائب على السكان لأن دخلها كبير من هذه الدور .

٢ — يملك المجلس البلدى فى زوريخ (فى سويسرا) ثلث المساكن فى المدينة كما أنه يملك ثلاثة آلاف فدان انجليزى (أى نحو ٣٣٠٠ فدان مصرى) من أرض الضواحى التى اشتراها بأثمانها الزراعية لكى يبيعها أجزاء للبناء أو يبنى هو نفسه عليها المنازل .

٣ — يعد المجلس البلدى فى لندن أكبر المجالس البلدية فى العالم . فان ميزانيته تزيد على أربعين مليون جنيه ، وهو ينفق منها على المدارس والطرق والبناء وبناء المنازل ويساعد أندية الشباب ويؤسس المكتبات والمستشفيات .

٤ — كثير من المجالس البلدية فى أوربا يقدم الطعام بالمجان للتلاميذ الفقراء .

٥ — جميع المجالس المحلية أو البلدية تمنح المرأة حق التصويت والترشيح للانتخاب .

٦ — وجميع المجالس المحلية أو البلدية أيضا هى التى تعين الشرطة للمدينة أو القرية .

وعن قريب سينشأ للقاهرة مجلس بلدى . وليس شك فى أن الفوائد المادية التى ستعود على القاهريين من هذا المجلس ستكون عظيمة . ولكن الفوائد الروحية سوف تكون أعظم . فإن المجلس البلدى ألصق بالسكان من البرلمان . ذلك أن البرلمان يعالج شؤونا عامة تخص الأمة كلها أو هو يتناول مسائل السياسة العليا والعلاقات الخارجية والخطط الاقتصادية

مما قد يعلو على ذكاء الفرد العادى . أما المجلس البلدى فانه يعالج مسائل محلية فى هذا الشارع أو تلك المكتبة ، أو هذا المستشفى . بل هو قد يقيم تمثالا هنا ومتنزها هناك . والمناقشات الخاصة بهذه المشروعات جميعها تتصل بساكن العاصمة اتصالا حسيا . فهو قادر على التمييز بين المفيد وغير المفيد أو بين الضرورى والكمالى فيها . وهو يحس كبرياء تثير سروره وأحيانا تبعثه على التدرس لشؤون مدينته حين يرى أن مشروعا من المشروعات الذى اشترك فى مناقشتها قد تم .

وهناك أعمال كثيرة يمكن هذا المجلس أن يتولاها ويربح منها فيخفف بذلك من ضغط الضرائب على السكان .

والحكومة المحلية هى الان أساس متين من أسس الديمقراطية فى أوربا وأمريكا حتى إن كل أمة ديمقراطية تتجه نحو تفريع السلطة بحيث لا تنحصر فى البرلمان أو فى الهيئة التنفيذية فى عاصمة الدولة . والحكومة المحلية هى العلاج الناجع لجميع المساوئ التى تنشأ من تركيز السلطة فى العاصمة وما يؤدى اليه من بيروقراطية تتفشى فى جسم الدولة وتجعل الابتكار بعيدا أو مستحيلا . والمجلس بإقامته فى إقليم وانتخاب أعضائه من سكان هذا الإقليم أعرف بحاجاته وأغير على توفيره من البرلمان البعيد عنه والأمم الصغيرة مثل نروج وأسوج ودنمركا وسويسرا هى أعظم الأمم عناية بمجالسها البلدية ورغبة فى التوسع فى حقوقها . وليس هذا لأنها صغيرة وانما لأنها لا تنزع النزعات الامبراطورية . ولذلك فهى تعتنق الديمقراطية وتمارسها بأقصى حدودها . والبرنامج الذى تقوم به هذه المجالس ليس جامدا ولا هو يسير على طراز واحد . فان أحد المجالس قد يلتفت الى التعليم وآخر قد يعنى العناية الكبيرة بزينة الشواطئ بل إن آخر قد يتجر أو يؤسس بنكا تجاريا أو غير ذلك مما تتطلبه الظروف التى تختلف بين بلدة وأخرى .

ضيوف الريف فى المدينة

أكثر سكان المدن — ولا سيما الموظفون — ذوو قرابة فى الريف ، وكثيرا ما تكون للأقارب الريفيين مصالح فى المدينة ، وكثيرا ما يقصدونها كذلك لمجرد زيارة الأضرحة أو لقضاء أيام فى التفرج بمناظر المدينة وملاهيها ، وفى جميع الحالات يقع عبء هذه الزيارات على كاهل أقربائهم أو أصدقائهم من سكان المدينة ، ويتضرر هؤلاء سرا أو جهرا وينظرون إلى هؤلاء الزائرين نظر المتأفف المستثقل ، وهم محقون .

ذلك أن معظم سكان المدن ممن لهم قرابة بالريف موظفون متوسطو الحال أو من صغار الموظفين ، ومواردهم المالية وطبيعة الحياة فى المدينة تحتمان عليهم أن يسكنوا فى منازل مأجورة ، وهم يختارونها على حسب حاجتهم بلا توسع ، لأن كل توسع فى حجرات المنزل له مقابل من الايجار . ثم هم يؤثثونها فى حدود الضرورة كذلك ، لأن للأثاث فى المدينة ثمنا باهظا ولا ضرورة للاستكثار منه بلا حاجة اليه ، لأن كثرته تتطلب حجرات أكثر أو أكبر وتكلفهم ثمنه وزيادة فى إيجار المنزل الذى يضمونه فيه . ثم هم يضمون هذا الأثاث والفراش على نظام خاص حسب عدد أفراد الأسرة وأعمارهم وظروفهم ، فحجرة للاستقبال وحجرة للكتب وحجرة للمائدة وحجرة أو حجرتان أو عدة حجرات للنوم حسب عدد الأسرة ..... وهكذا .

أما من حيث نظام المعيشة فإن طبيعة الحياة فى المدينة تقيدهم بنظم معينة ، فهم يعدون فى أول كل شهر ما يحتاج اليه البيت من ضروريات ، وفيهم من لا تسمح له موارده بإعداد مطلوبات الشهر كلها فيستحضرها كل أسبوع وربما كل يوم . ثم إن فداحة النفقات المعيشية تحتم عليهم أن يكون ما يعدونه من الطعام للأكلة الواحدة على قدر ما يحتاجون اليه بلا زيادة لا ضرورة لها ولا معنى .

هذا كله من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن طبيعة أعمالهم تجعلهم مقيدين بمواعيد خاصة فى الصباح وربما فى المساء ، إن لم يكن للعمل فلقضاء مصالح أخرى ولمقابلات خاصة ومواعيد تقتضيها حياتهم فى المدينة ، أو لتلبية هواية خاصة تعينهم على الإجهاد فى العمل وتريح أعصابهم من ضجة المدينة وحياتها الصناعية المتكلفة .

كل هذه الملابسات تجعل الفرق بين حياتهم وحياة أقاربهم وأصدقائهم فى الريف كبيرا وتجعلهم غير مستعدين لاستقبال هؤلاء الأقارب والأصدقاء إلا بمقدار ، وفى حدود معينة يستعدون لها استعدادا خاصا .

غير أن أهل الريف لايحسبون حسابا لهذا كله ، فإن يخطر لهم أن يهبطوا المدينة لسبب من الأسباب ولمصلحة ملحة أوللزيارة والرياضة حتى يقصدوا توا إلى منازل أقاربهم وأصدقائهم فى أية ساعة من ساعات الليل أو النهار ، دون أن يكلفوا أنفسهم مئونة إخطارهم حتى برسالة ماداموا يعرفون المنزل ، ثم يعطون لأنفسهم الحق كله فى أن يأكلوا ويناموا ويمسوا ويصبحوا فى دار مضيفهم ، وأن يقيدوه بقضاء مصالحهم ومرافقتهم فى زياراتهم ونزهاتهم ، وقد يطول أمر هذا العناء أياما وأسابيع بل شهورا فى بعض الأحيان كما وقع لى ولكثير من الإخوان !

والضيوف الكرماء فى هـذه الضيافات لايشعرون مطلقا بأنهم ضايقوا مضيفهم فى شىء لا فى تكاليف الحياة اليومية التى قد يضطر لمضاعفتها حرصا على مظهره ومركزه فى بلده وعلى رضاء ضيوفه كذلك ولو حمله هذا ما لايطيق ، ولا فى حجرات الدار وحرية زوجه وأولاده وكثيرا ما تقضى التقاليد باحتجاب النساء فى الدار عن الضيوف ولا يخفى مافى هذا من حرج وتضييق ، ولا فى نظام المنزل ونظافته التى لايعنى بها هؤلاء الضيوف الكرام لأنهم يتصرفون فى دورهم الريفية بلا تحرج ولا مراعاة لعادات خاصة من النظافة والترتيب ، ولا فى أوقات المضيف التى تصبح ملكا لهم مع حاجة صاحبها اليها لتدبير شؤون معاشه أولرياضته أولمواعيده الخاصة .

وهناك ما هو أهم من هذا جميعه ، وهو أن زوجة المضيف قد تكون من المدينة ، ولم تعتـد بطبيعة الحال الفوضى التى تبدو فى تصرفات الضيوف الريفيين وعدم مراعاتهم للنظافة فيحرج زوجها بينها وبين أقاربه وأصدقائه ، وقد لاتكون هى من ضبط النفس بحيث تسكت وتراعى شعوره فتقع بينهما المشادات التى تؤدى إلى أسوأ النتائج .

وعذر أهل الريف فى هذا التصرف واضح ، ولكن ماذنب ساكن المدينة المسكين ؟ إن هؤلاء الريفيين يقيسونه بأنفسهم ، ويقيسون حياته بحياتهم ، فهم لايكرثهم نزول الأضياف بهم لأن فى دورهم متسعا للجميع ، ذلك أن هذه الدور ملكهم وتكاليف البناء ضئيلة ، "والدوار" يتسع للكثيرين . أما الأثاث والفراش فلا يهمهم من أمرهما شىء طالما أنهما من البساطة والرخص بحيث لايكلفانهم كثيرا ، على أنه فى استطاعة أى قروى ينزل بداره ضيـوف وهو على غير استعداد أن يستعير من أقاربه أو أصحابه بالقرية أثاثا وفراشا بكل بساطة وسهولة وكذلك الأمر فى الطعام ، فالحياة فى القرية رخيصة ومعظم مطالبها مخزون فى الدار للعام كله وهناك نظام متبع فى كثير من القرى ، وهو تعاون الأقارب والأصـدقاء فيما بينهم على أمر الضيوف الذى ينزلون بأحدهم ، فهم عند فلان فى الإفطار وعند فلان فى الغداء وعند فلان فى العشاء ، بحيث لايتكلف مضيفهم الأصيل إلا بعض الوجبات ! أما الوقت فلا قيمة له فى الريف ، بل ربما عدّ الضيف ذا جميل على مضيفه لأنه يسّر له قتـل بعض الوقت فى التسلية !

فالأمر مختلف جدا بين القرية والمدينة فى هذا كله ، ولكن ضيوف الريف لايفطنون لهذا الاختلاف ، وهم معذورون لهذا لجهلهم وعدم تجربتهم حياة المدن ، ولهذا يحاسبون المدنيين بحسابهم هم ، ويعدون عليهم كل تقصير فى توفير جميع أسباب الراحة لهم ، ثم يطلقون ألسنتهم فيهم بالقدح والزراية ، إذا هبطوا عليهم بلا إنذار سابق فى مواعيد الطعام فلم يجدوا لديهم ما يكفى للضيوف ، أو إذا كان الأثاث والفراش غير كاملين خصوصا إذا كان عدد الضيوف كبيرا ، والويل كل الويل إذا لم يضع المضيف وقته كله تحت تصرفهم ولم يرافقهم فى قضاء مصالحهم وفى التافه من زياراتهم ونزهاتهم . فهو إذن مقصر كل التقصير مهما قدم لهم من طعام وشراب ومعاذير !

أذكر أن أحد هؤلاء الضيوف الكرام هبط علىّ فى ليلة امتحانى فى الدبلوم النهائية لدراستى يرجونى فى أن أتوسط له لإخراج ابنه من الجيش بعد لياقته الطبية نظرا لظروف خاصة . فأفهمته أننى أتهيأ صباحا للامتحان ، وأننى مع هذا سأكتب مذكرة بشأن ابنه وأرسل بها إلى ذوى الشأن مع توصية خاصة لكبير أعرفه منهم ..... أقول أفهمته ولكن الواقع أننى حاولت هذا فلم أفلح ، لأن الامتحان — كما يقول — لاينهض عذرا لى فى هذا التقصير ويمكن تأجيله ، أما هذا الأمر الهام فتأجيله ينتج له ضررا محققا وسمعة سيئة بين أهل البلد لفشله فى إتمامه . ولأن المرحوم والدى كان صديقه صداقة قوية ، فيجب أن أحرص على مصلحة صديق والدى وإلا كنت عاقا . وقد حدثنى صديق أنه كان مرشحا للبرلمان ، وفى صبيحة الانتخاب كان أحد الريفيين يطلب منه العمل على توظيف ابنه ، والسفر إلى القاهرة لذلك . أما الانتخاب فأصوات الناخبين يتعهد هو بها فى يوم آخر !

وليس جميع أصحاب المصالح الريفيين من طراز صاحبينا ، ولكنهم لا يطلبون أقل مما يطلبان ، وإن لم يكونوا صريحين مثلهما ، غير أنهم يحفظونها فى أنفسهم إلى أن يعودوا فيطلقوا ألسنتهم بالقدح والهجاء !

وإذا كان لأهل الريف عذر فى تصرفهم على هذا النحو ، فلا عذر لجماعة من المتعلمين العائشين فى المدن يتصرفون هكذا حينما تقتضيهم الظروف السفر إلى مدن أخرى لهم فيها أقارب أو أصدقاء ، مع علمهم بأن هناك فنادق ومطاعم ومقاهى توفر لهم كل ما يطلبون وتوفر على أقاربهم وأصدقائهم ذلك العنت الشديد .

وهؤلاء وهؤلاء فى حاجة إلى دعاية قوية تهديهم إلى التصرف المهذب الواجب عليهم حين يهبطون المدينة لسبب من الأسباب ، وعلى المتعلمين فى القرية عبء هذه الدعاية ، فهم الذين جربوا حياة المدن ، وهم الذين تصل إلى أيديهم هذه المجلة وسواها ، وهم الذين يستطيعون أن يفهموا أهل الريف ما يقاسى سكان المدينة من زياراتهم الكثيرة وضيافاتهم الثقيلة .

مستنقعات اجتماعية

البيت الشاذ .

البيت الشاذ هو مستفرخ الجريمة . أو هذا على الأقل هو ما يثبته الاحصاء الذى قام به الدكتور مانرهيم فى انجلترا. فقد تعقب تاريخ ٦١٦ صبيا أو شابا دون الحادية والعشرين ممن حكم عليهم بأحكام مختلفة لارتكابهم الجرائم فوجد ما يلى :

(١) أن ٢١١ من هؤلاء الأولاد قد فقدوا الوالدين أو أحدهما بالوفاة ونشأوا فى يتم كلى أو جزئى .

(٢) وأن ٤٤ منهم قد انفصل أحد الأبوين عندهم من الآخر فعاش الولد فى كنف أبيه أو أمه فقط .

(٣) وأن ٣٣ منهم كان أحد الأبوين عندهم مريضا بعيدا فى المستشفى أو الملجأ لا يعيش فى البيت .

(٤) و ٣٩ منهم لم يولدوا ولادة شرعية .

ومن هذه الأرقام يتضح أن البيت الشاذ الذى لا يجد فيه الأولاد آباءهم على وفاق وفى عشرة هادئة هنيئة ، هذا البيت هو مستفرخ الجريمة .

القالبيات :

نعنى بالقالبيات ما يسميه الأوربيون Plasties أى المواد التى تصاغ فى قالب معين والزجاج هو أقدم هذه المواد . ولكن فى السنين العشرين أو الثلاثين الأخيرة كثرت هذه المواد وجنحت اليها الصناعة فى الأقطار التى تخلو من بعض المعادن . ومن هذه المواد السليولوز أى « الباغة » والبيكلايت. ومن هاتين المادتين تصنع الآن مئات الأدوات التى كانت تصنع من قبل من الحديد أو المعادن الأخرى . فإن أكر الأبواب وعجلة قيادة السيارات والأزرار والأكواب وكثيرا غيرها يصنع منهما ، ويقال إنه قد صنعت طائرة فى ألمانيا وجسمها كله من هذه المواد القالبية التى تمتاز بالخفة والمتانة مع تحمل الأحماض التى تأكل المعادن . بل يقال إن بعض هذه المواد قد ثبت أنه أمتن من الفولاذ .

ويمكن اعتبار الأقمشة الكيماوية جميعها مثل الريون والنيلون والأنيتال من القالبيات لأنها جميعها مواد كيماوية تصاغ فى القالب الذى نريد . والإقبال على استعمال هذه المواد كما قلنا يعود الى قلة المعادن من جهة وقلة الأقمشة الطبيعية من جهة أخرى .

هدايا التجار :

يتفنن التجار والصناعيون فى ابتكار الأساليب لتشجيع الجمهور على اقتناء سلعهم . ومن هذه الأساليب منح الهدايا الكثيرة للمستهلكين. فإن التاجر يشترى بعض الادوات المنزلية التى تحتاج اليها ربة البيت ويجعلها مكافآت لشراء بعض السلع . وربة البيت التى تشترى الشاى والسكر والصابون تشجع على اقتناء هذه الأشياء أو زيادة استهلاكها بمكافآت مجانية مثل طقم الشاى أو مفرمة اللحم أو عشرة أطباق متجانسة أو متشاكلة . وأحيانا تشجع ربة البيت على شراء برطمان من المربى لأن هذا البرطمان نفسه قد صنع على طراز جميل زاه يمكن أن يغرى ربة البيت باستعماله بعد الفراغ من استهلاك مافيه من مربى .

وتجار الشكولاته والسجاير يضعون الكوبونات فى علبها ويعينون عددا منها لاقتناء مكافأة ثمينة .

بل إن بعض الجرائد يجعل المشترى لها مؤمنا من بعض الأخطار ، أو هى توزع على مشتركيها أو حاملى كوبوناتها مكافآت مختلفة من طقوم المائدة الى الكتب الى الملابس .

وبالطبع يحسب ثمن هذه المكافآت فى السلعة المبيعة . ولكن التاجر يشتريها عادة بالجملة فيستطيع أن يحصل عليها بأثمان منخفضة ، ولذلك يجد أن فائدته من إقبال المشترين على سلعه أكبر مما ينفق على هذه المكافآت .

جرائم الصبيان :

خمس الجرائم فى الولايات المتحدة الأمريكية يرتكبها شبان أو صبيان بين الثامنة عشرة والحادية والعشرين . وتقول الإحصاءات إن ٥٠ فى المائة من جرائم سرقة السيارات و ٤٠ ٪ من جرائم سرقة المنازل هى جرائم الشبان والصبيان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و ٢١ سنة .

وليست هناك أية فائدة من معاقبة هؤلاء الصبيان ، لأنهم يخرجون من السجن بعد أن يكونوا قد اختلطوا بالمتقدمين فى فن الجريمة وعرفوا منهم أساليب جديده يشتاقون الى ممارستها . والبرهان على ذلك ان نصف المسجونين فى الولايات المتحدة عائدون أى سبق أن ارتكبوا جريمة أخرى عوقبوا من أجلها فلم تردعهم العقوبة عن العود الى الجريمة .

ومن هنا يتجه المصلحون إلى معالجة المجرم ببحث بيئته الأصلية ودرس حياته الماضية والمؤثرات المختلفة التى أوقعته فى الجريمة ثم تعليمه وتدريبه على أن يعيش ويسلك مسلكا آخر

الانفلونزا :

أذاعت مصلحة الصحة العامة فى الولايات المتحدة الامريكية مشورا عن وباء الأنفلونزا نبهت فيه الجمهور إلى مايلى :

(١) نم كثيرا أى احصل على كفايتك وراحتك من النوم .

(٢) لا تأكل كثيرا . وتجنب المأكولات الدسمة خاصة .

(٣) استعن بالفيتامينات وخاصة فيتامين د (من زيت كبد الحوت ومن ح البيض ومن ضوء الشمس عند الشواطئ بالاستحمام) .

(٤) اشرب على الأقل ستة أكواب من الماء كل يوم .

(٥) مارس الرياضة كل يوم ولو بالمشى .

(٦) تجنب ما يحدث لك البرودة (من تيار هوائى وقت نزع الملابس مع العرق مثلا) .

(٧) تجنب أو ابتعد عن الاشخاص الذين يسعلون أو يعطسون .

(٨) اذا توعكت فالزم فراشك .

(٩) وأخيرا لاتصدق أن كأسا من الخمر تشفيك أو ترد عنك العدوى .

الحرب والقطن :

مضى على الحرب القائمة اكثر من ٢٢ شهرا . وقد تمضى أشهر أو سنوات قبل أن يعقد الصلح . وفى مدة الحرب تعطل طرق الملاحة فلا يمكن نقل القطن أو يصعب نقله من الأقطار التى تزرعه الى الأقطار التى تغزله وتنسجه ، وهذا باستثناء الولايات المتحدة .

ولكننا ننسى أن هذه الأقطار التى حرمت من قطننا أو قطن الهند أو أمريكا يحتاج سكانها الى الملابس ، وهم لن ينسوا ملابسهم القطنية مدى السنوات المتوالية إذ ان هذه الملابس تبلى ، فماذا هم صانعون ؟

إن جميع هذه الأقطار تستغنى عن قطننا فى مدة الحرب بالأقمشة الكيميائية التى تصنعها من الخشب ، وقد كثرت مصانع الريون لهذا السبب قبل الحرب فى كل من ألمانيا و إيطاليا ، ولابد أنها زادت إنتاجا وتعددا مدة الحرب ، وكذلك الشأن فى الأقطار الأخرى.

ولا ينتظر أن تقفل هذه المصانع أبوابها عقب الحرب لكى تنسج القطن بدلا من الريون ولذلك يجب أن ننتظر كسادا حظيا للقطن فى السنين القادمة . وقد يروج رواجا وقتيا زائلا عقب عقد الصلح مباشرة . ولكن مصانع الريون التى تنتج أقمشتها فى الوقت الحاضر وتغنى الأوربيين عن القطن سوف تعيش وتنهت وتطرد القطن من الأسواق .

جامعة الشعب :

هذا الاسم يطلق على مدارس تقوم بإنشائها جمعيات التعاون بالاشتراك مع نقابات العمال فى بريطانيا، والحكومة البريطانية تؤدى لها إعانات، وهى اكثر من ٦٠٠ مدرسة وبها من الطلبة ما يزيد على ٦١ الفا جميعهم من العمال الذين يلتحقون بها لدراسة ليلية خاصة عقب تركهم للمصانع أو المتاجر أو المكاتب التى يعملون فيها أو حين يكونون متعطلين .

وهذه المدارس تعلم ما يزيد على أربعين علما وفنا مما يحتاج اليه العمال لتنويرهم وزيادة ثقافتهم أو لترقيتهم فى فنونهم . ويرجع إنشاؤها الى سنة ١٩٠٣ وكانت فى بدايتها صغيرة ولكن الحكومة البريطانية وجدت فيها الفرصة لتعليم العمال وملء فراغهم بالمفيد من الثقافة فشجعت الجمعية القائمة بها حتى أصبحت فروعها تزيد على ٦٠٠ فرع .

وبعض وزراء بريطانيا الحاضرين قد تعلموا فى هذه المدارس فى أوقات فراغهم واستطاعوا أن يحصلوا منها على ثقافة وصلت بهم الى مناصب الوزارة .

الطفائف الجوهرية :

مما يذكر عن رجال الفن السينمائى فى هوليوود أنهم حين يهيئون أحد الأفلام الجديدة يعنون أكبر العناية بالصغائر الطفائف ، فان الممثلة تتخذ أحسن الأزياء وتلاحظ كل ثنية فى ملابسها، كما أن مزينها لا يترك صغيرة لا تلمح الا بالتدقيق العظيم فى وجهها أو شعرها حتى يعطيها حقها من العناية والإحكام ، وذلك للاعتقاد بان هذه الطفائف الصغيرة فى ذواتها لها قيمة جوهرية حتى حين تمر أمام أعيننا على اللوحة السينمائية بسرعة ألفى صورة فى الدقيقة.

وهنا مغزى عظيم لكل شاب يؤدى عملا مهما يكن نوعه ، فان الإحكام أو الإتقان ضرورى لكل عمل، وهناك أشياء لا توزن لتفاهتها ولكنها جوهرية فى هذا الإتقان أو الإحكام كالرسام أو المثال يحتاج الى التدقيق فى إبراز الملامح الصغيرة التى تؤدى فى مجموعها صورة كاملة ، أو كالحفاوات الصغيرة التى يؤديها التاجر لزبائنه من هشاشة أو لباقة أو استجابة سريعة . فان كل هذه الطفائف التى لا يباليها كثير من التجار قد تكون الكلمة الفاصلة فى تفوق هذا التاجر أو ذاك وإهمالها قد يؤدى الى الخيبة .

فليكن رائدنا : العناية بالطفائف الجوهرية .

الراديو والصحيفة :

لم تكن للراديو قيمة كبيرة قبل الحرب إذ كان أعظم ما يهتم به الجمهور فيه هو الأغانى ولكن الحرب جعلت الجمهور ينتظر منه الأخبار التى تتلى ثمانى أو عشر مرات فى اليوم .

ومتى اعتاد الجمهور أن يستق الأخبار الداخلية والخارجية من الراديو فإن الأغلب أنه سيلتزم هذه القاعدة بعد الحرب . وليس شك فى أن الراديو أقدر من الصحيفة على رواية الأخبار الصحيحة وتحريرها أولا بأول .

ولذلك يتكهن الصحفيون الغربيون من الآن بأن مهمة الجريدة سوف تتغير فى المستقبل عقب الحرب القائمة . فإنها لن تلتفت الالتفات الكبير إلى جمع الأخبار ونشرها لأن محطات الإذاعة ستقوم بهذه المهمة خيرا مما تقوم هى به . وإذن ستتجه عناية الصحف — جرائد ومجلات — الى التعليق على الحوادث بالشرح والنقد وتنوير الجمهور بالعلوم والآداب . فالجريدة اليومية سوف تكون مجلة يومية تحوى المقالات والصور الأنيقة أكثر مما تكون صحيفة أخبار تروى الحوادث. وهى بهذا التخصص ستجعل قيمتها غير قيمة المذياع وبذلك يقبل عليها القراء .

جريمة العقوبة :

وضع أحد المؤلفين الانجليز كتابا بهذا العنوان . وغرض المؤلف كما يدل عليه عنوان كتابه أن عقوبة المجرم جريمة . لأن هذه العقوبة لا تصلحه ولا تهيئه لأن يعيش فى المجتمع ويسلك السلوك الملائم . فهو يدخل ويختلط بالمسجونين ويتعرف منهم إلى وسائل جديدة لم يكن يعرفها لتحقيق الجرائم التى يتخيلها . وهى تجد عنده طرافة تستحق التجربة عقب خروجه من السجن .

وأقل ما يقال فى العقوبات إنها سلبية تقول "لا" للجرم . وهى لا تعلمه طريقة أخرى لكى يعيش منها أى أنها ليست إيجابية . فنحن إزاء المجرم كذلك الذى يمنع الخمر عن السكير ويقنع بذلك . فان السكير بالطبع يبقى بعيدا عن الخمر مادام لا يجدها فى حبسه . ولكنه سرعان ما يعود اليها بل يعود فى اشتياق حار عندما يفرج عنه . والدواء الناجع يجب أن يكون إيجابيا وذلك بأن نعلمه كيف يملأ فراغه ويفرج ضيقه بعمل آخر غير الخمر . فاذا عودناه القراءة أو حببنا اليه رؤية القصص والاقتحامات السينمائية أو ألهيناه بالاستماع إلى الراديو فون أو حببنا اليه الاشتغال بالسياسة العالمية ونبهنا فيه الرغبة فى قراءة الصحف أو جعلنا بيته جميلا مغريا بالأثاث الحسن والضيوف المسامرين فإن الأغلب أنه ينسى الخمر .

وكذلك الشأن فى المجرم . يجب أن نقدم له شيئا إيجابيا غير العقوبة .

الحيوان فى البيت :

إذا كان فى البيت أولاد فان الحيوان كالكلب أو القط يسليهم ويفتق أذهانهم ويجلب لهم أنسة لا يجدون مثلها فى البيت الخالى من هذه الحيوانات، وهم يستنيرون إذا ربوا الفراخ

أو الحمام أو الأرانب. ولكن الكلب يحدث ألفة للأطفال لا يحدث مثلها أى حيوان آخر لأنه يرافقهم فى خروجهم ويلاعبهم فى البيت .

غير أن هذه الحيوانات تحدث مضايقات عديدة : أولها ما تخلفه من أقذار تحتاج إلى التنظيف اليومى الدقيق . ثم هناك أمراض خطيرة تصيب القطط والكلاب وتنتقل إلى الإنسان مثل الكلب . كما أنها قد تحمل حشرات تنقل العدوى إلى الانسان .

ولهذا تجب العناية الكبيرة بصحة الكلب أو القط حتى لا يكلب . والعناية تكاد تقتصر على توفير الغذاء الذى يحوى الفيتامينات المختلفة . وأعظم ما يكمل ذلك أن يكون الطعام نيئا لم تمسسه النار . كما يجب توفير الماء النقى ، ثم بعد ذلك النظافة ، وقيمتها ليست دون الغذاء بكثير .

أما سائر الحيوان فيمكن الأطفال أن يربوه فى الحديقة أو على سطح المنزل بعيدا عن السكنى.

الفيتامينات :

الفيتامينات والهورمونات هما الكلمة الأخيرة فى الطب العصرى . فقد ثبت أن الأولى ضرورية للنمو والصحة والنشاط . ومعظم الفيتامينات توجد فى النباتات . وإن كانت بعض المواد الحيوانية مثل الكبد والبيض تحوى شيئا كثيرا منها . أما الهورمونات فهى السوائل التى تخرجها الغدد الصم فى أجسامنا . وهى أيضا تقرر لنا الصحة أو المرض والذكاء أو البلاهة والطول أو القصر. وقد ثبت أن هناك علاقة متينة بين الفيتامينات والهورمونات وأن الثانية تكثر وتنشط إذا كانت الأولى متوافرة فى الجسم من الطعام النباتى أو الحيوانى .

ولكن هناك سؤالا يتردد فى ذهن الرجل العادى وهو : كيف أكفل لنفسى الحصول على الفيتامينات اللازمة لجسمى ؟

والإجابة السديدة على هذا السؤال تقتضى درس الفيتامينات والتعرف إلى أنواع الخضراوات والفواكه واللحوم التى تحتويها ، وليس هذا الدرس عسيرا ، ولكن إذا كان هذا متعذرا فإن أحسن ما يلجأ اليه ويعتمد عليه كل إنسان :

(١) أن يأكل طعامه وهو دون الإنضاج فى الطبخ .

(٢) أن يأكل الأطعمة كاملة . فالخبز الأسمر الذى يحوى ردته أو بعضها خير من الخبز الأبيض ، والقرع والباذنجان والخيار بقشورها خير منها مجردة من القشور. وقس على ذلك.

(٣) اللبن والبيض والكبد والفواكه تكفل معالجة النقص الفيتامينى .

أسئلة وأجوبة

الهجرة إلى الأقطار العربية

(طنطا — ج — ط) هل تنصحون لشاب مصرى بالهجرة إلى الأقطار العربية فى طلب الرزق الذى نجد أن ميادينه قد ضاقت فى مصر . وأى الأقطار تؤثرون على غيرها ؟

(المجلة) ميادين الرزق فى مصر لا تزال متسعة . فإن عندنا مئات الألوف من فدادين الأرض المعطلة عن الزراعة مع أنها بقليل من النشاط يمكن استصلاحها وزرعها . ولا تزال عندنا صناعات لم نبدأ فى ممارستها أو نحن نمارسها بالطرق العتيقة التى لا تنتج الإنتاج الكثير والربح الوفير . وفى الاثنتين — الزراعة والصناعة — مجال عظيم للنشاط والكسب فى مصر . ولذلك لا ننصح لأحد بالهجرة إلى الأقطار العربية إلا إذا كان يمتاز بأحد الفنون التى يحترفها كثيرون فى بلادنا مع حاجة هـذه الأقطار اليها . فاذا كان الشاب قد احترف الهندسة أو أحد فروعها التى يكثر محترفوها فى مصر مثلا فإن الأقطار العربية قد تحتاج اليها . ويحسن بالشاب الذى له هذه الميزة أن يسأل القنصليات التابعة لهذه الأقطار ويستشيرها قبل الهجرة .

تعلم اللغات

(القاهرة س . ج) ما هى الطرق لتعلم لغة أجنبية وكم لغة يستطيع الانسان تعلمها ؟ وأى اللغات أولى بالشاب المصرى تعلمها ؟

(المجلة) ليس هناك " طريق سلطانى " لتعلم أى شىء . فان التعـلم يحتاج إلى الصبر والعناء مع الرغبة الحادة فى بلوغ الغاية بالاتقان ... وربما كانت الانجليزية والفرنسية والألمـانية أحوج ما يحتاج اليه الشاب المصرى الذى يرغب فى الاتصال بثقافة عصرية . وأصعب هذه اللغات هو الألمـانية وأسهلها هو الانجليزية . ولكن سهولة الانجليزية خداعة لأنها تقوم على قلة القواعد النحوية . ولكن يكاد يكون لكل كلمة قواعد خاصة . أما الفرنسـية فكثيرة القواعد . ولكن متى تعلمها الانسان سهل عليه كل شىء فيها بعد ذلك .

وإذا كان المقصود من التعلم الاتقان والتغلغل فى آداب اللغة كأنها لغة المتعلم الأصلية فان أقصى ما يستطيع تعلمه لغتان . ومع ذلك يحتاج هذا الاتقان إلى مجهود كبير . واتقان لغة أجنبية واحدة ليس بشىء هين على معظم المثقفين .

والطرق الجديدة فى تعليم اللغات حسنة، وهى تقتصد الوقت فى الابتداء وعمادها على الحديث وممارسة الكلام أو الكتابة . ثم يتعلم المبتدئ القواعد كما عرضت فى الحديث أو الكتابة. أما إذا كان المتعلم يعتمد على نفسه فإنه يحسن إذ درس علما معينا فى اللغة الأجنبية التى يتعلمها.

فقر العالم بعد الحرب

(الاسكندرية . ج — ا) — كيف تظنون أن العالم يكون بعد الحرب وماذا يجب على مصر أن تقوم به خلالها وعقبها ؟

(المجلة) الحرب أعظم ألوان النشاط الانسانى فى الاستهلاك. فهى استهلاك بلا إنتاج. تستهلك المجهود البشرى والمحصولات الزراعية والمعدنية. وليس شك لهذا السبب فى أن العالم سيكون أفقر بعد الحرب مما كان قبلها فى مواد كثيرة تحتاج إليها السلم، ولكنها عدمت لأن الحرب استهلكتها. وهذا الاستهلاك هو السبب فى الغلاء الذى يحدث مدة الحرب وبعدها.

أما فى غير ذلك من الشؤون السياسية والاجتماعية مثلا فإن الحرب ستنتهى باستقرار لايختلف كثيرا عما كانت عليه الحال قبلها . ولكن إذا طالت الحرب عدة سنوات وتمددت سرطانها إلى أنحاء أخرى من العالم فاننا يجب عندئذ أن ننتظر زلازل اجتماعية مدمرة .

أما فى مصر فإننا يجب أن ننهض بالصناعات الوطنية لكى نسد النقص الذى أحدثته صعوبات الملاحة حيث قلت بعض الواردات أو انعدمت. وهذه الصعوبات هى بمثابة حماية جمركية قائمة لتشجيع الصناعات الوطنية. وإذا نهضنا بهذه الصناعات مدة الحرب فان الأغلب أننا نستطيع الثبات بها بعد الحرب ونكون بذلك قد فتحنا ميدانا للرزق يعيش منه آلاف العمال .

الفيتامينات

(كفر صقر . ع . ح) — يكثر ذكر الفيتامينات وأنها لازمة للتغذية والنمو والصحة العامة . ولكن لم ينشر للجمهور جدول حتى يمكن أن يسترشد به فى طعامه. فما هو أهم أنواع الفيتامينات وهل هناك خطر محقق فى اهمال بعضها ؟

(المجلة) الفيتامينات مركبات معينة تبلغ الآن نحو ١٥ مركبا فى الأطعمة النباتية والحيوانية وجميعها ضرورى للصحة العامة. واللبن النىء . أو الذى لم يبلغ حد الغليان يحتويها كلها . ويلى اللبن البيض النىء وطعامنا فى مصر لا تنقصه الفيتامينات. لأن خبزنا يحوى قليلا من الردة . ومائدتنا تحتوى الكثير من الخضراوات والفواكه .

ولكى لانقع فى نقص فيتامينى يمكن أن تتبع الاعتدال فى الطبخ . فلا نلح على أطعمتنا بالإنضج الكثير . ونأكل كثيرا من الفواكه والخضراوات الطازجة بلا طبخ بعد غسلها جيدا . وهذا مع المواظبة على اللبن ولو بمقادير قليلة كل يوم . ومن وقت لآخر يؤكل البيض والكبد وهما دون الانضاج فى الطبخ .

وأعظم نقص فيتامينى ملحوظ فى مصر هو فيتامين "د" الذى يكتسب من ضوء الشمس ويعوض بزيت كبد الحوت . فيجب أن يعرض الجسم لضوء الشمس ويعطى الاطفال هذا الزيت بمقادير قليلة .

جمعيات الروتارى

(الصالحية ج.ص) تذكر الجرائد أحيانا "النادى الروتارى" فما هو، وما الغاية التى يقصد اليها أعضاؤه وما الأصل فى هذه الحركة ومدى انتشارها .

(المجلة) أندية الروتارى لا يقل عددها فى العالم الآن عن خمسة آلاف ناد. وقد أنشئ أول ناد منها سنة ١٩٠٥ فى الولايات المتحدة الأمريكية . وعدد أعضائها يبلغون نحو مائتى ألف عضو .

والنادى الروتارى يضم رجال الصناعة والتجارة والمال ورجال الحرف الفنية كالطب والمحاماة والصحافة والهندسة .

والغاية من تأليفه أن يرفع الأعضاء مستوى العمل الذى يمارسون من الكسب المالى الى الخدمة العامة، وأن يجعلوا مصلحة العامل ماثلة أمام أعينهم وضمائرهم كمصلحتهم سواء وأن يكون كل منهم عضوا عاملا للخير فى المجتمع الذى يعيش فيه .

وهذه الأندية هى بالطبع وسائل للتعارف بين أعضاء طبقة يتجانسون فى الثروة والثقافة والذوق . وهى لذلك ، فوق ما ذكرنا ، من وسائل التعارف والتسلية الحسنة .

جمع الطوابع

(كفر الشيخ ف.ج) هل هناك فائدة من جمع الطوابع التى يقبل عليها بعض الشبان ؟ وهل تعد هذه الهواية مما يصح أن يشجع عليه الصبيان أو الشبان أم هى عبث يضيع به الوقت ؟

(المجلة) لكل هواية فائدتان : سلبية و إيجابية . فأما الفائدة السلبية فهى كف الهاوى عن تسلية سيئة تؤذيه فى صحته أو ماله أو أخلاقه . فإن من يهوى الطوابع مثلا ويشغل ذهنه بجمعها واصطياد النادر منها لن يجد الفراغ الثقيل الذى قد يحمله على الأخذ بمسليات سيئة مثل القمار أو الخمر أو غير ذلك .

أما الفائدة الإيجابية فتختلف فى الهوايات . فإننا نعتقد أن من يهوى التاريخ الطبيعى ويجمع النادر من الحجار أو الأحياء المتحجرة فى الصحراء خير ممن يجمع الطوابع . ولكن للطوابع أيضا فوائد كثيرة فى تنبيه الهاوى الى درس الجغرافيا والتاريخ والسياسة . لأن كل طابع يسرد لناقصة ويشرح بيئة معينة فى بعض أنحاء العالم . وله أو سوف تكون له قيمة تاريخية بعد عشرين أو ثلاثين عاما أو أكثر .

الزهو فى النعى

(اطسا ص.ذ) كف الجمهور عن الاسراف فى المآتم . فصار أهل المتوفى يقنعون بليلة للتعزية بدلا من ثلاث ليال . ولكنا نجد أن الإعلان عن النعى فى الجرائد قد اتخذ لونا آخر من الإسراف حيث يحتوى خبر النعى أسماء القريب وشبه القريب وأحد الأعيان الذين اشتركوا فى موكب الجنازة أو أرسلوا تلغرافات التعزية . وهذا إسراف يحتاج الى أن تنبهوا عنه لأنه يكلف أهل المتوفى ما لا يستطيعون تحمله أحيانا من النفقات التى هم أولى بها .

(المجلة) إن فى سؤالكم البيان الكافى أو العلاج لما توضحون من إسراف . إذ ليس هناك شك فى أن بعض أخبار النعى تكلف أهل المتوفى كثيرا من المال . وفى بعضها زهو مخيف بذكر أسماء الأعيان أو البارزين . وعندنا أنه يمكن الاقتصار فى النعى على ذكر اسم المتوفى وأقرب الأقربين اليه فيما لا يزيد على ثلاثة أو أربعة سطور . وهذا هو ما نراه فى الجرائد الانجليزية مثلا . ونظن أنه يجب أن تكون الأسر الممتازة هى البادئة بهذا الاعتدال حتى تقتدى بها سائر الأسر .

كيف أحترف الصحافة

(بنى مزار ب.ف) كيف يمكن شابا فى العشرين أو حواليها أن يحترف للصحافة . وليس عنده مؤهلات سوى شهادة الحقوق .

(المجلة) بعض الحرف يحتاج النجاح فيها الى أن تكون فى الأصل هواية يهواها ويتعلق بها من يرغب فى احترافها . وهذا هو الشأن فى الفنون مثلا ، مثل الموسيقا والرسم والتمثيل والأدب . والصحافة لا تختلف كثيرا فى هذه الناحية من الفنون . فإن الناجحين فيها يجب أن يهووها قبل أن يقصدوا منها الى الكسب .

وفى جامعة فؤاد الأول وكذلك فى الجامعة الأمريكية قسم للصحافة تدرس فيه بعض المواد التى يحتاج اليها الصحفى . ويمكنكم أن تطلبوا منهما منهج الدراسة فى هذا القسم .

وفى مجتمعنا المصرى الحاضر يحتاج الصحفى الى اتقان لغتين أجنبيتين على الأقل . والى دراسة وافية فى الجغرافيا والاقتصاديات الحديثة مع العناية بالتاريخ العام والاختصاص الى حد ما بتاريخ القرنين التاسع عشر والعشرين . والجريدة العصرية هى موسوعة فى المعارف الانسانية ، ولذلك لا بد من ثقافة علمية واجتماعية واسعة لكل صحفى .